

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية

د. يمينة مختار

yamina.mokhtar@univ-alger2.dz

ميادين علم الاجتماع
سنة ثانية علم اجتماع ل م د

المقياس: ميادين علم الاجتماع

السداسي الثالث

وحدة تعليمية أساسية

الرصيد: 5

المعامل: 2

د. يمينة مختار

الموسم الجامعي 2022-2023

فهرس المحتويات

3 مقدمة

1. ماهية علم الاجتماع 5

2. مواضيع علم الاجتماع 10

3. خصائص الظاهرة الاجتماعية 11

4. بعض المفاهيم في علم الاجتماع 12

5. ميادين علم الاجتماع عند الرواد الأوائل 15

6. علم اجتماع التربية 21

7. علم اجتماع التنظيم والعمل 31

8. علم اجتماع جريمة وانحراف 38

9. علم اجتماع الاتصال 43

10. علم اجتماع الصحة 49

11. علم اجتماع السكان 56

12. علم الاجتماع السياسي 60

13. علم الاجتماع الحضري 67

14. علم اجتماع الثقافي 82

15. علم الاجتماع العائلي 93

99 خاتمة

100 المراجع

مقدمة

ظهر علم الاجتماع كعلم قائم بذاته في اللحظة التي تمّ فيها التفكير في الوقائع الاجتماعية منفصلة عن أحكام القيمة، حيث يعتبر السلوك الاجتماعي للإنسان من أهمّ الموضوعات التي اهتمّ بدراستها الفكر البشري من أقدم العصور إلى اليوم، ولأنّ التفاعل بين الأطراف، أي العلاقات الاجتماعية، تمتّ دراسته من طرف الفلاسفة والمؤرّخين والأدباء، كلّ منهم درسه من وجهة نظره الخاصة. لكن نظرة عالم الاجتماع تهتمّ بتحليل السلوك الاجتماعي من وجهة نظر علمية موضوعية لفهم تفسير العلاقات الاجتماعية وملاحظة التغيّرات التي تطرأ على حياة الجماعات، وقد حاولت العلوم الإنسانية بصفة عامّة، وعلم الاجتماع بصفة خاصّة الانفصال عن المعارف الفلسفية بتبنيّ مناهج وقواعد علمية للتوجّه نحو الظواهر الاجتماعية والثقافية ومحاولة فهمها وتفسيرها بتأثير من العلوم الطبيعية كالبيولوجيا وغيرها.

ولا يمكنك الحديث عن رواد علم الاجتماع من دون الرجوع إلى عبد الرحمن ابن خلدون الذي عاش بين القرن 14 والقرن 15 ميلادي، حيث عالج ابن خلدون الظواهر الاجتماعية و التي يسمّيها " واقعات العمران البشري"، حيث يقول " إنّ الاجتماع الإنساني ضروري، فالإنسان مدنيّ بالطبع، أي أنّه لابدّ له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم و هو معنى العمران، و بيانه أنّ الله خلق الإنسان و ركّبه على صورة لا يصحّ حياتها و بقاؤها إلّا بالغذاء، و هداه إلى التماسه بفطرته وبما ركّب فيه من القدرة على تحصيله، إلّا أنّ قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته..... فلا بدّ من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف (ابن_خلدون، 2017، صفحة 33).

وهذه الحقائق والظواهر المترابطة التي تؤلّف موضوعاً مترابطاً عن المجتمع الإنساني هي التي دفعت ابن خلدون ليعلن عن ميلاد هذا العلم ويضع له أول تعريف بقوله إنّ العلم الذي موضوعه دراسة الظاهرة الاجتماعية منظورا إليها بنفس

الطريقة التي ينظر بها إلى الظواهر الفلكية والطبيعية والكيمائية والتشريعية الخاضعة لقوانين ثابتة، ويؤكد ابن خلدون "إنه العلم الذي موضوعه دراسة العمران البشري وما يلحقه من العوارض والأحوال الذاتية واحدة بعد أخرى (ابن خلدون، 2017، صفحة 63).

وفي القرن 19 جاء أوجست كونت المؤسس الحديث لعلم الاجتماع والذي عرفه بأنه العلم الذي يتناول الظواهر الاجتماعية بمنهاج علمي تجريبي دقيق، وبعد ذلك إميل دوركهايم وهو مؤسس المدرسة الاجتماعية الفرنسية وعرفه بأنه علم الوقائع والحوادث الاجتماعية، فهو علم يبحث في المؤسسات الاجتماعية ونشأتها وتطورها، واعتبره العلم الذي يدرس تطور المجتمعات وقوانينها، وهنا نلاحظ تأثير بعض العلوم، خاصة علم البيولوجيا في موضوع علم الاجتماع

فعلم الاجتماع يركّز على الدراسة المقارنة والتّحديدية للمجتمعات البشرية انطلاقاً من دراسة السلوك الإنساني المشترك، ومن الواضح أنّ هذه التعريفات تتناول في عمومها موضوعاً يكاد يكون مشتركاً بينها، وهو دراسة المجتمع وإن اختلفت في التّركيز على عنصر أو عدّة عناصر من هذا الموضوع العام، كالعلاقات الاجتماعية أو المؤسسات أو التغيّر الاجتماعي (ايبورك، 2017).

وهكذا يُلاحظ بأنّ الموضوع العام لعلم الاجتماع عند علماء الاجتماع المعاصرين، ظلّ هو نفس الموضوع الذي حدّده ابن خلدون في تعريفه بعبارة العمران البشري، وهي العبارة التي تعادل تماماً عبارة المجتمع البشري في عصرنا الحديث.

1. ماهية علم الاجتماع:

يعتبر علم الاجتماع فرعاً خصباً ضمن العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة. فهو أصلاً في جوهره علماً خاضعاً للجدل، لا يوجد تعريفاً ملزماً به، بل كل باحث اجتماعي ينظر إليه من زاوية معينة، وهدفه الأساسي هو دراسة المجتمع، والإحاطة بكل ما يتعلق به كدراسة التنظيمات والجمعيات والجماعات والمؤسسات السياسية التي تنتمي إليها، لتمثيلها جماعة من الأفراد تتفاعل فيما بينهما، بمعنى أنّ علم الاجتماع يدرس الإنسان في وسط مجتمعه، ويقوم برصد العلاقات الاجتماعية التي يسلكها الإنسان مع غيره ومدى تأثيرها في المجتمع، مع التركيز على مختلف النشاطات التي يتفاعل معها ويتعامل معها كالأنشطة السياسية، والاقتصادية والتربوية والثقافية. ذلك أن المجتمعات الإنسانية هي «في حالة مستمرة من التّباني والتشكّل». (غيدندر، 2009، صفحة 52)

انطلاقاً من هذا المفهوم الخاص لعلم الاجتماع علينا الوقوف عند أهم الباحثين الاجتماعيين العرب والغرب الذين قدموا دراسات جادة عن طبيعة المجتمع وتحولاته، وتأثره وتأثيره على الآخر.

ارتبط علم الاجتماع العربي باسم ابن خلدون، الذي أسّس علم العمران البشري في ضوء فلسفة التاريخ والعلل العلمية والعقلية في القرن الثامن الهجري. ويتبين ذلك جلياً في المقدمة، ويعرفه بأنه "ليس تام الاستقلال، وأنه ليس ثمة من باعث لوجوده إلّا إيضاح الوقائع الاجتماعية وتحقيقها فهو علم إضافي ودرس المجتمع لا يفضي إلى نتائج ذات قيمة في نفسها تقنع الذهن الذي يعني بها، كما يعرفه على أنّه ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبية وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول

ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعة من الأحوال" (ابن_خلدون، 2017، صفحة 23).

ومن هنا يتبين لنا أنّ علم الاجتماع هو دراسة المجتمع البشري بأشكاله المختلفة مع الاحاطة وتقصي خصائص هذا التنوّع والاختلاف، وهذا ما يقودنا إلى ما قاله ابن خلدون عن الاجتماع الإنساني "ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا لقولهم: الإنسان مدني بالطبع" أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران" (ابن_خلدون، 2017، صفحة 73)

وبناء على ذلك، يمكننا القول أنّ ابن خلدون وضع الأسس المنهجية للدراسات الاجتماعية وتناول بكلّ موضوعية الظواهر الاجتماعية وخص فيه طبائع وأحوال العمران، إذ يقول "إنّ صاحب هذا الفن يحتاج الى علم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف البقع" (الخشاب، 1983، صفحة 304)

أمّا بالنسبة للباحثين الاجتماعيين الغربيين، فإنّ أول من أوجد مصطلح علم الاجتماع، هو الفرنسي أوغست كونت (1798-1857)، ولقد أطلق على هذا العلم في بادئ الأمر بالفيزياء الاجتماعية سنة 1838، و لم يقدم تعريفا محددا له، إذ يرى بأنه "علم المجتمعات البشرية، أو علم دراسة مجتمع الفرد والجماعة، أو دراسة الظواهر أو الوقائع أو الحقائق أو العمليات الاجتماعية، في ضوء رؤية علمية وضعية تجريبية" (الحمداوي، ميادين علم الاجتماع، 2016، صفحة 7)، ويمكن الإشارة الى قانون المراحل الثلاث الذي وضعه كونت ألا وهو: اللاهوتي، والميتافيزيقي، والوضعي "ففي المرحلة اللاهوتية، كان الفكر الإنساني مسيراً بالأفكار الدينية وبالاعتقاد بأن المجتمع ما هو إلا تعبير عن إرادة الله .وفي المرحلة الميتافيزيقية التي تصدرت الفكر البشري...أما المرحلة الوضعية التي دشنتها الاكتشافات والانجازات التي حققها كوبر نيكسون وغاليليو ونيوتن، فقد اتسمت

بتشجيع تطبيق الأساليب العلمية لدراسة العالم الاجتماعي" (غيدنر، 2009، صفحة 62)

فضلا عن ذلك، لقد قدّم كونت دراسات جادة وخططا هامة لإعادة بناء المجتمع الفرنسي أهمّها المساواة والتماسك الاجتماعي، واحترام الإنسانية. باعتبارها المنطلق الاول التي من شأنها تنظم المجتمع و تعزز اواصر العلاقات، ويرى أن علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية في حالة ثباتها وتغيرها، وهذا ما أطلق عليه بـ(الاستاتيكا الاجتماعية) والحركة والتغير الاجتماعي (بالديناميكا الاجتماعية).

بالإضافة إلى ذلك، دعا كونت إلى تحقيق الوحدة الفكرية من خلال التصرف العقلي والسلوك السليم، لأن "تزام الفكر الديني والفكر العلمي هو أساس كلّ اضطراب وتمزق ويطلق عليه كونت حالة الفوضى العقلية." (حامد، 2015، صفحة 74)

أمّا إذا انتقلنا الى ما قدّمه الباحث الاجتماعي الألماني "ماكس فيبر"، فإن دراسته لعلم الاجتماع تعتمد على منهج الفهم، والتي تركز على فكرة الفعل الاجتماعي وتأويله، ويقصد بالفعل سلوك الفرد أو الانسان داخل المجتمع مهما كان ذلك السلوك ظاهر أو مضمرا، صادرا عن ارادة حرّة أو كان نتاجا لأمر خارجي (الحداوي، 2015 ، صفحة 10).

من هنا، يحدّد ماكس فيبر مفهوم علم الاجتماع من النشاط الاجتماعي، ليؤمن بفكرة الفعل الاجتماعي وإرادة الفرد وتفسير ما خلفه من خلق واجتهاد، ليعتبر أن المجتمع نتاج لفعل الأفراد الذين يتصرفون تبعا للقيم والدوافع والحسابات العقلانية (الحداوي، 2015).

ويعني هذا أيضا أن المجتمع هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين يتصرفون بسلوكيات وأفعال ونشاطات، مما يمكننا القول أن دراسة فيبر لعمل

الاجتماع تركز على سلوك الفرد أو (الفعل المجتمعي) بدل البنية المجتمعية من خلال احتكاكه، وتواصله وتفاعله (الحمدادي، 2015).

أما إيميل دوركايم ، فلقد ركز على الظواهر الاجتماعية باعتبارها الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع ،حيث أشار في كتابه (قواعد المنهج) إلى أن علم الاجتماع شأنه شأن الكثير من العلوم الاجتماعية له من الفروع بقدر التنوعات الموجودة في الظواهر الاجتماعية. ولقد أشار دوركايم أن مهمة علم الاجتماع هي "دراسة المجتمع وتنظيماته المختلفة ومعالجة الحقائق الاجتماعية على أنها أشياء" (البياتي، 2002، صفحة 93)، وتفسيرها والتقرب منها، علاوة على ذلك تطرقه لقضية الدين، والانحراف والجريمة ،والعمل والحياة الاقتصادية، كما "تجسد هذه الحقائق الاجتماعية طرق الفعل والتصرف والتفكير أو الشعور التي تقع خارج الأفراد وتتمتع بوجودها الواقعي خارج حياة الأفراد ومداركهم" (غيدنر، 2009، صفحة 64)، كما يرى دوركايم أن علم الاجتماع علما وضعيا مثله مثل العلوم الطبيعية، وذلك لاستخدامها المناهج التي تقوم على الملاحظة والتفسير.

أما هربرت سبنسر (1820-1902) فينطلق في تعريفه لعلم الاجتماع من تطور النظم الاجتماعية كالأسرة والضبط الاجتماعي والعلاقات بين النظم، وأنه على علم الاجتماع أن يقارن بين المجتمعات المختلفة وأن يتناول ظواهر البناء والوظيفة." (الجبلي، 1984، صفحة 25)

فحين ينطلق كارل ماركس (1818-1883) في تعريفه لعلم الاجتماع من مرجعية فلسفية ومرجعية تاريخية حسب دراسته للصراع الطبقي بين طبقة الأثرياء وطبقة البروليتاريا، ولتركز معظم أعماله على القضايا الاقتصادية، وربط المشاكل الاقتصادية بالمؤسسات الاجتماعية. فكان يرى "أن ثورة العمال آتية لا محالة للإطاحة بالنظام الرأسمالي وإقامة مجتمع جديد لا طبقات فيه...سوف يؤول النظام الاقتصادي الجديد إلى ملكية جماعية، وسينشأ مجتمع أكثر إنسانية من ذاك الذي نعرفه. (غيدنر، 2009، صفحة 70).

كما عرض ماركس عدّة نظريات عن البناء الاجتماعي وملامح التغير الاجتماعي، وأهم دراساته كانت تستند إلى "حقبة تاريخية يحددها البناء الاقتصادي بما يتضمنه من قوى وعلاقات الإنتاج، تتحدد بموجبها طبيعة المجتمع بصفة عامة." (حامد، 2015، صفحة 75)، إذ قدّم من خلال مؤلفاته رؤيته للواقع الاجتماعي أشهرها "البيان الشيوعي الذي صدر بالاشتراك مع زميله انجلز (1848) ورأس المال الذي يحتوي على قضايا مهمة متعلقة بالنظرية الاجتماعية الماركسية حول طبيعة المجتمع الرأسمالي.

وعليه، يتبيّن لنا أننا أمام مفاهيم وتعريفات متعددة لعلم الاجتماع، حيث كل باحث اجتماعي ينطلق من رؤية أو مرجعية معينة، قد تكون تاريخية، أو فلسفية، أو سيكولوجية، أو إيكولوجية إلّا أنّها تتعلق بموضوع واحد ألا وهو المجتمع والظواهر الاجتماعية.

2. مواضيع علم الاجتماع:

يعتبر المجتمع هو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع، وبما أن المجتمعات كانت دائماً مشتركة في مجموعة من السلوكيات الإنسانية وإن اختلفت مظاهرها وأشكالها وملامحها، فقد كان من الممكن أن تلاحظ وتوصف وتحلل وتفسر، أي أن تدرس دراسة علمية، ولذلك أطلق علماء الاجتماع على موضوع هذا العلم، الظاهرة الاجتماعية، وهي الواقعة الاجتماعية التي تُشكّل من السلوك الثابت أو المتغير الذي يمارس ضغطاً على الأفراد، وهي كلّ سلوك ينتشر في المجتمع بأسره وله وجود مستقلّ عن الصورة التي يكون عليها عند الأفراد المستقلين. (ايبورك، 2017)

ولا يقتصر مدلول الظاهرة الاجتماعية على نماذج السلوك السلبية في حياة المجتمعات كالمشاكل الاجتماعية مثل الإجرام وانحراف الأحداث والفقر والبطالة والبغاء والحروب والصراعات المختلفة وغيرها، بل يشمل أيضاً السلوكيات الإيجابية كالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والسلوكيات الحضارية كظاهرة التمدين، وقد اعتقد بعض الباحثين في البداية أن علم الاجتماع يقتصر فقط على مثل هذه المشاكل الاجتماعية للبحث عن أساليب علاجها (ايبورك، 2017).

3. خصائص الظاهرة الاجتماعية:

تم تحديد مجموعة من الخصائص للظاهرة الاجتماعية من طرف العلماء والمفكرين الأوائل في علم الاجتماع والتي نذكر منها: (ايبورك، 2017)

- إنسانية: أي خاصّة بالإنسان لأنّه الكائن العاقل الذي تميّز بالقدرة على إنشاء العلاقات الاجتماعية على خلاف الكائنات الحيّة الأخرى التي تصدر علاقاتها بدافع الغريزة.
- إلزامية: أي أنّ الفرد يجد نفسه ملزماً باتباعها داخل الجماعة التي أقرّتها كقيمة خلقية أو دينية أو كعادة أو تقليد محترم بحيث يتعرّض الفرد لاستتكار المجتمع وسخريته إذا خالفها.
- عمومية: لأنّها مشتركة بين عدد كبير من الأفراد في ممارستها، وتتكّرر لمدة طويلة من الزمن.
- شيئية: كما صنفها دوركايم أي أنّها تُدرس كشيء لأنّها لها وجود مستقلّ عن الأفراد وتدخل في إطار نماذج السلوكات التي يمارسها المجتمع انطلاقاً من القيم والقواعد التي حدّدها العرف أو الدين أو القانون.
- مكتسبة: أي أنّ الفرد يكتسبها من المجتمع بإيحاء من العقل الجمعي الذي ينشأ من تفاعل الأفراد.
- متغيرة: والتغير من الصفات الملازمة للظاهرة الاجتماعية التي تتعرّض للتغير تحت تأثير الظروف التي يمرّ منها المجتمع.
- معقّدة لأنّها نتيجة عوامل متعدّدة، وبسبب هذا التعقّد والتركيب والتفاعل والتغير، تكون دراستها أصعب من دراسة الظاهرة الطبيعية.
- نسبية: أي أنّها تختلف شكلاً وصورةً وحجماً باختلاف الزمان والمكان.

4. بعض المفاهيم في علم الاجتماع:

أ. الشخص الاجتماعي: (ايبورك، 2017)

إنّ الوحدة الاجتماعية التي لا يمكن الانتقال منها بالتجمعات هي الإنسان أو الكائن الإنساني أو ما يسمّى في علم الاجتماع، بالشخص الاجتماعي. وما يميّز هذا الشخص هو القدرة على التفكير وعلى الاختيار وعلى اتّخاذ القرارات، أي أنّ الشخص الاجتماعي هو كائن يدير نفسه بنفسه، وهو مسؤول عن سلوكه الخاص، ويستطيع أن يطورّ شعوره بالمسؤولية نحو الآخرين، والشخص الاجتماعي هو الكائن الذي يلعب دوراً أساسياً في المجتمع والثقافة.

وقد أثبتت الملاحظات أنّ الأفراد ليسوا اجتماعيين بطريقة متساوية ولا يستخدمون على خير وجه أفكارهم ومواهبهم وسلوكهم، ومن هنا تختلف السلوكات الفردية، وهذا ما يميّز المفهوم الذي اصطلحنا عليه بالشخص الاجتماعي.

يتميّز الكائن الإنساني بالقدرة على التفكير والاختيار واتخاذ القرارات. فالشخص يستطيع أن يضع المشاريع ويتصدّى ويتصوّر مخطّطات ويتّخذ مواقف المستقبل، وهو المسؤول عن سلوكه الخاص لأنّه يستطيع أن يطورّ شعوره بالمسؤولية نحو الآخرين ويستمدّ المجتمع والثقافة إلى قابلية الكائن الإنساني رغم أنّ الناس ليسوا اجتماعيين بتسامح، ولا يستخدمون مواهبهم وأفكارهم بنفس الدرجة. وقد يؤدّي ذلك إلى الإبعاد أو الانحراف، ومع ذلك، فإنّ جميع الأفراد يشكّلون أشخاصاً. (ايبورك، 2017)

فالشخص الاجتماعي له أبعاد متعدّدة وله عدّة وجوه. فهو كائن مركّب ومعقّد، ويمكن دراسته كوحدات متعدّدة من طرف علماء الحياة وعلماء الأمراض، ويدرس من طرف المختصّين في علم الأخلاق ورجال الدين والقانونيين كوحدة نفسية لها رغبات شعورية ولاشعورية يُدرس من طرف علماء النفس والتحليل النفسي وعلماء الأمراض العقلية.

وكوحدة اجتماعية يُدرس في إطار المظاهر المختلفة في ارتباطها بكلّ هذه الأبعاد، بحيث يشكل ما نسميه الشخص الاجتماعي الذي هو "موضوع علم الاجتماع"، يكون الشخص اجتماعياً لأنّ سلوكه يخضع إلى الاضطرار والحاجة إلى مشاركة الآخرين، وحتىّ الغريب أو المنعّم يمكن اعتباره شخصاً اجتماعياً وإن لم تكن له علاقات مع الآخرين. فكلّمة "اجتماعي" تعني أنّه مشترك سلبيّاً وإيجابياً في المجتمع، ودراسة المجتمع تهتمّ بالشخص الاجتماعي والطريقة التي يتعامل بها مع غيره باعتباره وحدة اجتماعية.

ب. الدور الاجتماعي: (ايبورك، 2017)

الدور الاجتماعي هو المكان الذي يحتلّه الفرد في المؤسسة الاجتماعية التي ينتمي إليها، كدور الأب أو الأم أو الابن في الأسرة، وكدور المدير أو الرئيس أو الكاتب أو الحارس في المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وهذا الدور يخوّل لصاحبه مركزاً اجتماعياً من خلال مجموعة من المزايا والحقوق، كما يفرض عليه واجبات بحكم القيم والقوانين الاجتماعية، ومجموع هذه الحقوق المتعلقة بالفرد داخل جماعة معينة، تحدّد له وضعه وتمكّنه من لعب دور اجتماعي محدّد.

ج. التغيّر الاجتماعي:

إنّ مفهوم التغيّر الاجتماعي، من المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع وللأنثروبولوجيا الاجتماعية، وقد بقي هذا المفهوم شائعاً ومختفياً وسط النظريات الفلسفية والسياسية والاقتصادية، وهنا لابدّ من البحث في دلالاته في المجال السيسبولوجيا

انتقل مفهوم التغيّر الاجتماعي من مجال العلوم الطبيعيّة وخاصّة البيولوجيا إلى العلوم الاجتماعية، ويجسّد ما نسميه الدينامية الاجتماعية من خلال اختراق مجموعة من التوتّرات للنظام السائد والمواجهة مع عوامل الثبات والسكون، وهنا

لا بدّ من تعيين اللحظات التي تتصدّع فيها الأنساق الاجتماعية الرّاكدة، والبحث عن الشّروط الكامنة وراء التصدّع والقطيعة.

برز التغير الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات المعاصرة، عندما انتقل المجتمع من القيم الموضوعية، مثل العقود والمعاملات المقنّنة بدل الاعتماد على قيم الأعراف والتقاليد في المجتمعات التقليدية، حيث يكون التضامن آلياً، يتميز بالانغلاق والتّشابه وسيطرة العرف بدل المجتمع المنفتح الذي يسود فيه التّنوع وتقسيم العمل، وطبعه التضامن العضوي. ويمكن تحديد التّغير الاجتماعي بالتّعريف التّالي: "هو تلك التعديلات التي تمسّ أنماط الحياة الاجتماعية والثّقافية في مجتمع من المجتمعات.... كما أنّ التّغير في حدّ ذاته قد يتّخذ أشكالاً متعدّدة. فقد يكون تغيّراً في التّصرّف الاجتماعي لدى الأفراد، وقد يشمل المجتمع ككل وكان التّباين بين الاتجاهات السوسيولوجية حول العوامل والمظاهر الكامنة وراء التّغيرات التي تلحق بالمجتمعات (Form، 2022).

لا يتم تحديد التغير الاجتماعي عبر محدد واحد أو عنصر واحد كالاقتصادي أو السّياسي أو الدّيني، لأنّ العلاقات العليّة في المجال السوسيولوجي جزئية واحتمالية، ويستبعد أن يكون عنصر واحد محدداً للحقيقة السوسيولوجية، بل هناك تفاعل بين مجموعة من العناصر، كما أنّه يتبلور من مجموعة من الخصائص، منها ارتباطه بفترة زمنية محدّدة، أو أن يكون بنيويًا يشمل البنية الاجتماعية في جلّ أو بعض مكوناتها، والتغير الاجتماعي ملحوظ يمكن ملاحظته في الزمن، وهو يؤثّر في البنية الثّقافية لجماعة معيّنة بطريقة دائمة ومستمرّة. ويقترن التّغير الاجتماعي بالزّمان والمكان.

ولإدراك تحقّقه لا بدّ من المقارنة بين الفترات والمراحل التي يعرف بها مجتمع معيّن تحولات لا إرادية قد لا يعيها أفرادها على مستوى أنماط العيش أو استبدال التّنظيم الاجتماعي السّائد، أو تغيّر البنية السّياسية والعقليات والقيم. وهكذا يمكن رصد التّغير الاجتماعي على ثلاث مستويات (Form، 2022):

- صيرورة التحوّلات ونوعية تحقّقها وتطوّر ها كظواهر.
- النماذج والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدروس.
- الأنساق الحقيقية للنظام الاجتماعي التي تشمل القوى المتحكّمة في التغيّر أو الرافضة له.

ويمكن دراسة التغير الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات من خلال مجموعة من التساؤلات التي تساعدنا على استجلاء حدوده وشروطه (ايبورك، 2017):

- هل شروط التغيّر نابعة من داخل المجتمع أم مفروضة من الخارج؟
- ما هي حدود التغيّر الاجتماعي داخل النظام الاجتماعي (أو المجتمع)؟
- من هم الوسطاء الذين يساهمون في التغيّر الاجتماعي؟
- ما شكل ووتيرة هذه التغيّرات، وهل هي مقبولة من طرف المجتمع أم مفروضة يتمّ التصديّ لها؟
- كيف تكون العلاقة بين التنظيمات الاجتماعية والتغير الاجتماعي، وكيف تساهم المؤسسات الاجتماعية في التأثير والتأثر بالبنية الاقتصادية والثقافية لمجتمع معيّن؟

5. ميادين علم الاجتماع عند الرواد الأوائل:

أ. ميادين علم العمران عند ابن خلدون

عبد الرحمن ابن خلدون والذي ابتكر أول من علما جديدا اسماء علم العمران البشري أو علم الاجتماع الإنساني، حدد موضوعاته وصلاته بالعلوم الأخرى ومجال دراسته ومنهجه العلمي، حيث يعد ابن خلدون أول من اجتهد في تحويل ذاك الفكر الاجتماعي إلى علم أسماه علم العمران البشري، عرفه بقوله: وكأن هذا العلم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع هو العمران البشري والاجتماع الإنساني وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا مكان أو عقليا (الساعاتي، 1986، صفحة 48). وأكد ابن خلدون

استقلالية علمه الحديث عن الأفكار الدينية الفلسفية السائدة في عصره أو على قواعد مثالية نظرية مثلما طرحها أفلاطون والفارابي.

كما وفر ابن خلدون طريقة وسبل فهم الحوادث التاريخية فضلاً عن تفسيرها من خلال الكشف عن قوانينها وأسبابها، أكد ابن خلدون أن المعرفة لا تتحقق إلا بمنهج استقرائي فطري يبدأ من المعرفة التجريدية إلى محاولة تطبيقها والتحقق من صدقها عن طريق إخضاعها للواقع.

رغم تأكيد ابن خلدون استقلالية علمه إلا إنه حدد صلاته بالعلوم الأخرى كالتاريخ وعلم النفس وغيرهما، فقد اعتمد علم الاجتماع على علم النفس في تفسير الظواهر الاجتماعية حينما بين أن المغلوب مولع بتقليد الغالب عن طريق المحاكاة)، كما أكد ابن خلدون على دور العوامل الاقتصادية والجغرافية والحضارية في تفسير الظواهر الاجتماعية، وأمن بتطور المجتمعات عبر أجيال أربعة وهي : البداءة - الملك - الحضارة الهرم دورة المجتمع البشري، رأى أن المجتمع ما هو إلا كيان طبيعي نشأ لضرورات اقتصادية أمنية، أحاسيس شعورية، تدفع الإنسان للاستئناس بغيره، وقسم ابن خلدون علم العمران إلى ستة ميادين (عبد_الرحمان،، 1999، صفحة 76):

- العمران البشري العام تطرق فيه إلى العوامل التي أدت إلى نشأة التجمعات الإنسانية
- العمران البدوي رأى أن البداءة مرحلة أولية من الحياة الإنسانية لابد أن تمر بها وهي مرحلة من التقشف والبساطة.
- العمران الحضري في نظره هي مجتمعات غيرت مرحلة البداءة للوصول للحياة الحضارية.
- العمران السياسي أعطي أهمية للعصبية وأثرها في الحياة الاجتماعية والسياسية وصلتها بالدولة في مختلف أطوارها

- الاقتصاد: أو الصنائع والمعاش والكسب، يرى أن الإنسان وجد في هذه الأرض وهو في حاجة إلى أشياء يحفظ بها وجوده.
- العلوم قسم العلوم إلى قسمين علوم عقلية يكتسبها الإنسان بنفسه، وعلوم نقلية من عند الله أنزلها في الكتب السماوية على لسان الرسل.
- في مختلف أطوارها.

ب. ميادين علم الاجتماع عند أوغست كونت

أوغست كونت (1798-1857م) مفكر اجتماعي وفيلسوف فرنسي من أسرة محافظة لكنه رفض أفكارها التقليدية، وآمن بالاتجاه الثوري اتصل بسان سيمون ولزأمه وساعده، ثم تحرر منه وبدأ سنة 1824 مرحلة جديدة سماها المرحلة الوضعية، حيث أسس الفلسفة الوضعية، ثم شرع في إلقاء محاضرات عرفت باسم دروس في الفلسفة الوضعية، كما قام بنشر كتاب السياسة الوضعية (عبدالمعطي، 1981، صفحة 59).

ويعد أوغست كونت المؤسس لعلم الاجتماع الغربي فهو من أنشأ مفهوم العلم الاجتماعي، حيث تنسب إليه كلمة (Sociologie) المعروف بعلم الاجتماع، وقد أكد أوغست كونت أن هذا العلم يدرس لحل الظواهر التي تدرسها العلوم التي سبقت ظهور علم الاجتماع، كما تصور صعوبة تحديد الظاهرة الاجتماعية بصورة محددة نظراً لتداخل العوامل المشكلة لها واعتبر أن الظواهر الاجتماعية البشرية أو الإنسانية هي موضوع العلم الجديد والبحث عن الحقيقة، بحث كونت في القوانين التي ظن أنها تتحكم في ارتقاء العقل. واعتبر أن التفكير الاجتماعي كوحدة متكاملة يمكن إيجاد قوانينه بتجميع الحقائق، وكان لأفكاره تأثير في دارسي النظرية التاريخية ودارسي علم الإجرام (عبدالمعطي، 1981، صفحة 60)

استخدم المنهج الوضعي في جميع الدراسات العلمية، بما فيها دراسة الطبيعة البشرية، وقال بأنه يتعين دراسة الطبيعة البشرية من خلال علمي الأحياء والاجتماع، وبضرورة أن يهدف التقدم إلى السلطة الاجتماعية، وهي حالة اجتماعية تركز على

العلم، وعلى دين الإنسانية الجديد، وجعل من نفسه الراهب الأعظم في ديانتته وأنّ على الفلاسفة أن يقرروا هذه الحالة وفقاً لمبادئ الوضعية.

يقوم منهج كونت العلمي على الملاحظة والتجربة بالاعتماد على منطق المقارنة بين الظواهر والمجتمعات، ثم القيام بالتحليل التاريخي المنطلق من دراسة الأفكار وتحليلها كمقدمة لفهم التطور الاجتماعي. قسم كونت ميادين علم الاجتماع إلى قسمين الأساتيكاجتماعية وتضم القوانين الساكنة والديناميكا وتضم القوانين الاجتماعية الحركية وهي (شليبي، 2008، الصفحات 70-74):

الديناميكا الاجتماعية:

وتدرس الاجتماع الإنساني في جملته ومن ناحية تطوره، فهي تمتاز بخاصيتين أساسيتين، الأولى أنها لا تدرس كل خاصية على حد، وإنما تدرس المجتمع الإنساني في عموميه بغض النظر عن تفاصيل الأمور، والخاصية الثانية هي دراسة الاجتماع الإنساني من ناحية تطوره أي بغرض الكشف عن القوانين التي يسير عليها هذا الاجتماع في عملية انتقاله من حال إلى حال.

الستاتيكاجتماعية:

وتدرس الاجتماع الإنساني في تفاصيله ومن ناحية استقراره، بدراسة كل مجموعة من النظم على حدا، ودراسة هذه الأمور من ناحية استقرارها، لا من ناحية تطورها كما تفعل الديناميكا الاجتماعية أي أنها ترمي إلى شرح الأجزاء والعناصر التي تتألف منها الظواهر والوظائف التي تقوم بها، وعلاقة هذه العناصر والوظائف بعضها ببعض.

ج. ميادين علم الاجتماع عند إيميل دوركايم

إيميل دوركايم (1858-1917) من أسرة يهودية، عمل مدرسا لعلم الاجتماع بجامعة بوردو، ثم ارتقي إلى مرتبة أستاذ في علم الاجتماع بنفس الجامعة في

1896، وفي نفس الوقت أكمل بحثه لنيل شهادة الدكتوراه حول موضوع تقسيم العمل الاجتماعي، من أهم مؤلفاته تقسيم العمل الاجتماعي، قواعد المنهج في علم الاجتماع، الانتحار، التصنيف البدائي، الأشكال الأولية للحياة البدائية (ريستزر، 1993، صفحة 162).

أشار دوركايم إلى أن علم الاجتماع شأنه شأن الكثير من العلوم الاجتماعية، له فروع وميادين بقدر التنوع الموجود في الظاهرة الاجتماعية، ومع هذا الإصرار على التقسيمات الفرعية للعلم فإنه كان يصف علم الاجتماع بأنه علم دراسة المجتمعات، وعليه وضع دوركايم "الأقسام الرئيسية لعلم الاجتماع بالشكل التالي:

علم الاجتماع العام

ويتضمن قسما فرعيا عن الشخصية عند الفرد وعند الجماعة، حيث يؤكد دوركايم على الضمير الجمعي فهو أحد أدوات التحليل الاجتماعي لديه، ويشير إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين أعضاء المجتمع والتي تشكل نسقا له طابع ويكتسب هذا الضمير العام واقعا ملموسا، فهو يدوم خلال الزمن ويدعم الروابط بين الأجيال فهو يعيش بين الأفراد ضميرنا، ومن منظور إميل دوركايم الضمير الجمعي: هو تعتبر عن فكرة الجماعة في المجتمع، وعلم الاجتماع هو علم الجماعة وليس على الفرد إذا تحدثنا فإن المجتمع هو الذي يتحدث فينا (البياتي، 2002، صفحة 93).

علم الاجتماع الديني:

وتقوم دراسة دوركايم للدين على أساس الظواهر الدينية تنقسم إلى: (البياتي، 2002)

- القسم المقدس: ويقصد بالمقدس كل شيء في نظر الديانات يكون من طبيعة تختلف اختلافا جوهريا عن أشياء العالم العمراني (النصوص الدينية وغيرها، أي أن القسم المقدس بالعقائد وما يتصل بها.

- القسم العلماني: ويتعلق بالطقوس والعادات وما يتصل بها ويشمل الطقوس التي تنظم سلوك الإنسان اتجاه المقدس مثل الصلاة، الزكاة، الصوم وغيرها

علم الاجتماع القانوني والأخلاقي:

أعلن دوركايم منذ وقت مبكر 1886 أن المجتمع يجب أن يرتبط بروابط اجتماعية قوية ذات طابع أخلاقي فعلى الرغم من أن المجتمع كائن عضوي إلا أن التوازن لا يتحقق فيه بطريقة تلقائية وعفوية، ويؤكد أنه في حالة غياب المركز الأخلاقي القوي ينحل المجتمع، وتعرف الوضعية السوسيولوجية المجتمع كنسق أو بناء من وقائع اجتماعية تنمو وحدته وتتحقق من خلال الفعل الأخلاقي وحده حيث أن علم الاجتماع الدوركايمي لا ينظر إلى التماسك الاجتماعي على أنه نتاج عمل البيئة الاجتماعية بقدر ما هو نتاج الأبعاد الأخلاقية للوقائع الاجتماعية ذاتها (الجبلي وآخرون، 1983، الصفحات 187-188)

التنظيم الاجتماعي:

هو سق منظم يعمل على التوافق والتكيف وأهم صفة مميزة له هو التوازن وأي تغير يحدث يعمل المجتمع على التكيف مع الموقف الجديد لكي تتم عملية التوازن مثل تنظيم الزواج والأسرة.

6. علم اجتماع التربية:

علم الاجتماع التربوي ميدان من ميادين علم الاجتماع، يهتم بدراسة الظاهرة التربوية والتنشئة الاجتماعية، ودراسة المشكلات التربوية دراسة علمية وصفية وتحليلية بغرض فهم هذه الظاهرة الاجتماعية ومشكلاتها من حيث نشأتها وتطورها وأدائها لوظيفتها، بحيث يعمل علم الاجتماع التربوي على متابعة الآثار الاجتماعية على الواقع التربوي من خلال دراسة الطرق التربوية المطبقة في المنازل والمدارس التي تهدف إلى معرفة مدى التوافق بين أسس التربية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (الجولاني، 1997، صفحة 215)

أ. نشأة علم اجتماع التربية

يلحظ المتصفح للمراجع الخاصة بعلم اجتماع التربية ظهور العديد من المصطلحات المشابهة، إلا أن هناك مصطلحين أساسيين يستخدمان عند الحديث عن هذا العلم إحداهما هو: علم الاجتماع التربوي والآخر هو علم الاجتماع التربوية ويستخدم المصطلح الأول في قاموس التربية باعتباره فرعاً من فروع علم الاجتماع يطبق المعرفة والتكتيكات السوسولوجية في مجال العلاقات الإنسانية وما يرتبط به من مجالات أخرى. (الجولاني، 1997، صفحة 123)

فعلم اجتماع التربية يدرس الطبيعة الاجتماعية، ويعتبر المدرسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى جزءاً من نظام المجتمع، ولكن موضوع علم الاجتماع التربوية وموضوع علم الاجتماع التربوي واحد، والخلاف بينهما اختلاف زاوية النظر إلى هذا الموضوع، فالباحث في علم الاجتماع التربوي يحلل العمليات الاجتماعية باعتبارها مظاهر تربوية نابعة من العملية التربوية كظاهرة اجتماعية أو نتاج اجتماعي.

وأما المؤسسة التربوية في علم الاجتماع التربوي فوسيلة وغاية للنشاط الاجتماعي في حين تكون مصدراً للمعلومات الممكن تحويلها اجتماعياً، وفيما

ينحصر البحث في علم الاجتماع التربوي في الميدان التربوي، نجد علم اجتماع التربية يبحث في المجتمع، ونتائج التربية فيه، في حين يهتم علم الاجتماع التربوي بأشكال التربية ونشاطها وسلوك المربين وتحديد ومدى تأثيره بالمدرسة، وبفهم الظواهر الناتجة عن العملية التربوية أو المدرسية، وإما بخصوص المحتوى (شروخ، 2004، صفحة 8).

محتوى علم اجتماع التربية هو الدراسات الاجتماعية في التربية والتغير الاجتماعي في المدرسة، والمعلمين، والقوى الاجتماعية في التربية، والمدرسة وعلاقتها بالبيئة المحيطة. وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن علم الاجتماع التربوي يعنى بالبحث في تأثير التربية في المجتمع دون أن يهمل تأثيرها به، في حين يعنى علم اجتماع التربية بالبحث في تأثير المجتمع في التربية، دون أن يهمل تأثيرها بها، أي أن بين العلمين مراتب ومراكز منطقة تقاطع واسعة ونتائج قربي كثيرة (شروخ، 2004، صفحة 9)، وترجع جذور علم اجتماع التربية إلى ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، والتي كانت سببا في تعقد الحياة الاجتماعية من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية، وأخذ العلماء والفلاسفة يبحثون عن أسباب هذه المشكلات والعمل على إزالتها. يمتد علم اجتماع التربية في نشأته كعلم إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث بدأ ظهوره بكتابات غير منتظمة تتناول مسألة الأسس الاجتماعية للتربية بشكل واسع وعام.

وزاد الاهتمام بمثل هذه الكتابات بفضل اتساع حركة الإصلاح التربوي من جهة، وبفضل انتشار الفلسفة البراغماتية، ومن جهة ثانية وبفضل انتشار واتساع نطاق هذه الكتابات وتعاضمت منذ أن نشر "جون ديوي" (1859-1952) كتابه المهم المدرسة والمجتمع عام 1899، وقد وصفت هذه الكتابات نفسها منذ ذلك الحين بمصطلح علم اجتماع التربية (البيلاوى وبدران، 1997، صفحة 14)

ويعتبر "إيميل دوركايم" أحد رواد في علم اجتماع التربوي، وعلى الرغم من أنه لم ينشر في أثناء حياته هذا الموضوع، إلا أنه أعطى الكثير من المحاضرات

في علم الاجتماع التربوية بجامعة السوربون منذ عام 1906، وفي عام 1916 كان مصطلح "علم اجتماع التربية" قد شاع استعماله ليس فقط كعناوين لكتب مدرسية بل من خلال أسماء لأقسام أكاديمية ومقررات دراسية في جامعات متعددة، وفي عام 1925 تأسست أول جمعية قومية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تحمل نفس الاسم "علم الاجتماع التربوي" وأصدرت هذه الجمعية أول دورية عام 1927 بنفس الاسم، وظلت تسيطر على هذه الجمعية النظرة إلى علم الاجتماع التربوي على أنه فرع من التربية وليس فرعاً من علم الاجتماع (البيلوى وبدران، 1997، صفحة 15)

وخلال الفترة الزمنية بين عام 1907-1919 ودخول أمريكا الحرب العالمية الأولى ظهرت المجالات التربوية التي دعت إلى تطبيق علم الاجتماع في ميدان التربية، فقد واجهت عدة مشاكل حيوية بفعل عوامل جديدة، أدت إلى تغيير النظرة إلى التربية كموضوع للدراسة، أهم هذه العوامل في العناصر التالية: (البيلوى وبدران، 1997، صفحة 17)

- تقدم الصناعة وتنوع مؤسسات وبدراساتها خاصة جهود المؤسسات.
- ظهور مشكلات اجتماعية جديدة من جراء التقدم الصناعي الرأسمالي
- ظهور مشكلات جديدة داخل حقل التربية ذاته نتيجة تطوره في الإدارة والتنظيم المدرسي والأداء وقابلية التلميذ للتعلم وتعليم الكبار.
- الجهود الأكاديمية التي استمرت من داخل علم الاجتماع تهتم بالتربية "فريد" كلارك" الذي تولى إدارة معهد لندن للتربية 1937 و"كارل" "منهايم" الذي هرب من ألمانيا إبان الحرب وعين أستاذاً للاجتماع بمعهد لندن للعلوم الاقتصادية
- وتعود الأبحاث الأولى حول علم الاجتماع التربوي، والتي عمل على وضعها مجموعة من الفلاسفة وعلماء الاجتماع، ومن أشهرهم ماكس "فبير"، الذي قام بتأليف كتاب حول التطورات الاجتماعية في المجتمع، كما قام إميل دوركايم" بوضع مجموعة من المؤلفات حول علم

الاجتماع التربوي وفي عام 1963 ، صدر أول كتاب بعنوان علم الاجتماع التربوي، والذي يحتوي على أفكار علماء الاجتماع السابقين وعلى مجموعة من الدراسات المستحدثة التي اعتمدت على تطوير الدراسات السابقة في مجال علم الاجتماع التربوي، والتي أدت إلى صدور العديد من الكتب والمؤلفات حول علم الاجتماع التربوي بين 1971 و 1974، وفي نهاية القرن العشرين، أصبح علم الاجتماع التربوي من العلوم والتخصصات المهمة، ومن أهم الموضوعات الخاصة به، تأثير التربية على المجتمع، وتأثير التربية بالمؤثرات الخاصة بالمجتمع (كريب، 1999، صفحة 130).

ب. نظريات علم اجتماع التربوي

نظرية الصراع: والتي تنسب إلى كارل ماركس، وزميله انجلز وما تناوله ماركس من تحليلات حول الأسرة والبناء الاجتماعي والطبقية، ليعكس وجهة نظر سوسيولوجية نابعة من أيديولوجية واضحة المعالم، وقد ميز ماركس بين مستويين في البناء الاجتماعي، الأول المستوى الأساسي أو البنية التحتية، ويتكون من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج أي العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج والعاملين عليها، والثاني المستوى الفوقي ويتكون من المفاهيم السياسية والتعليمية والفلسفية والأخلاقية والعقائدية ويعتقد ماركس أن البنية التحتية تحدد شكل البنية الفوقية، كما تؤثر هذه البنية التحتية بدورها، ويحدث التناقض الأساس في الماركسية في المصالح بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من يعملون لديهم؛ مما ينتج عنه ظهور الطبقات المتناقضة في المصالح أو ما يسمى بالصراع الطبقي (الرشدان، 2008، صفحة 66).

حيث انطلقت تحليلات نظرية الصراع المحدثه من انتقاد المنظور الليبرالي على غرار الانتقادات الكلاسيكية المعروفة، مبرزة دور المدرسة في إكساب الطفل ثقافة المجتمع، "وتعكس تحليلات بعض من أنصار منظور الصراع رؤيتهم للتعليم

والنظام المدرسي أو المدرسة ودورها في المجتمع باعتبارها المؤسسة الاجتماعية التي تلعب دوراً أساسياً في عمليات التنشئة الاجتماعية ولا سيما في المجتمعات الرأسمالية، أو باعتبارها أداة من أدوات النظام الرأسمالي الذي يقوم على الاحتكار والمنافسة والطبقية واللامساواة والملكية، وغير ذلك من متغيرات كثيرة تؤدي إلى عملية الاغتراب في المجتمع الرأسمالي، ومن أنصار هذا الاتجاه موريس ليفتاس وبولزر، جانيتس، بالإضافة إلى بعض أنصار الماركسية من الجيل الثاني لرواها ومثل رالف داندروف وويلارد والر (عبدالرحمن، 2005، صفحة 64)

أما علاقة منظور الصراع بالتعليم فيستخدم التعليم عند الماركسيين كوسيلة مهمة في تحرير أبناء الطبقة العاملة عن طريق تعليم جميع الأفراد بلا استثناء تعليمًا متساوياً يراعي قدراتهم وقابليتهم ويعددهم لتحمل مسؤولياتهم في المستقبل، أما في الدول الرأسمالية فهم يرون أن التعليم يستخدم أداة لإخضاع الطبقة العاملة والمحافظة على امتيازات الطبقة الرأسمالية ومصالحها، فالنظام التعليمي يستخدم لإعادة إنتاج الطبقة المسيطرة بكل ما لديها من اضطهاد واستغلال إنتاجاً مادياً وثقافياً (الرشدان، 2008، صفحة 67)

ويعد التعليم في هذا الإطار إحدى أدوات استمرار هيمنة الطبقة الرأسمالية على العمال وتأكيدها شرعية التفاوت الطبقي، بينما هم يروجون لإيديولوجية الفرص المتكافئة ومجتمع الجدارة الذي لن يتحقق على الإطلاق، واعتبر أنصار نظرية الصراع المدرسة مؤسسة تعليمية تؤدي دورها حسب أهداف المجتمع الذي نشأت فيه فالمدرسة في المجتمع الاشتراكي هدفها تحقيق المساواة وجمع الثروة، أما المدرسة في المجتمع الرأسمالي هدفها في نظرهم ممارسة السلطة والقهر على التلاميذ من طرف المدرسين وإدارة المدرسة بهدف إخضاعهم للنظام عن طريق المنهج الدراسي والقيود التي يفرضها عليهم من توافق وطاعة وتعاون وانسجام وامثال للأوامر، مما يجعل التلاميذ في حالة اغتراب (الرشدان، 2008، صفحة 67).

"فمنظور الصراع سعى لدراسة المدرسة من خلال القضايا العامة التي طرحتها الماركسية أو الماركسية المحدثّة مع عدائها التقليدي للبنائية الوظيفية، لم نلاحظ بصورة واقعية تقديمها للبدائل الأخرى التي يمكن استخدامها في عمليات التنشئة الاجتماعية والتربوية الأخلاقية، بعيدا عن المزاعم الماركسية الخيالية التي تقوم على وجود مجتمع بلا ملكية أو طبقية أو لا مدرسة، كما صوره بعض أنصار الماركسية المحدثّة في مجال علم الاجتماع التربوية كما جاء منظور الصراع يفند دعاوى البنائية الوظيفية الليبرالية دون طرح معالجات واقعية سواء في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية السابقة، وهذا ما جعل أنصار هذا المنظور يفقدون مصداقيتهم الواقعية" (عبدالرحمن، 2005، صفحة 73)

النظرية الوظيفية اجتماعية: عموما تؤكد هذه النظرية على الاعتماد المتبادل بين مؤسسات ونظم أي مجتمع، والتحليل الوظيفي يبين كيف أن النظام الاجتماعي يتم تحديده عن طريق الوظائف التي تؤديها المؤسسات المختلفة (حملوي، 2010، ص50)، فقد نظر رواد البنائية الوظيفية إلى المدرسة من وجهة وظيفية فهي مصنع للإنتاج الفكري المعنوي، وعمدوا إلى تحليل عملية التربية الاجتماعية لطفل داخل المدرسة منذ المراحل الأولى في رياض الأطفال أو التعليم التحضيري حتى الانتقال إلى الجامعة، وفسروا كيفية اكتساب الطفل لدوره في المدرسة التي تعمل على إضفاء طابع جديد على أفرادها ذو صبغة علمية واجتماعية؛ مما يمكنهم من أداء أدوار متعددة في المجتمع، فللمدرسة وظيفة اجتماعية تربوية تعليمية ينبغي أن تؤديها داخل البناء الاجتماعي للمجتمع، كما نبهوا إلى ضرورة الاهتمام بالتخطيط التربوي وإدراجه ضمن التخطيط الاجتماعي، لأنه كما يكون النظام التربوي تكون المدرسة.

ويعد عالم الاجتماع الأمريكي تاكوت بارسونز أول من وضع أسس النظرية البنائية الوظيفية استخدمها في دراسة الأنظمة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية، حيث عمل على دراسة طبقة المدرسة كنظام اجتماعي تربوي، وضح من خلاله وظيفة المدرسة داخل المجتمع الأمريكي حيث

حاول بارسونز دراسة النظام التعليمي، خصوصاً في مقالاته بعنوان " طبقة المدرسة كنظام اجتماعي، محللاً بذلك الأدوار الوظيفية للمدرسة في المجتمع الأمريكي الحديث، ويشير بارسونز في تفسيره الكلاسيكي للنظام التعليم الأمريكي إلى أن التنشئة الاجتماعية الأولى للطفل تتم داخل الأسرة، في ضوء مستويات ومعايير خاصة بالأسرة والوالدين وهي محكمات ومعايير يقوم الوالدان بتنشئة وتعليم أبنائهم في ضوءها، ولما يمكن أن تطبق على كل الأفراد، أما في المجتمع، فتتم تنشئة الأفراد في ضوء معايير عامة تطبق على كل الأعضاء، وعليه ينظر إلى المدرسة باعتبارها جسر بين الأسرة والمجتمع ككل، فهي مؤسسة اجتماعية أسند إليها المجتمع وظيفة التنشئة الاجتماعية نتيجة لتعدد المجتمع (حمدي: 2003، ص130).

كما يؤكد بارسونز في دراسته للنظام التربوي على التساند الوظيفي بين هذا النظام والنظم الاجتماعية الأخرى بالمجتمع، واعتبر عملية التنشئة الاجتماعية وعملية الاختبار وظيفتين رئيسيتين للتربية، وتشير الأخيرة إلى تحديد قدرة التلميذ على الترقى للمرحلة التعليمية التالية عن طريق تقويم أدائه حسب المعايير المحددة لتقويم الأداء في المرحلة التعليمية التي يدرس بها.

النظرية التفاعلية الرمزية: ومن روادها شارلز هرتن كولي، وهربرت بلومر وجورج هربرت ميد، وفي دراستهم للنظام الاجتماعي ومجئهم بمفاهيم جديدة في الدراسات السوسيولوجية، مثل الذات الاجتماعية والشعور الاجتماعي، والتفاعل، واعتمادهم على الذات كوحدة أساسية في التحليل السوسيولوجي.

ويشير مفهوم التفاعلية الرمزية "إلى التفاعل الذي ينشأ بين مختلف العقول والمعاني، والذي يعد سمة مميزة للمجتمع الإنساني، ويستند هذا التفاعل الاجتماعي إلى حقيقة مهمة هي أن المرء يأخذ ذاته في الاعتبار، وأن يحسب حساباً للآخرين، أي أن يستوعب أدوار الآخرين. إن أهم ما تتميز به التفاعلية الرمزية هو مرونتها بالقدر الذي يحقق مزيداً من الفهم والتعمق في دراسة السلوك الإنساني والعلاقات

المتبادلة بين الناس، ويلخص هربرت بلומר القضايا الأساسية للتفاعلية الرمزية في ثلاث قضايا: (الرشدان، 2008، صفحة 68)

- إن الكائنات الإنسانية تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تتطوي عليه هذه الأشياء من معان ظاهرة، ونعني بمعاني الظاهرة ما نحمله من أفكار عن الآخرين أو الأشياء.
- إن هذه المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي للمجتمع الإنساني.
- هي أن هذه المعاني تتعدل وتتشكل خلال عملية التفسير والتأويل التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه.

اهتم أنصار التفاعلية الرمزية بالعملية التعليمية والتربوية داخل المدرسة وما يمكن أن يحدث من تفاعل وتبادل بين أفرادها من مدرسين وتلاميذ وإداريين، ونوعية الأدوار التي يؤديها كل فرد، وطبيعة الموقف الدراسي والسلوك الذي يكتسبه الطفل خلال العملية التربوية، وبالتالي فالتحليل السوسيولوجي التفاعلي جاء بتحليل جديد حاول من خلاله إبراز دور المدرسة من الداخل مركزا على جميع مظاهر التفاعل داخل المؤسسة التربوية.

وأصحاب التفاعلية يبدؤون بدراستهم للنظام التعليمي من الفصل الدراسي مكان حدوث الفعل الاجتماعي، فالعلاقة بين الفصل الدراسي والتلاميذ والمعلم في علاقة حاسمة، لأنه يمكن التفاوض الذهني الإداري الذي يتم في نطاق المواجهة، كما أن المعلومات تسهم في تعريف الموقف وتوضيح توقعات الدور.

النظرية المعرفية: فحسب جورج غورفينش "دراسة الترابطات التي يمكن قيامها بين الأنواع المختلفة للمعرفة من جهة، والاطر الاجتماعية من جهة ثانية" (غورفيتش، 1981، صفحة 23)، ويدرس علم اجتماع التربية المدرسة باعتبارها نسقا اجتماعيا، أما علم اجتماع المعرفة التربوي فيعرفه يونج على أنه المبادئ التي تقف خلف كيفية توزيع المعرفة التربوية وتنظيمها، وكيفية انتقائها وإعطائها قيمتها،

ومعرفة ثقافة الحس العام وكيف يمكن ربطها بالمعرفة المقدمة في المدارس واعتبارها المدخل الحقيقي للتعليم" (سيدأحمد، 1993، صفحة 43)

وبناء على ذلك يهتم علم اجتماع التربية المعرفي بالبحث في الثقافات الفرعية داخل المجتمع وعملية التنشئة الاجتماعية وأثر ذلك على قيم الطفل واتجاهاته، ومستوى تحصيله الأكاديمي واللغوي، ويهتم بالبحث في طبيعة العلاقة المتبادلة بين التعليم والتغير الاجتماعي وتحليل المدرسة كمؤسسة تربوية معتمداً في ذلك على استخدام الأسلوب السوسيولوجي الدقيق" (الشخبي، 2002، صفحة 67)، أي أن إنتاج المعرفة الاجتماعية ليس عملاً فردياً وإنما هو عمل جماعي

ج. مجالات علم اجتماع التربية

حدد "بور أوفر" ثلاث ميادين لعلم الاجتماع التربوي يمكن إيجازها في النقاط التالية: (سيدأحمد، 1993، الصفحات 44-47)

- علاقة النسق التربوي بالأنساق الأخرى في المجتمع وبعملية الضبط الاجتماعي ونسق السلطة وكذلك دور النسق التربوي في عملية التغير الاجتماعي والثقافي وعلاقة التربية بالطبقات الاجتماعية.
- يدرس علم اجتماع التربية المدرسة باعتبارها نسقاً اجتماعياً.
- كما يدرس علم الاجتماع التربية المؤسسات التربوية وعلاقتها بالمجتمع المحلي

ويضيف فرانسيس براون إلى ذلك أن العلاقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع المحلي أظهرت فعالية واضحة في عملية الضبط الاجتماعي وهو المهمة الأساسية للتربية. أما جورج هرنجتون فيحدد ميادين هذا الفرع على النحو التالي: (شتا، 2003، صفحة 98).

- فهم دور المدرسة في المجتمع المحلي وفهم دور المدرسة كأداة للتقدم الاجتماعي وفهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على المدارس.

- فهم الـايدولوجية المتباينة والاتجاهات الاقتصادية.
- فهم دور القوى الاجتماعية وتأثيرها على الفرد وعلى المؤسسات والنظم التربوية بالمجتمع.

أما دور كايم فيقدم ميادين البحث التي ظن أن علم الاجتماع يجب أن يقوم بدراستها في مجال التربية على النحو التالي: (شتا، 2003، صفحة 101)

- دراسة الظواهر الاجتماعية السائدة في التربية، والوظيفة الاجتماعية للتربية.
- دراسة العلاقات بين التربية والتغير الاجتماعي والثقافات.
- بحوث مقارنة للنظم التربوية المتباينة داخل الثقافات المختلفة.
- دراسة الفصل والمدرسة باعتبارها نظام اجتماعي.

وعموما يمكن القول بأن الدراسة السوسيولوجية للنظام التعليمي تنصب على دراسة الصلة بين النظام التعليمي وبناء المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى دراسة طبيعة هذا النظام باعتباره نظاما عاما ينطوي بداخله على العديد من الأنظمة الفرعية (شتا، 2003، صفحة 107)

7. علم اجتماع التنظيم والعمل:

يعتقد البعض أن التنظيم الصناعي هو مجرد ترتيب لبعض الأعمال على شكل خريطة بيانية تبين مدى تكامل الأعمال، أو هي وضع نوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إرادة تسعى إلى تحقيق مشروع معين أو مجموعة أشياء توضح وفق نظام معين تشكل مستودع فيما بينها تنظيماً، إلا أن هذا يعد جانب فقط من التنظيم، ومن هذا جاءت العديد من المحاولات التي عملت على تحديد مدلول التنظيم الصناعي من خلال وضع بعض الأسس التي تعتبر أساسية في التنظيم:

يعرف تالكوت بارسونز، التنظيم على أنه وحدات اجتماعية تقام وفقاً لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافاً معينة، وينطبق ذلك على المؤسسات الصناعية والشركات والتنظيمات العسكرية، وتخرج عن نطاق هذا التعريف القبائل والطبقات والجماعات العنصرية وجماعات الصداقة والأسرة (محمد، 1978، صفحة 5)

ويعرفه ماكس فيبر بأنه "تنسيق غرضي مستمر لنشاط فرع مميز"، وقد ميز فيبر في كتاباته بين الجماعات المتضامنة وجميع أشكال التنظيم حيث يعرفها بأنها "علاقة اجتماعية تكون مغلقة أو محدودة الانضمام إليها طبقاً لقواعد مميزة (محمد، 1978، صفحة 31)

أما علم اجتماع التنظيم فقد عرفه سميث بأنه "دراسة العلاقات الاجتماعية داخل المصنع والمنظمات إلى جانب دراسة التأثير المتبادل بينها وبين المجتمع المحلي. وجاء في قاموس علم الاجتماع أنه تحليل "للنظم الصناعية والتنظيمات، والعلاقات فيما بينها وكذلك للعلاقات بين الظواهر الصناعية والنظم في المجتمع الأكبر". (محمد، 1978، صفحة 128)

أ. نشأة وتطور علم اجتماع التنظيم والعمل:

ظهر علم الاجتماع التنظيم والعمل كعلم مستقل في بداية القرن العشرين وذلك بعد انتشار معالم الثورة الصناعية وظهور التصنيع، التي بدأت في إنجلترا وانتقلت إلى دول أوروبا الغربية كألمانيا وفرنسا ثم كافة أرجاء العالم كأمریکا الوسطى والشمالية وأوروبا الغربية والشرقية والأقطار الآسيوية والإفريقية. فالثورة الصناعية في هذه الأصقاع من العالم غيرت مهن وأنماط المعيشة وأساليب الحياة للمجتمعات التي دخلت فيها فحسب بل غيرت أيضا تركيب سكانها وتوزيعهم الجغرافي والمهني والاجتماعي. حيث تزايدت أهمية الأنشطة الصناعية مقابل الأنشطة الزراعية، ففي عام 1851 كانت نسبة السكان الذين يشتغلون بأعمال الزراعة والصيد في بريطانيا 22% ثم انخفضت هذه النسبة إلى 8% عام 1911، 5% عام 1951 وهي الآن 4% (محمد، 1979، صفحة 463).

ونتيجة لما أحدثته هذه الثورة من تطورات وتقدم وازدهار، اعتمدت الصناعة على الموارد المادية من طاقة وآلات وتطبيق الأساليب التكنولوجية في الصناعة ورأس المال، وارتفاع نسبة الإنفاق على البحوث العلمية والمواد البشرية ومنح فرص أوسع للعمالة أمام القوى العاملة الماهرة على وجه الخصوص. وأمام الإداريين الذين يقومون بأمر الصناعة وتنظيم عملية الاستفادة منها من أجل تحقيق الإنتاج الصناعي، وذلك كله من خلال ظهور المصنع كوسيلة حديثة في تنظيم الاستفادة من عناصر الإنتاج الصناعي المادية والبشرية (محمد، 1979، صفحة 466).

من خلال هذه التحولات نتجت مشكلات إنسانية وأمراض اجتماعية أخلت بالنظام الاجتماعي وعرقلت عملية تكيف الإنسان لمجتمعه الحديث، كان لابد من ظهور علم جديد يدرس الأسباب الإنسانية، والحضارية لعمليات التصنيع ويدرس في ذات الوقت النتائج التي تتمخض عنها ظاهرة الصناعة والتصنيع، ومدى تأثيرها على بنى ومؤسسات المجتمع وهذا العلم الجديد الذي يتخصص في هذا النمط من

الدراسة هو علم الاجتماع التنظيم والعمل. فعلى هذا النحو أخذت دراسات علم الاجتماع التنظيم والعمل تسير بخطى ثابتة وسريعة عام 1940 وخاصة بعد أن اتجه الباحثون إلى الدراسة السوسيولوجيا داخل المصنع ففي عام 1946 ألف ولبرت مور كتاب "المجتمع الصناعي والنظم الاجتماعية"، وفي نفس السنة ظهر كتاب وليم هويت "الصناعة والمجتمع" (محمد، 1979، صفحة 466).

وأصبح علم الاجتماع التنظيم والعمل من بين أهم ميادين علم اجتماع الذبأوجد لنفسه مكان في الكثير من الجامعات في العالم، مثل أمريكا، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، مصر والجزائر (لطفى، 2007، الصفحات 17-18)

ب. نظريات علم اجتماع التنظيم والعمل:

النظرية البيروقراطية وتعتبر النظرية البيروقراطية من النظريات الأولى التي تمحور اهتمامها حول البناء الرسمي وعلاقته بتحقيق الكفاية التنظيمية، بمعنى أن البيروقراطية أعارت اهتماما لوظيفة التغيرات التنظيمية في تحقيق الكفاية التنظيمية، ويعتبر ماكس فيبر (1920-1964) الألماني الجنسية رائدا للنظرية البيروقراطية في الإدارة، وكان معاصر لرواد الإدارات العلمية ومبادئها، حيث اعتبر تلك النظريات للمشاريع الصغيرة وغير صالحة للمشاريع الكبيرة وقد اعتبر نظريته النظرية المثلى التي تضمن للإدارة أحكام السيطرة والرقابة وتحقيقي فعالية وكفاءة عالية.

ويصور فيبر التنظيم على النموذج الرشيد، ويتضمن هذا النموذج مجموعة من الأفكار والتصورات والمبادئ من بين هذه أن التنظيم مجرد وسيلة لتحقيق أهداف الجماعة التي تصنعها عن عمد لتحقيق أغراض بطريقة فعالة، ومعنى هذا أن السلوك التنظيمي يتم بطريقة شعورية ورشيدة، كما يتم تحديد أنماط السلوك عن طريق التحقيق لتحسين مستوى الكفاية، وتتخذ القرارات في ضوء دراسة الموقف دراسة رشيدة باستخدام المعارف العلمية مع وجود جهاز قانوني، ولذلك يقتصر الاهتمام بأبنية محددة قانونا" (الجوهري، 1998، صفحة 44).

فالتنظيم البيروقراطي عند فيبر يتميز عن بقية أشكال التنظيم الأخرى بالتفوق من الناحية التقنية، وقد يعود هذا إلى وضوح الأدوار التي على الموظفين خاصة وأفراد المجتمع على العموم القيام والالتزام بها دون تدخل عوامل خارج التنظيم.

نظرية الإدارة العلمية ويعتبر تايلور من رجال الإدارة والإنتاج، وأول من أسس الإدارة العلمية حيث يلقب بأب الإدارة العلمية، فارتقائه في المناصب مكنه من اكتساب خبرة واسعة أعطته فهما متعمقا للعمل، وجعلته يتيقن من وجوب تغيير النظام الإداري جذريا للحصول على إنتاجية مرتفعة.

فالمتتبع لحياة تايلور العملية يجد أنه قد بدأ من أبسط الوظائف، حيث عمل منذ مطلع حياته كتلميذ صناعي في ورشة صغيرة، ثم أصبح عاملا بشركة ميدفل للحديد والصلب، وتدرج من عامل بسيط إلى رئيس جماعة إلى ملاحظ عمال ثم دخل سلك المهندسين بعد ترقيته من مساعد المهندسين إلى أن أصبح كبير المهندسين بالشركة (قباري، 1998، صفحة 92).

وأثناء عمله لاحظ انخفاض الإنتاجية وضياع الوقت والجهد والموارد دون تحقيق فائدة إنتاجية مثلى، وسر عنا ما أخذ بإجراء التجارب الميدانية من أجل زيادة الكفاية الإنتاجية وضبط الوقت والجهد، حيث ركزت هذه التجارب على الجوانب العادية المتعلقة بالعمل والإنتاج مما كان على حساب العنصر البشري الذي كان ينظر إليه على أنه آلة بيولوجية هدفها الكسب المادي فقط، مع وجود الأنانية والكسل في القيام بالواجبات، والتركيز على الهيئات الإدارية العليا أكثر من العمال المنفذين (الجيوشي، 2000، صفحة 34).

فتركيز تايلور على الهيئات الإدارية العليا، لأنهم في رأيه لم يكن لهم صلة بالمصنع والعمال، حيث كان يوكل للمشرف مسؤولية الإنتاج، ويرى بأن الإداريين متعسفين، جهلة، أنانيين ولا عقلانيين، إلا أنه لم ينفي وجود رجال خلقوا لإدارة الصناعة لكنهم قلة، أما نظرتهم السلبية للعمال ووصفهم بالأنانية والكسل وعدم

استغلالهم كل طاقاتهم، راجع لاعتقادهم بأن العمل بشكل جيد سيؤدي في النهاية تقليل أجورهم، حيث يعملون بالساعة وفي حالة عملهم في وقت قصير يكون أجرهم أقل. يري فايول أن الإدارة وخصوصا العليا تتطلب أساسيا لتنفيذ كل المهام الإنسانية وبمختلف وجوها سواء في العمل أو المدرسة أو البيت فهي بمثابة العقل في جسم الكائن الحي، وللقيام بالجهود الإنسانية المنظمة وتنفيذ العناصر التي عرفها بعناصر الإدارة.

نظرية العلاقات الإنسانية: ومن المتعارف عليه أن ظهور حركة العلاقات الإنسانية مرتبط بجهود التون مايو، خاصة سلسلة التجارب التي أجراها في مصنع الهاوثورن التابع لشركة ويسترن إلكتروك رفقة مجموعة من الباحثين منهم من جامعة هارفارد، وهذه الدراسات التي دامت بين سنتي 1927 و 1932، توجهت بشكل خاص لإنتاجية العامل وعلاقتها بمتغيرات عديدة أراد مايو وزملائه أن يثبتوا دورها المؤثر على كفاية العامل، الفضل لتلك البحوث والتجارب في اكتشاف جماعات العمل غير الرسمية ودورها الفعال داخل التنظيم الرسمي للمصنع، من حيث تأثيرها على مستويات الإنتاج من جهة وسلوك العمال وأدائهم من جهة أخرى (محمد، 1986، صفحة 145)

وكان الغرض الأساسي لهذه الدراسات تحديد تأثير المتغيرات المادية (الظروف الفيزيائية) في العمل الإضاءة، التهوية الضوضاء، التلوث، التدفئة على إنتاجية العامل، ومن ثم العمل على تعديلها بما يتناسب مع معايير السلوك للعاملين من خلال التجارب الميدانية.

ونتيجة لتجاربه المبينة على التحكم في المتغيرات نفى مايو أن يكون للظروف الفيزيائية تأثيرا كبيرا على الكفاية الإنتاجية للعامل، ولذلك تنبه إلى أن هناك أسباب أخرى كامنة وراء ارتفاع معدلات الإنتاج، أرجعها بعد التمعن والملاحظة لتأثير الجماعة المتماسكة أو المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل والعلاقة بين الإدارة والعمال وغيرها من المتغيرات التي تدور في فلك واحد ألا

وهو الجانب الإنساني الاجتماعي الذي أغفلته النظريات الكلاسيكية، وبذلك توصلت تلك الدراسات إلى أنه يمكن أن " نفسر سلوك العمال وإنتاجياتهم المختلفة للقواعد والأوامر الإدارية لا في ضوء منطق الإنسان الاقتصادي، بل على أساس (منطق العواطف) طالما أنه توجد معايير جماعية يمكن أن تتعارض مع منطق الإدارة" (محمد، 1986، صفحة 159).

صنفت دراسة مايو على أنها أول دراسة إمبريقية ميدانية تجرى بغرض محاولة فهم السلوك الإنساني داخل التنظيمات الصناعية، وقد خلصت إلى نتيجة هامة مفادها: "ضرورة البحث الدائم عن تغيير اتجاهات العمال وسلوكهم، ثم أوضحت بعد ذلك أن العامل ليس كائن سيكولوجي منعزلاً، ولكنه عضو في جماعة تشكل سلوكه وتضبط تصرفاته من خلال القيم السائدة فيها والمعايير التي تحكمها" (صالح بن نوار، 2005، ص 151)، ومن أهم الإضافات التي أعطتها النظرية في ضوء تجارب الهاوثورن التي حولت أنظار العلماء ما يلي: (الجوهري، 1998، الصفحات 101-107)

- كمية العمل الذي يستطيع العامل إنجازه لا يتحدد بقدرته الجسمية، وإنما بقدرته الاجتماعية.
- تلعب المكافآت غير الاقتصادية دوراً هاماً في تحديد حافزية العامل وسعادته.
- أهمية القيادة في وضع معايير الجماعة وتنفيذها، كما أوضحت الاختلاف بين القيادة الرسمية والقيادة غير الرسمية.

وبالتالي يرجع الفضل في تحديد مفهوم التنظيم الاجتماعي للصناعة إلى إلتون مايو، حيث يؤكد أنه عند دراسة المصنع نشاهد نوعين من التنظيم، تنظيم تكنولوجي وآخر إنساني، والتنظيم الاجتماعي للمصنع يتكون من أنماط العلاقات الناشئة بين الأفراد الذين يعملون معا ويتفاعلون مع بعضهم البعض، ويتقبل معظم هؤلاء الأفراد هذه الأنماط من العلاقات ويعتبرونها أشياء ضرورية.

ج. ميادين علم اجتماع التنظيم والعمل

هناك اختلاف حول تحديد ميادين اهتمام علم اجتماع التنظيم والعمل حيث نجد أن (ميلر، وفورم) أجمعا أن هناك مشاكل سوسيولوجية كبرى تسود اليوم علم الاجتماع تنظيم وعمل هي التي تكون ميدان اهتمامه في نظرهما تتمثل في: (الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، 2005، صفحة 29)

- أثر التصنيع في المجتمع وخاصة في مكوناته من مجتمعات محلية وتنظيمات عمل أخرى، على أن الاهتمام بهذه المشكلة يؤدي إلى دراسة المراحل المتباعدة التي تمر بها عملية التصنيع في المجتمعات ذات النظم وأبنية القيم المختلفة.
- عملية التوافق بين التنظيم الرسمي مع تحديده الرشيد للمسؤوليات والأهداف، وبين التنظيم غير الرسمي للعاملين وحاجاتهم الفردية والجماعية.
- عملية التوفيق بين الحاجات الشخصية للعاملين ومصالحهم، وبين متطلبات مواقف العمل الرسمية في التنظيم ومنها التوافق الذي يتطلب عملية الحراك المهني للعاملين بين مستويات المكانة المختلفة في نت تنظيم العمل.
- العمليات التنظيمية التي تدعم الروح المعنوية والإنتاجية فكرة وفكرة فريق العمل مثل تطبيق فلسفات وأساليب القيادة التي تهدف إلى التنسيق بين أوجه النشاط على نحو رشيد، وتدفع في نفس الوقت العاملين وتلزمهم على المشاركة في أهداف التنظيم.

8. علم اجتماع جريمة وانحراف

شغل موضع الجريمة والسلوك المنحرف والعقاب الكثير من المفكرين على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم، سواء تعلق الأمر بعلماء القانون، الجنائيات، الطب الجنائي، السياسة وغيرها. والواقع أن اهتمام علماء الاجتماع بهذا الموضوع يعد متأخرا مقارنة باهتمام العلوم الأخرى به، برز هذا الميدان خاصة عندما صار تحقيق الأمن الاجتماعي مطلبا ضروريا لتجسيد التنمية المجتمعية.

أ. تعريف علم اجتماع الجريمة والانحراف

الجريمة هي تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد والذي يفسره تزود الفرد بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية اللازمة لصيانة، وحماية الجماعة، والتي تتمخض عنها فكرة التضامن الاجتماعي (السمرى، 2011، صفحة 18)، وهي "انحراف عن مستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع" (السمرى، 2011، صفحة 19)

فعلم اجتماع الجريمة والانحراف هو ذاك علم الذي يدرس السلوك الإجرامي من حيث مظاهره وأسبابه وآثاره القريبة والبعيدة، وهو دراسة الجريمة والمجرمين وضحاياهم من الأشخاص الأبرياء الذين وقعت عليهم الجريمة دون أي ذنب هو كذلك العلم الذي يدرس أسباب ونتائج وعلاج الجريمة التي تقع في المجتمع" (الحسن، 2008، صفحة 15)

ب. النظريات علم اجتماع الجريمة والانحراف:

استقى علم اجتماع الجريمة والعقاب أسسه النظرية من عدة مشارب، أهمها: علوم الدين علم السياسة علم القانون وعلم الإجرام، فعلوم الدين تتخذ من الدين مصدرا للإباحة والتحریم، وهو يعبر عن الجريمة بالرديلة ومخالفة الأوامر وإتباع النواهي، وعلم السياسة يدرس الدولة ككيان يسوس المجتمع، فالدولة هي التي تقوم مقام الحاكم لقبول الأفعال أو رفضها، كقم من فعل يعتبر في دولة عاديا وفي أخرى

جريمة، وعلم القانون الذي يسن القوانين والمواد التي تبيح أو تحرم، والجزاء والعقاب المرافق لكلا الفعلين؛ إذ لا جريمة ولا عقاب دون وجود نص قانوني (أبو الحسن، 2007، صفحة 16).

أما علم الإجرام فهو الذي يتناول الظاهرة الإجرامية بغض النظر عن النص القانوني، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، ارتكبتها شخص سوي أو غير سوي. هذا، وتمتد الجذور التاريخية لعلم اجتماع الجريمة والعقاب إلى الأفكار التي جاء بها جيرري في فرنسا وكيثليه في بلجيكا، وهما من رواد المدرسة الجغرافية، ثم تلا ظهور ما يسمى بالمدرسة الاشتراكية التي ربطت بين الجريمة والوضع الاقتصادي. (أبو الحسن، 2007، صفحة 25)

إلا أن أسس وفرضيات هذا العلم لم تتبلور بشكل واضح إلا بعد أن أعلن لومبروزو عن أفكاره في كتابه " الإنسان المجرم الذي أحدث ردة فعل عنيفة لدى علماء الاجتماع رادين الجريمة إلى الأوضاع الاجتماعية، وطوال القرن 18 كان الإجرام بعيدا عن الصبغة الاجتماعية، والتي برز الاهتمام بها في أواخر 1881 على يد فيري وتبلورت بشكل فعال سنة 1929، والتي أرجعت الظاهرة الإجرامية لتفاعل العوامل الشخصية مع العوامل البيئية (أبو الحسن، 2007، صفحة 64).

إيميل دوركايم: يعتبر أول من استخدم لفظ أنومي الذي يقصد به السلوك المنحرف الناجم عن الفشل في تحقيق الطموح الكبير، مما يؤدي إلى انهيار القيم والمعايير داخل المجتمع، واستخدم الأنومي للدلالة على الصراع بين رغبة الفرد في إشباع حاجاته الأساسية وبين عجز الوسائل أو انعدامها لإشباع هذه الاحتياجات. ويتنظم هذا الصراع بفعل توجيه الضمير الجمعي، الذي يصاب بالوهن إذا تعرض المجتمع لتغيرات حادة، فدوركايم يرى أن اللامعيارية هي حالة اضطراب تصيب النظام أو حالة من انعدام النظام أو التسبب الذي ينجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث طبيعية تؤدي إلى الانحراف (رشوان ح.، 2014، صفحة 139).

وقد تشير اللامعيارية إلى حالة تكون فيها علاقات الأعضاء غير منتظمة في تقسيم العمل، ومن ثم تكشف عن مظاهر انحرافية، وللا معيارية ثلاث صور أساسية: (السمري، 2011، صفحة 39)

- موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملائمة.
- غموض القواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية وإيهامها.
- عدم وجود اتفاق عام للقواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد.

والجريمة في نظر دوركايم ليس ظاهرة سلبية لا بد من التخلص منها، لكنها مثلى الحمى التي تنبئ عن وجود خلل وظيفي في جسم الإنسان، فالجريمة تكشف عن مظاهر الانحراف في البناء الاجتماعي.

روبرت ميرتون ويعرف السلوك المنحرف على أنه السلوك الذي يشير إلى ذلك السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية (أبو الحسن، 2007، صفحة 11)، ويؤكد ميرتون أن السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط، ولكنه يشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع (رشوان ح.، 2014، صفحة 137)

أنريكو فيري Enrico Ferri (1856 – 1929): اتبع فيري لغرض البحث عن مكامن السلوك الإجرامي أسلوب لمبروزو ، فاختر 300 مجنون و 700 و 711 جنديا كعينة من نفس الأقاليم والمستوى الاجتماعي، وتوصل إلى ما مجرم و أسماه قانون الكثافة الجنائي، الذي مفاده أنه إذا تضافرت ظروف اجتماعية مع ظروف شخصية وعوامل المحيط، فلا بد أن تنتج نسبة معينة من الجرائم (زرارة، 2014، صفحة 109)، وعليه فإن المسؤولية الجنائية في رأي فيري لا تقوم على مبدأ المسؤولية الخلقية كما يرى لمبروزو فحسب، وإنما على العوامل الخارجية المحيطة

بالفرد، وبذلك يكون فيري قد أبرز بحق دور العوامل الاجتماعية في الدفع إلى الجريمة، وأسهمت أبحاثه في تأسيس منهج تكاملي لدراسة ظاهرة الإجرام

المدخل الاجتماعي القانوني يعتبر العالم الأمريكي أدون سندرلاند أول من أشار إلى جرائم اللياقات البيضاء، للدلالة على الجرائم التي يرتكبها الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات العليا أو العليا الوسطى. وهكذا أراد أن يوسع من مفهوم الجريمة التقليدي الذي يتعلق بالنشل والنصب والجرح والسرقة والإيذاء التي تتم في الشارع عموماً وتسمى جرائم الشوارع ليوحد مفهومها آخر للجريمة تشمل مستويات أعلى من الشارع وقد تكون داخل هيئات الدولة ومؤسساتها (الوريكات ع.، 2008، صفحة 28).

مانهايم كنموذج للنظريات النفسية الوظيفية يرى أن الجريمة تنشأ عن التقاء مجموعتين من العوامل إحداها مادية جسمية عضوية والأخرى اجتماعية اقتصادية بعامل عقلي نفسي معين، يكون بمثابة عامل محول إلى طريق الإجرام في الجريمة إلى العوامل الطبيعية، الشخصية والاجتماعية (أبو الحسن، 2007، صفحة 64)، فالعامل المادي الجسمي العضوي أياً كان والعامل الاجتماعي الاقتصادي أياً كان لا يتمخضان عن جريمة إلا إذا مرا من خلال محول إلى طريق الجريمة وهو العامل العقلي النفسي. فلا بد في كل جريمة من عامل عقلي نفسي ينتجها، ودونه لا يمكن أن تحدث هذه الجريمة.

ج. علاقة علم اجتماع الجريمة والانحراف بعلمي القانون والإجرام:

لا يمكن فصل مفهوم الجريمة عن القانون، ولذا فإن أي تعريف للجريمة لا بد وأن يشتمل على مخالفة القوانين وللعالَم الاجتماعي بالطبع مطلق الحرية في دراسة ما يشاء من الأفعال التي يعتبرها ضارة اجتماعياً، ولكن ليس له الحق إطلاقاً في أن يعتبر دراسته هذه في ميدان الجريمة ما لم تكن هذه الأفعال مجرمة قانوناً بالفعل، وإذا كانت " الجريمة في نظر الفقه الجنائي هي كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان مسؤول ويقرر له القانون عقاباً أو تدبيراً احترازياً، وفي نظر

العلوم الاجتماعية هي كل فعل يعتبر مخالفا للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين أو يمثل خطرا على المجتمع يجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه" (لطفى، 2009) (إبراهيم، 2009، ص 13) فإن هذا الأمر يحيلنا للقول بأن الفقه الجنائي يتناول الجريمة من حيث هي مجاوزة للقوانين التي سهرت الدولة على سنّها لضبط سير المجتمع، وهي النقطة التي يؤكدّها علم الاجتماع بتأكيدهم على الطابع المرفوض لكل فعل مغلّ بقوانين الدولة وقوانين المجتمع معا.

د. أهداف علم اجتماع الجريمة والانحراف:

يهدف علم اجتماع الجريمة والانحراف لدراسة الجريمة دراسة سوسيولوجية، بتطبيق نظريات ومناهج علم الاجتماع العام عليها. وهناك مجموعة من الأهداف التي يصبو لتحقيقها، أهمها: (الحسن، 2005، الصفحات 26-27)

- معرفة عوامل حدوث الجريمة وتكررها في المجتمع.
- التعرف على نتائج وآثار الجريمة على الفرد والجماعة والمجتمع.
- تحديد العلاقة المتفاعلة بين مؤسسات المجتمع وحدث الجريمة.
- ربط الجريمة بالتحوّلات المجتمعية.
- معرفة دور وسائل الضبط الاجتماعي في مكافحة الجريمة
- تحديد العوامل الاجتماعية الحضارية المؤثرة على حدوث الجريمة

9. علم اجتماع الاتصال

تعتبر العلاقة الموجودة بين العلمية الاتصالية والمجتمع علاقة وطيدة، تجعل من الدارس يجزم بعدم وجود أحدهما دون الآخر، فلا اتصال دون مجتمع، ولا مجتمع دون اتصال. ولقد أدى هذا الترابط اللامتناهي إلى لفت الانتباه لضرورة دراسة هذه العلاقة كعلم قائم بذاته تحت مسمى علم اجتماع الاتصال.

أ. ماهية ونشأة علم اجتماع الاتصال:

إذا ما أردنا التوقف عند مفهوم علم اجتماع الاتصال فإنه ذلك الميدان من علم الاجتماع الذي يجعل موضوعه الظاهرة الاتصالية. ويعرف كارل هو فلاند الاتصال على أنه: العملية التي يقوم بمقتضاها الفرد القائم بالاتصال بإرسال مثير عادة ما يكون لفظياً لكي يعدل من سلوك الآخرين (الجوهري وآخرون، 1992، صفحة 3) (الجوهري وآخرون، ص 3)، وكذلك ديفيد بيرلوا بأن السلوكيات الاتصالية، يهدف إلى الحصول على استجابة معينة من شخص ما، أو أن الاتصال هو الاستجابة المميزة للفرد نحو مثير معين (الجوهري وآخرون، 1992، صفحة 15).

ويرتبط بروز علم اجتماع الاتصال كميدان مستقل في علم الاجتماع بوجود وسائل الاتصال الجماهيري والتي برزت أساساً مع بروز المجتمع الصناعي الحديث، الذي نشأت معه مجموعات اجتماعية جديدة ذات مصالح واحتياجات وأفكار بل وإيديولوجيات مختلفة، دفعت لدراستها وفهمها (عبد الحميد، 1997، صفحة 18).

وبعد التأكد من وجود علاقة عضوية بين علم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال، تحول البحث الميداني إلى إيجاد العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري، والتغير الاجتماعي كعملية أساسية من العمليات الاجتماعية. فقد كانت وسائل الاتصال الجماهيري ولازالت ذات تأثير كبير في عملية التغير الاجتماعي. ولقد

جاءت المعالجات الأكاديمية في أوروبا للظاهرة الإعلامية والاتصالية بعيدة عن دلالاتها الاجتماعية، ومرجعة إياها إلى سياقاتها التاريخية، وهو ما يستبعد السلوك الاجتماعي في فهم العملية الاتصالية.

ولم يحدث التحول في فهم الظاهرة الاتصالية بصورة سوسيولوجية إلا بعد الانفتاح على نتائج البحوث الإمبريقية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تميزت بتوجهها الوضعي، وما فتئت هذه الدراسات أن قطعت أشواطاً هائلة في التطور من حيث المنهج والنظرية، وذلك بدراسة العملية الاتصالية بردها إلى السياق الاجتماعي الذي نشأت فيه (عبد الحميد، 1997، صفحة 22).

ب. نظريات علم اجتماع الاتصال:

يمكن القول أن البحوث الأولى لميدان علم اجتماع الاتصال قد ارتبطت بكل من تشارلز كولي Charles Cooley جورج هربرت ميد G.H.Mead، روبرت بارك Bark، هارولد لازويل H. Lasswell، كيرت ليفين Kurt Lewin و كارل هو فلاند C.L. Hovland

التفاعلية الرمزية:

تؤكد التفاعلية الرمزية على قدرة الإنسان على خلق الرموز واستخدامها (عبدالرحمن، 2005، صفحة 56) والمعروف أن تركيز هذه النظرية كان منصبا حول أهمية اللغة في التفاعل الاجتماعي والتفكير، وكذا حول دور المعاني والدلالات في فهم وتفسير السلوك الإنساني (الحسن، 2005، صفحة 48)

فالارتباط الإنساني بالنسبة لهذه النظرية لا يمكن فهمه إلا انطلاقاً من فهم السلوك الإنساني، الذي ينشأ نتاجاً لعلاقة بين طرفي خلال مدة زمنية معينة، وهي علاقة تفاعلية تتم انطلاقاً من دوري طرفي الاتصال، والواقع أن السلوك نحو الشيء أو الشخص يعتمد أساساً على المعنى الذي يحمله بالنسبة لصاحب السلوك، وهذا المعنى ناجم أساساً من التفاعل الاجتماعي بين الأشخاص واحتكاكهم ببعض

وننتاجا لهذا التفاعل، تتشكل لدى الأشخاص صور ذهنية عن الآخرين، وهي صورة لا تعكس بالضرورة حقيقة الطرف الآخر بقدر ما تعكس الانطباع الشخصي عنه، وهي الصورة الرمزية التي يتم استنادا إليها تقييم الأشخاص بعضهم لبعض (الحسن، 2005، صفحة 51).

ومن أشهر رواد التفاعلية الرمزية نجد هربرت ميد الذي اهتم بدراسة تقييم الأنا للأنا وتقييم الآخر للأنا، فبعد مرور فترة زمنية على التفاعل بين الأشخاص، تتكون لديهم صورة ذهنية تجعلهم يعتبرون الطرف الآخر رمزا ذا معنى، وانطلاقا من هذا المعنى يتم تقييم الفرد لنفسه وتقييم الآخر له.

وأضاف هربرت بلومر على أفكار ميد أن التفاعل ليس مشروطا بوجود أشخاص، بل قد يتم التفاعل بين أطراف من طبيعة مختلفة عن الأشخاص، وهذه الأطراف قد تكون مؤسسة مجتمعا محليا، طبقة اجتماعية.

النظرية التطورية: (هاربرت سبنسر)

تركز هذه النظرية على التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع خلال تطوره، والفكرة هنا هي أن المجتمع يشبه الكائنات العضوية من حيث التنظيم ومن حيث التطور والمجتمع مثل الكائن العضوي البيولوجي، وهنا تبرز آليات التغير الاجتماعي التي تظهر غالباً في النماذج التطورية وتعد نوعاً من الاستقاء الطبيعي مثل، البقاء للأصلح ووراثة الصفات المكتسبة، ويتضمن النموذج التطوري الاقتراحات التالية: (النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للاتصال، 2014)

- النظر إلى المجتمع باعتبار مجموعة من الأجزاء المترابطة، وأنه تنظيم يقوم الأنشطة المرتبطة المتكررة والنمذجية.
- يتعرض المجتمع باستمرار للتغير حيث تصبح أشكال الاجتماعية مختلفة ومتميزة بصورة مطردة.

- يتم نقل الأشكال الاجتماعية الجديدة من مجتمعات أخرى عن طريق الأفراد الذين يبحثون عن وسائل فعالية لتحقيق الأهداف التي يعبرونه مهمة.
- تحظى الأشكال الاجتماعية الجديدة التي تساعد الناس على تحقيق أهدافهم ولما تتعارض مع القيم الموجود بالقبول، وتصبح أجزاء ثابتة من المجتمع المتطور، وعلى عكس ذلك يتم نبذ الأشكال الأقل فاعلية والتخلي عنها.

أهمية هذه الافتراضات تمكن في تاريخ وسائل الاتصال، فخلال التاريخ أدرك الكثير من الناس أهمية سرعة أنظمة الاتصال وضرورة وصولها إلى أكثر عدد ممكن من المتلقين، فتمو الاعلام كان على الدوام عملية تطورية سواء من ناحية التكنولوجيا العملية والآلية أو من ناحية الأشكال الاجتماعية الضرورية وذلك لتحقيق الأهداف التي يعتبرها ضاع القرار وأهدافها مهمة.

نظرية الصراع (هيجل-ماركس-انجلز)

تري هذه النظرية أن الصراع من أهم العمليات الاجتماعية، فالمجتمع يتكون من عناصر اجتماعية متصارعة بين القوة والضعف ومن أهم اقتراحاتها: (النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للاتصال، 2014)

- المجتمع يتكون من فئات وجماعات من البشر تختلف مصالحهم بشدة.
- تحاول كل جماعة تحقيق معالمها الخاصة في إطار المنافسة الشديدة مع الآخرين.
- المجتمع المنظم يتعرض لصراع مستمر بين الجماعات التي تسعى للمكاسب.
- تحدث عمليات التغير المستمر ثم العملية الجدلية للمصالح المتنافسة والمتصارعة

وهكذا فإن المجتمعات ليست في حال توازن وإنما هي في حالة صراع وتغير مستمر وتطبق هذه الاقتراحات على وسائل الاعلام، التي نلاحظها في المجتمعات الحرة عبارة عن مستودعات متنافسة تبحث عن الربح وتسعى كل وسيلة

لتحقيق مصالحها، وسط شبكة من القيود الشرعية والأخلاقية، إضافة إلى تاريخ الصراع بين النظام السياسي والصحافة والجدل حول حقوق الاعلام في مواجهة حق احترام الخصوصية الفردية.

ج. الفرق بين علوم الإعلام والاتصال وعلم اجتماع الاتصال:

يدرس علم اجتماع الاتصال العملية الاتصالية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها جميع خصائص الظاهرة الاجتماعية أو الواقعة كما حددها دوركايم، بينما تهتم علوم الإعلام والاتصال بالحدث وما تأثيره على الجماهير، سواء تم نقل هذا الحدث في شكل صورة أو معلومة أو إشاعة.

كما تتركز جهود علوم الإعلام والاتصال نحو الرسالة الاتصالية والإعلامية باعتبارها صناعة إنتاجية لها تأثيراتها على المتلقي، بينما يهتم بها علم اجتماع الاتصال كواقعة تنتج أساسا من المجتمع وتؤثر في عملياته الاجتماعية.

د. موضوع علم اجتماع الاتصال:

يهتم علم اجتماع الاتصال بدراسة العملية الاتصالية باعتبارها ظاهرة اجتماعية من حيث كونها إنسانية عامة ومنتشرة، مستمرة ومتكررة وملزمة أو قهرية. فالاتصال ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع كان، وبالمثل، لا يمكن لأي مجتمع أن ينشأ ويتكون ويستمر دون وجود العملية الاتصالية بين أعضائه. وبذلك يكون موضوع هذا الميدان تلك الجماعة من الأفراد الذين تجمع بينهم سمات اتصالية تجعل منهم مكونا متجانسا (Lazar, 1992, p. 17).

يقوم هذا علم الاجتماع الاتصال بدراسة الظاهرة الاتصالية على أنها اجتماعية، مع مراعاة الأدوات التي تتم بها العملية الاتصالية، ذلك أن الاتصال لا يكون دوما مباشرا من فرد لآخر أو من جماعة لأخرى (Lazar, 1992, p. 22)، بل قد تستخدم فيه أدوات ووسائط تفرضها الضرورات الاجتماعية، لذلك فإن سوسيولوجيا الاتصال تهتم قبل أي صيغة اتصالية أخرى بوسائل الاتصال

الجماهيري على حساب الاتصال بين - الفردي، والسبب يعود إلى أهمية وسائل
الاتصال في المجتمع

10. علم اجتماع الصحة

لم يكن علماء الاجتماع يهتمون بالطب والصحة والمرض وكل ما يرافقها من مدلولات وكانت الصحة تتداول على أنها مؤشر علمي خالص، ولا يمكن للعلوم الاجتماعية أن تتدخل فيه، لكن وبعد التأكد من تأثير الظروف الاجتماعية المحيطة بالإنسان على صحته، والانتباه إلى أن معظم الأمراض ليس سببها صحي، وأن الطبيب لا يستطيع أن يعالجها لوحده، لأن مصدرها اجتماعي، كالفقر والإدمان والمساكن غير الصحية، برز ميدان علم الاجتماع الصحة، ليهتم بدراسة العلاقة بين ما هو اجتماعي وما هو صحي.

أ. تعريف علم الاجتماع الصحة الطبي:

هو العلم الذي يدرس بطريقة منهجية بناء المجتمع ونظمه ووظائفه في علاقته بظاهرتي الصحة والمرض، ويركز على الخصوص على فهم الظروف الاجتماعية المعيشية للأفراد المتعلقة بالسكن والدخل وسلامة البيئة والغذاء والكساء والثقافة والطرق والأساليب الشعبية للعلاج والتنمية الاجتماعية والسياسة الصحية وغيرها. (الدويبي، 2005، صفحة 14)، وهو "مجموعة الجهود التي تهدف إلى تطوير الأفكار السوسيولوجية داخل سياق الأنساق الطبية، وإلى دراسة القضايا التطبيقية الهامة فيما يتصل بعمليات الصحة والمرض" (الشاعر_وآخرون، 2000، صفحة 24)

فعلم الاجتماع الصحة، يقوم على تطبيق النظريات والمناهج السوسيولوجية لفهم وتفسير الظاهرة الصحية والمرضية، إضافة إلى قراءة وتحليل ميدان الطب كنظام اجتماعي.

ب. نشأة علم الاجتماع الصحة:

ظهر مصطلح علم الاجتماع الصحة أوائل القرن العشرين في إطار جهود الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، سنة 1960 في كل من أمريكا وأوروبا، إلا أن

الارتباط بين المجال الصحي وعلم الاجتماع له جذوره التاريخية، فمع انتشار الأمراض المهنية والطوائف المهنية التي تقوم بالرعاية الصحية للأفراد، وبروز قواعد الصحة العامة، والثورة الصناعية وزيادة الوعي القومي وشعور الدولة بمسؤوليتها تجاه القوى العاملة، برز مفهوم التشريع الوقائي والأمن المهني، وهو ما تحول فيما بعد إلى دراسات العوامل والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالصحة والمرض (الجوهري وآخرون، 2009، صفحة 16).

فتوجهت الدراسات لمعالجة الفقر، التغذية والإسكان، عمل الأطفال والنساء، وتأثيرها على صحة الفرد، خاصة بعد سوء الحالة الصحية والمعيشية وانتشار الأمراض بين الطبقة العاملة، مما أدى هذا إلى انتشار فكرة الطب الاجتماعي سنة 1847 منطلقاً من قاعدة واحدة للعمل على مقاومة الأمراض وتوفير ظروف أفضل للعمال في المصانع والمناجم والاهتمام بالتغذية والإسكان (الوريكات ع.، 2011، صفحة 42)

وفي سنة 1850 ظهرت محاولات من جانب بعض الأطباء للاهتمام ببعض النواحي الاجتماعية في ممارسة الطب، وبرزت كثير من المؤلفات التي تتحدث عن المرض بصورة اجتماعية، وكيفية حدوثه في المجتمع، والأسباب الاجتماعية له، ونتائجه الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الفرد والمجتمع (الشاعر وآخرون، 2000، صفحة 31).

أما أصول علم الاجتماع الصحة في العصر الحديث، فظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما حاول لورنس هندرسون مناقشة مدخل الأنساق الاجتماعية بمحاضرة حول الطبيب والمريض كنسق اجتماعي، مبرزاً فكرة الاعتماد المتبادل لمكونات المجتمع، ومؤكداً على العلاقة بين التوازن الفيزيولوجي والاجتماعي (محمد وآخرون، 2011، صفحة 19)، وخلال فترة الخمسينيات أصبح مفهوم المرض وضبطه اجتماعياً جزءاً من النظرية الاجتماعية. ويمكن تلخيص أهم

عوامل نشأة علم الاجتماع الطبي فيما يلي: (الجوهري وآخرون، 2009، صفحة 34)

- تزايد الاهتمام بالمجال الطبي كنظام اجتماعي، وزيادة عدد الدارسين لموضوعاته.
- إدراك الأطباء للارتباط الوثيق بين المرض والبيئة الاجتماعية.
- تقدم الطب الوقائي والصحة العامة والطب النفسي الحديث.
- زيادة الاهتمام بتطوير الرعاية الصحية باعتبارها قيمة ثقافية في العالم الغربي.

ج. نظريات علم الاجتماع الصحة:

لم تقتزن النظرية السوسيولوجية بقضايا المجتمع في علاقاته ومشكلاته فحسب بل استطاعت أن تكون مجالاً نظرياً تستقي منه العلوم الأخرى توجهاتها. ولقد استطاع المهتمون بالشأن الطبي والصحي أن يجدوا في النظرية السوسيولوجية قضاياهم وتطبيقاتها النظرية، سواء من الناحية الوظيفية أو قضايا جدلية تهتم بها النظرية الصراعية أو في كونها رموزاً تعالجا التفاعلية الرمزية (الوريكات ع، 2011، صفحة 44)

نظرية البنائية الوظيفية:

لقد برزت العلاقة بين الصحة والمرض والوظيفة بوضوح في أعمال بارسونز وراذكليف براون ولنتون الذين حللوا البناء الاجتماعي وفقاً لأجزائه المختلفة. وقد تأثر بارسونز بأراء أستاذه عالم الفيزيولوجيا هندرسون، خاصة فيما يتعلق بمفهوم العلاقة بين الطبيب والمريض، وقد تبني بارسونز الدور المرضي وربطه بالأدوار البنائية تبياناً لمفهوم الكفاءة الذاتية، متوصلاً إلى أن الطب نسق اجتماعي ذو بناء مؤسسي، وأن الصحة هي الركيزة الأساسية، وليس المرض الذي تتبنى الفعل الاجتماعي (الجوهري وآخرون، 2009، صفحة 96).

واستفاد بارسونز من مالفينوفسكي في تحديد دور الالتزام في تكامل النسق الاجتماعي واستمراره، مؤكداً على أن الظاهرة الاجتماعية أو الظاهرة العضوية ما هي إلا وحدات من الأعضاء أو الثقافات، ويمكن دراستها وتحليلها من خلال إسهامها في استمرار البناء.

نظرية الصراع:

جاء في كتاب " المداخل الاجتماعية للصحة والطب للعلماء مورغان وكالينان وماننق (1985) عرض لإسهام النظرية الصراعية في علم الاجتماع الطبي المعاصر كما يلي: يشتمل المنظور الصراعى على عدد من التقاليد التي تؤكد على صراع المصالح وإسهام ذلك في انتشار توزيع الموارد بين الجماعات الاجتماعية. ويعتمد شكل هذه الجماعات على الاختلاف في أنماط الحياة المرتبطة أصلاً بالتقاليد الثقافية أو المصالح السياسية. فتوزيع الموارد يتأثر لا محالة بقوة الجماعات الاجتماعية المختلفة، والتي تندرج ضمن طبقات اجتماعية تتصف أصلاً بتنافر العلاقات بناءً على مكانتهم النسبية في العلاقات الاجتماعية للإنتاج (محمد- وآخرون، 2011، صفحة 77).

تأثير قوة الجماعة الاجتماعية، كطبقة متصارعة، على الفرد، لا يظهر فقط في المسائل الاقتصادية المادية، أو المسائل السياسية، بل يتعداها للتأثير على فرص الفرد في الحصول على الخدمات والرعاية الصحية، وكذا نوعية الخدمات المقدمة من حيث توفرها وتوزيعها. وبذلك يكون المرض نتيجة لأسباب مجتمعية أبرزها الاستغلال والحرمان.

نظرية التفاعلية الرمزية:

"إن النقطة المركزية في نظريات التفاعل الرمزي هي أن الفعل الاجتماعي يبنى من خلال عمليات المفاوضات للقيم الرمزية، وبالتالي فإن المحدد الرئيسي للحياة يأتي من خلال الفهم الرمزي للبيئة التي تعيش فيها وتتعرض إليها باستمرار،

والبيئة الرمزية هي المجتمع الديناميكي المعقد، وأن الإنسان لديه فرص غير محددة في تطوير مؤسسات وبدائل للتعامل مع مشاكله وتغيير مجرى حياته، فالتفاعلية الرمزية تؤمن بقدرة المريض على تطوير بدائل وأنماط حياتية من أجل زيادة مشاركة المرضى " في الحياة الاجتماعية" (الدويبي، 2005، صفحة 22)

د. أهداف علم الاجتماع الصحة:

يسعى علم اجتماع الصحة أو علم اجتماع الطبي الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: (الشاعر_ وآخرون، 2000، صفحة 42)

- يسهم في تحليل وتفسير المتغيرات الاجتماعية التي لها علاقة بالصحة، والمرض في المجتمع.
- إضفاء البعد الشمولي الذي يستوعب الواقع الاجتماعي على الفهم الطبي التخصصي لأسباب المرض.
- الإسهام في تطوير سياسات التصدي للظواهر المرضية في المجتمع، وتطوير البرامج الوقائية من خلال تحليلات علم اجتماع الصحة للواقع الاجتماعي
- الكشف عن الانحرافات في ممارسة مهنة الطب (الأخلاقية والمهنية) وما لها من خطورة على صحة الناس وحياتهم.
- السعي لمعالجة الأمراض الاجتماعية مثل الانحراف، الفقر، الإدمان، الانحلال الخلقي، الجريمة وتأثيرها على صحة الإنسان.
- الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للصحة والمرض ودعم سياسات الدعم الاجتماعي للمحتاجين والعجزة والمعاقين (التضامن، الخدمة الاجتماعية، الضمان الاجتماعي) للرعاية الصحية والخدمات الطبية.
- تحليل مؤشرات قياس الصحة في المجتمع من خلال دراسة نطاق المرض الاجتماعي والمكاني والزمني، وتحديد الفئات الأكثر عرضة واحتمالا للتعرض للمرض.

- تحديد الأبعاد الصحية للثقافة بكل ما تعنيه من عادات وتقاليـد وقيم وأعراف، وباعتبارها نمط معيشة الناس، وتحديد المظاهر الثقافية ذات الأبعاد والتأثيرات الصحية.
- تكوين وعي مجتمعي للمحافظة على الصحة والتأثير على الرأي العام بالتنوعية والإرشاد.
- الإسهام في إثراء المعرفة العلمية وتطويرها بالبحوث والنظريات.

هـ. مجالات علم الاجتماع الصحية:

يدرس علم الاجتماع الطب مجموعة كبيرة من المواضيع التي يمكن رصدها ضمن جملة المجالات التالية: (الدويبي، 2005، صفحة 41)

- الصحة والمرض وتطور ممارسة الطب في العالم.
- دراسة البناء الاجتماعي للمستشفى كمؤسسة من خلالها تتم ممارسة مهنة الطب.
- دراسة الأدوار الاجتماعية للطبيب والمريض وتفاعلاتهم في المواقف الاجتماعية.
- دراسة القيم والاتجاهات المرتبطة بالصحة والمرض. - دراسة العلاقة بين العوامل السوسيو-ثقافية والمرض.
- دراسة الجوانب الإنسانية للصحة.
- دراسة الضبط الاجتماعي في المجال الطبي (الانحراف والجرائم)
- دراسة توزيع المرض ومسبباته.
- دراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية للرعاية الصحية.
- دراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي والرعاية الصحية.
- التنمية الاجتماعية الصحية.
- المشكلات السلوكية وعلاقتها بالرعاية الطبية.
- العوامل الاجتماعية للمرض.

- التمييز بين التعب (متاعب ذاتية نتيجة لاستياء (الفرد) والمرض (أعراض).
- التحليل الاجتماعي للمؤشرات المتعلقة بالوضع الصحي في المجتمع، (الفقر، الدخل، البطالة، التخلف الجريمة، العنف، السكن)
- الاهتمام بالأسرة والطفولة والضمان الاجتماعي والتفكك الأسري والرعايا الاجتماعية

11. علم اجتماع السكان

يعتبر السكان موضوعا قديما اهتمت به دراسات علم الاجتماع ولا زالت تهتم، وعلى الرغم من كون دراسات الباحثين للسكان كانت أسبق على علم الاجتماع، إلا أن اهتمام علم الاجتماع بالظاهرة السكانية قد أوجد تخصصا قائما بذاته وهو علم اجتماع السكان.

أ. نشأة علم اجتماع السكان:

ظهر علم اجتماع السكان من أجل الاستجابة لعوامل عديدة تمثلت أساسا في الحاجة المحلة فهم وتفسير الظاهرة السكانية كظاهرة اجتماعية، وذلك في الفترة ما بين 1920 - 1930، ولعل أهم العوامل التي دفعت لبروز هذا الميدان من علم الاجتماع هي:

الرغبة في فهم المشكلات السكانية المتزايدة وإيجاد تفسير علم اجتماعي لها. الدعاوى العالمية لزيادة مستوى معيشة السكان وتحقيق رفاهيتهم. النمو الصناعي وتأثيراته على السكان، وهو ما أدى إلى الوعي بدراسة العلاقة بين المتغيرين. ولقد كان لمقال روبرت مالتوس عن السكان تأثيرا عميق الأثر في تحويل الدراسات السكانية إلى دراسات علمية موضوعية تعتمد المنهج الإحصائي وتصنف من بين اهتمامات علم الاجتماع (جلبي، 2015، صفحة 78).

وبذلك صار علم اجتماع السكان "يستخدم إمكانيات النظرية السوسيولوجية من أجل شرح الارتباط الاجتماعي للعمليات الديموغرافية، وتعد عملية إنتاج السكان عملية اجتماعية في جوهرها، تقوم في تجدد الأجيال، وتفرد مكانة خاصة لدراسة تأثير الأشكال المختلفة للوعي الاجتماعي على السلوك الديموغرافي للسكان، وخصائص مثل هذا السلوك بالارتباط مع الوضع الاجتماعي -الاقتصادي لطبقات السكان وفئاتهم مجموعاتهم المهنية (عبدالجواد، 2009، صفحة 302).

علاقة علم اجتماع السكان بالديموغرافيا:

تهتم الديموغرافيا بالسكان من حيث الزيادة والنقصان الذي قد يطرأ عليهم إما بالولادات أو الوفيات التغير السكاني، وكذا تهتم بتركيبهم وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة، وبذلك فهي تشكل الأساس الذي تنطلق منه دراسات علم اجتماع السكان الذي لا يتوقف عند الإحصاءات السكانية فقط بل يتعداها إلى الفهم والتحليل والتفسير.

وفي الوقت الذي تهتم فيه الديموغرافيا بدراسة السكان دراسة إحصائية كمية، فإن علم اجتماع السكان ينطلق من هذه الأرقام والإحصائيات ليعطي دلالاتها النوعية، وذلك بردها إلى عوامل سوسيو - ثقافية. فعلم اجتماع السكان يستوعب دراسة الأسباب التي تؤدي إلى إحداث بعض التغيرات في السكان والنتائج التي تترتب على مثل هذه التغيرات (الخريجي، 1989، صفحة 13).

ب. موضوع اجتماع السكان:

يدرس علم اجتماع السكاني محورين أساسيين: بناء السكان وتغير السكان. فمن حيث البناء يهتم بدراسة الجنس، الأسرة وتركيبتها، التركيبة الطبقية للمجتمع. ومن حيث التغير يهتم بدراسة معدلات الولادات والوفيات والهجرة والحراك، وبطريقة أبسط، يهتم علم اجتماع السكان بدراسة السكان كظاهرة اجتماعية من حيث حجمهم، تركيبهم، تنوعهم مستوياتهم الثقافية والاقتصادية، حاجاتهم وتطلعاتهم، وتأثر كل ذلك على المجتمع في الحاضر وتوقعات تأثره عليه في المستقبل

فيتعمق في بناء السكان ليفهم تغير بناء الأسرة وتركيبها وحجمها وتغيرها وعوامل ترابطها أو تفككها، ليدرس بذلك ظواهر اجتماعية مختلفة كالزواج والطلاق والتفكك الأسري، وأثر التصنيع والتحضر على بناء الأسرة والحراك الاجتماعي، ويتعمق في التغير السكاني ليدرس العوامل المتحكمة في زيادة معدلات الوفيات كالفقر مثلا، وفي معدلات الولادات كالرعاية الاجتماعية، ويدرس الهجرة والعوامل

المتحكمة بها والنتائج المترتبة عنها، وبالتالي يمكن أن نخلص للقول بأن موضوع علم اجتماع السكان يتمحور حول: (جلبي، 2015، صفحة 126)

- دراسة السكان من حيث الكم والنوع.
- الاهتمام بدراسة تطور وتنوع حاجات الساكنة.
- الأسرة كوحدة اجتماعية في بنائها وتطورها وتغيرها والعوامل المؤثرة فيها.
- الظواهر السكانية المختلفة: الزواج والطلاق، الولادة والوفاة
- التغير السكاني وكل العوامل المؤثرة فيه.

ج. رواد ونظريات السكان

لقد كان مقال روبرت مالتوس حول السكان الأساس الذي استندت إليه نظريات علم اجتماع السكان، وهو المقال الذي كتبه صاحبه اعتمادا على المعلومات التي جمعها حول الإنتاج ومعدلات السكان بالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا خلال القرن 18، وقد حوى هذا المقال مجموعة من النتائج أهمها أن عدد السكان في العالم يتضاعف وفقا لمتتالية هندسية ما لم يكن هناك مانع، سواء كان هذا المانع خارجا عن نطاق الفرد كالحروب والصناعات، أو كان مانعا صحيا كتأجيله للزواج أو تأخيرته للإنجاب عمدا. ويعتبر مالتوس أن هذه الموانع هي التي تقي البشرية من معضلة؛ ذلك أن قدرة الأرض على الإنتاج لا تكفي لسد حاجات الأعداد المتزايدة من المواليد. (عبدالجواد، 2009، صفحة 20)

ومن أهم علماء الاجتماع الذين درسوا موضع السكان نجد ديفيز كنجزلي، الذي رفض تفسير التغير الاجتماعي والتغيرات السكانية بردها إلى عامل واحد (اقتصادي، بيولوجي، ثقافي)، ويرى ديفيز أن المجتمع يميل إلى التوازن الاجتماعي، وليس القصد بهذا التوازن أن يكون عدد السكان متلائما الموارد المتاحة كما ذلك مالتوس، بل هو توازن مع ىرى بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي؛ أي بين عدد السكان وتلك الموارد الواجب توفرها لتحقيق الأهداف

الدينية والتربوية والثقافية والسياسية التي يرمي المجتمع لتحقيقها. (جلبي، 2015،
صفحة 100)

وعلى عكس مالتوس، فإن الكسندر كارسوندرز يرى أن استغلال البيئة
المتاحة طبيعيا وبشريا وحضريا في المجتمع يسمح بمستوى لائق لمعيشة السكان،
فالنمو السكاني خاضع دوما لسيطرة الإنسان الذي يحاول دائما أن يصل بحجمه إلى
الحد الأمثل، أي أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد. إذا فالنمو السكاني عند
كارسوندرز خاضع لتفاعل الإنسان مع بيئته، وعدده يتغير وفقا لتغير هذا التفاعل
(رشوان ح.، 2011، صفحة 27)

12. علم الاجتماع السياسي

كانت السياسة ولا تزال من بين أهم وأبرز المواضيع التي تناولتها الدراسات السوسيولوجية رغبة في فهمها، حتى صارت الظاهرة السياسية أكثر ارتباطاً بعلم الاجتماع منها إلى علم السياسة، الذي لا يتناول الظواهر السياسية إلا بردها لتفسير واحد، وبما أن الظاهرة السياسية قد ارتبطت بالفكر السوسيولوجي منذ نشأته، ولأن المجتمع لا يخلو من الظواهر والمفاهيم السياسية (القوة ، السلطة المكانة، الحكم...) في جميع جوانبه، فقد برز ميدان علم الاجتماع السياسي، ليدرس السياسة باعتبارها ظاهرة سوسيولوجية.

أ. ماهية علم الاجتماع السياسي:

هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع، وبقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع ويضع أسسه وتنظيمه، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم مع قيمه وأفكاره (الطيب، 2007، صفحة 30).

فعلم الاجتماع السياسي يتناول بالدراسة والتحليل كلا من الظواهر والنظم السياسية ويربطها ربطاً وثيقاً بثقافة المجتمع وبنائه فهو يفسر هذه الظواهر في ضوء ما هو موجود في المجتمع (أسعد، 1983، صفحة 97)، وهو ذلك الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة، وذلك من وجهة نظر مجتمعية، دراسة "علمية." (أسعد، 1983، صفحة 92)، وهو حقل من حقول المعرفة الذي درس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة وهو المعرفة العلمية للوسط السياسي

بمعنى أنه العلم الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الدولة دراسة علم اجتماعية "أحد فروع علم الاجتماع، الذي يركز على دراسة كل من النتائج والأسباب الاجتماعية لعملية توزيع القوة داخل أو بين المجتمعات كما يعالج أنماط الصراع

السياسي والاجتماعي الذي يؤدي إلى تغير في عملية تخصيص القوة (عبدالرحمن، 2005، صفحة 21)، ويركز هذا التعريف على فهم القوة سوسيولوجيا، فعلم الاجتماع السياسي يهتم بالإجابة عن كيف ولماذا تتوزع القوة داخل أو بين المجتمعات؟ وما هي أنواع الصراع المؤدية لتغيير توزيع القوة في المجتمع؟

ب. نشأة وتطور علم اجتماع السياسي:

إلى غاية القرن السادس عشر، لم يكن هناك تصور لإمكانية تمييز الدولة عن المجتمع، حيث كان الملك الذي يحكم الدولة يجمع سلطات دنيوية وسياسية واقتصادية لا حدود لها. لكن بعد الأحداث التي شهدتها أوروبا بعد الثورة الدينية (العلمانية) التي جردت الحكم من سلاح الدين الذي كان يوظفه في الحكم، وانتهيار النظام الإقطاعي، الذي سمح بالفصل بين النظام الإنتاجي والعلاقات الاقتصادية من جهة، والنظام السياسي من جهة أخرى. أضف إلى ذلك، الثورة الفرنسية وما كان لها من أثر على المجتمعات في إعلان حق تلك المجتمعات في مواجهة الدولة والسلطة (أبراش، 1998، صفحة 59)، إضافة لدور الثورة الصناعية في بلورة قوى اجتماعية جديدة ذات استقلالية عن الدولة ومؤسساتها السياسية.

ومن بين أهم معالم الحركة التي أرست دعائم علم الاجتماع السياسي المعاصر: (زايد، 2005، صفحة 14)

- الاهتمام بتطوير آراء ماركس وفيرر حول السلطة والقوة والعلاقات بين المكانة والطبقة، وهو ما أفرز اتجاهًا خاصًا بدراسة القوة والسلطة والنفوذ
- الاهتمام بتطوير آراء باريتو حول التوازن النسقي الصفوة والعوامل المؤثرة في تشكيلها، وهو ما أفرز دراسات الجماعات السياسية والأسس الاجتماعي للسيطرة السياسية.

ج. علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم السياسية:

تدرس العلوم السياسية الدولة دراسة مفصلة، وتهتم بتحليل العلاقة بين الأفراد والسلطات. هذه العلاقة التي تقوم على قواعد ومبررات شرعية يعترف بها الطرفان هذا فضلا عن اهتمام العلوم السياسية بدراسة الأحزاب السياسية والسلوك السياسي والرأي العام وأسس الإدارة العامة حقل العلاقات الدولية، هذا الحقل الذي يعالج المسائل والقضايا التي تظهر على المسرح السياسي الدولي. أما علم الاجتماع السياسي فيشمل دراسة العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تكمن خلف الظواهر والأحداث والقوى السياسية، تشريح المؤسسة السياسية تشريحا سوسيولوجيا، تحليل العلاقة الديالكتية (الجدلية) بين الدولة والمجتمع من خلال دراسة أهمية كل منهما للآخر (الحسن، 2005، صفحة 45).

"يهتم علماء الاجتماع السياسي بالساق الاجتماعي والبنائي للظواهر السياسية، ويتفاعل السياسة مع المجتمع، وهو ما لا يهتم به علماء السياسة. كما أن علماء الاجتماع السياسي يستخدمون التحليل باستعمال أدوات تصورية أكثر عموما وصياغة قضايا تتصل بمجال واسع من الأنظمة السياسية المختلفة في مختلف المجتمعات، بينما علماء السياسة يهتمون بالخصوصية التاريخية لمواقف وأحداث معينة." (أبوزيد، 2000، الصفحات 24-25)، وباختصار، فإن علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية، غير أن إطار بحث كل منهما يختلف عن الآخر، فموضوعهم الأساسي الوقائع السياسية، غير أن علم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف تؤثر في المجتمع، في حين علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر في الدولة (الشريفي، 2007، صفحة 34).

د. نظريات رواد علم الاجتماع السياسي:

ميتشلز والأوليغاركية

يعتبر ميتشلز من أوائل الذين درسوا مسلمة أن مشكلة السياسة الحديثة ليست الرأسمالية ولا الاشتراكية، بل هي العلاقة بين البيروقراطية (كما يراها فيبر) والديمقراطية. وقد اعتبر ميتشلز أن الأوليغاركية (حكم الأقلية أو الجماعة الصغيرة من الناس الذين يختارون خلفاءهم) ظاهرة شائعة في كل التنظيمات الكبيرة، مستندا في حكمه على دراسته للحزب الألماني الديمقراطي الذي كان عدد المنتمين له في العاصمة برلين فقط 90 ألف منتم (الجبلي، 1984، صفحة 141)، مما يجعل من تحقيق شعار الديمقراطية الذي يرفعه الحزب أمرا مستحيلا، وهو ما جعل الحزب يدار فقط بأقلية تشغل مراكز الحكم والسلطة وتمتلك المعلومة التي تضمن لها البقاء والخلود في القمة، وأغلبية خاضعة لحكم هذه الأقلية وتابعة لها (أبوزيد، 2000، الصفحات 86-90).

وفي تحليله للأحزاب السياسية، لاحظ ميتشلز تلك العناصر المتأصلة في التنظيمات الكبرى، التي تجعل من ممارسة الديمقراطية أمرا مستحيلا فعليا، فإذا كانت الديمقراطية تعن أن يشارك الجميع في اتخاذ القرارات، فإن هذا غير معقول، لأن اتخاذ القرارات السياسية يحتاج إلى حنكة لا يمتلكها كل المنتمين للحزب. ثم أن هذا يحتاج إلى معلومات دقيقة، وهو ما لا يتوفر إلا في القمة، وهو ما يوجد سيطرة عند القادة (القلة وطموحا بل صراعا للبقاء في مناصبهم، من خلال تشكيل دائرة داخلية مغلقة إلى حد ما، وإلى تأمين ديمومتهم بصورة استبدادية، وعجزا سياسيا عند الأعضاء العاديين (دوفرليه، 1985، صفحة 178).

"إن الصورة التي يعرضها ميتشلز تتصل جزئيا بالحقيقة فالذين يمارسون سلطة ما، يحاولون بصورة عامة المحافظة عليها وإحاطة أنفسهم بأناس يكونون أمناء لهم، ووضعهم في مكانهم عندما ينبغي عليهم الانسحاب." (دوفرليه، 1985، صفحة 189)

ماكس فسير والبيروقراطية:

تشير البيروقراطية عند فيبر إلى حكم أو سلطة المكتب، أو هي السلطة العقلانية النابعة عن الأطر القانونية. فالبيروقراطية تتميز بجملة من الخصائص أهمها: ليست للسلطات والوظائف صفة الإرثية، فصاحب مركز معين ليس مالكة ولا يستطيع توريثه، وسلطته ترتبط بمركزه لا بشخصه؛ وعليه لابد من تحديد صلاحيات كل مركز تحديدا قاطعا حتى لا يتصرف أحد خارج صلاحياته، كما أن الأدوار تتحدد بطريقة تسلسلية هرمية تتحدد معها الكفاءات والخبرات كوسيلة للتدرج الهرمي لكن مفهوم البيروقراطية صار يشير إلى نمط من البنية المتسمة بترداد (روتين) المهام والطرائق والبطء والتعقيد واللاإنسانية (Weber، 1995).

الدولة عند كارل ماركس وإنجلز:

بدأ ماركس يكتب عن الدولة بدءاً من 1941 1942، فالدولة عنده ليست سوى مظهر من مظاهر التناقض الطبقي للمجتمع، حيث يحتل مفهوم الصراع الطبقي مكانا محوريا في فهم حقيقة الدولة عنده، وانطلاقا من فرضية الطبقات الاجتماعية عند إنجلز، تم تصور الدولة، والذي يرى أن ظهور الدولة واختفاؤها مرتبط أساسا بانقسام المجتمع إلى طبقات، " الدولة ليست أبدية في كل الفترات التاريخية، لقد كان هناك مجتمعات عاشت دون دولة، ولم تكن لديها أية فكرة عن الدولة وعن سلطة الدولة. ولكن في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي الذي كان بالضرورة مرتبطا بتقسيم المجتمع إلى طبقات، فإن هذا التقسيم جعل من الدولة ضرورة (دولة، 2004، صفحة 111).

ويضيف في كتابه أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة: " الدولة ليست مجال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، وهي ليست كذلك -واقع الفكرة الأخلاقية- أي صورة وواقع العقل كما يدعي هيجل الدولة هي نتاج المجتمع عند مرحلة معينة من تطوره، فالدولة هي إفصاح عن أن واقع هذا المجتمع قد دخل في تناقض مع ذاته لا يمكن حله، ثم شهد صراعات موصولة يعجز عن الخلاص منها.

ولكيلا تقوم هذه الصراعات بين الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بالتهام بعضها البعض وتُدخل المجتمع في نضال عقيم لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة (كعباش، 2006، صفحة 38).

هـ. أهداف ومواضيع علم الاجتماع السياسي

كبقية ميادين علم الاجتماع يهدف علم الاجتماع السياسي إلى تثبيت الحدود العلمية بينه وبين علم الاجتماع العام من جهة، وبينه وبين العلوم السياسية من جهة أخرى، وذلك عن طريق تحديد الزاوية التي ينظر بها ويعالج ويحلل بها القضايا السياسية، إضافة إلى هذا، فعلم الاجتماع السياسي يهدف إلى زيادة عدد الباحثين والمفكرين فيه، تنمية حقل المعرفة العلمية بالبحوث والدراسات العلم اجتماعية للظواهر السياسية، التجرد من الذاتية، عن أهم مواضيعه

الدولة: تعتبر الدولة الموضوع الأساس لعلم الاجتماع السياسي، وميكيافيلي هو أول من أدخل مصطلح الدولة إلى الدراسات الاجتماعية للسياسة محددا مفهومها في كتابه الأمير بالقول إنها كافة القوى التي من شأنها ممارسة سلطاتها على الأفراد، وأن الدولة قد تكون ملكية أو جمهورية (ميكيافيلي، 2013، صفحة 99).

واصطلاح الدولة لم يستعمل إلا في مرحلة إرساء الحكم المطلق في فرنسا في القرن السادس عشر. ويعرف كابلمان ولازويل الدولة بأنها: جماعة إقليمية ذات سيادة، ويرى كل من ماكيفير وبيج بأن الدولة تتميز عن كافة المنظمات أو الروابط الأخرى بأنها تتمتع بحق استخدام القوة العا والقهر (دبلة، 2004، صفحة 57).

السلطة: مثلت السلطة بؤرة الاهتمام لعلماء الاجتماع السياسي على اعتبار أنها المفهوم الأكثر ارتباطا بالقوة من جهة - كمفهوم سوسيولوجي - وبالدولة من جهة أخرى - كمفهوم سياسي-، وتعرف السلطة على أنها علاقة بين طرفين قوما الأمر والاستجابة. وتختلف السلطة عن القوة والتسلط في بعدها الشرعي. فمن يملك

السلطة يعطي الأوامر باعتبارها حق مشروع، ومن يخضع لها ينفذ الأوامر باعتبارها واجبة التنفيذ، ولقد شكلت السلطة الأساس الذي بنيت عليه دراسات ماكس فيبر للبيروقراطية (زياني، 2010، صفحة 22)

المشاركة السياسية: هي تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها المجتمع، مثل اختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة... والمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسؤولية، وفي الوقت نفسه هي أيضا هدف ووسيلة، وهي تتطلب وعيا ورغبة وقدرات ومهارات فردية ومجتمعية وإمكانات تنظيمية وبيئية ملائمة لممارستها، "وهي الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون، وتهدف بالدرجة أو بأخرى إلى التأثير على اختيار المسؤولين الحكوميين والأنشطة التي يقومون بها، وهي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملة صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلًا أم متقطعًا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي (رشوان ح.، 2011، صفحة 83).

التنمية السياسية: تسعى التنمية السياسية إلى تفعيل المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية، وعلى أساس من التنافس... إذن، فالتنمية السياسية تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في شؤون الحكم والإدارة وزيادة المعرفة لدى 3 الجميع، إضافة إلى موضوعات أخرى مثل البيروقراطية الديمقراطية، العنف، الصراع، القوة

13. علم الاجتماع الحضري

لا شك، ان العلوم برمتها، تتدرج من مرحلة معرفية الى أخرى، مقدمة لنا جملة من الأفكار والتصورات المعقدة والجديدة، وهو أمر يترافق دائما مع تطور البحث العلمي والمعرفي، وفي مجال البحث العلمي والمعرفي، فأن المراحل تتوالى في صورة حزم معرفية وعلمية جديدة، تضاف الى إبداعات سابقة، او تمحي بعضا من التصورات المعرفية السابقة، وبين هذا وذاك، فان العلوم الاجتماعية، تتصف بأنها متراكمة علميا ومعرفيا.

وهذا هو حال علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع الحضري بخاصة، إذ نلاحظ الأخير بوصفه مدينا للأول، لا سيما في بعض المفاهيم والتصورات النظرية، التي تركها لنا رواد علم الاجتماع، أمثال تونيز ودوركايم، وبالتالي، فان علم الاجتماع الحضري، يمكن وصفه بردة الفعل على التنبيه الذي أثاره رواد علم الاجتماع، عندما أيقنوا طبيعة الظروف المثيرة التي تحيط بالمدينة، داخليا وخارجيا، فتبلورت اثر ذلك اتجاهات جديدة في مجال البحث الحضري كان أهمها: (عبدالعاطي، 1988، صفحة 178).

- تزايد أهمية الدراسات المتخصصة والمتداخلة، الأمر الذي يعكس محاولة جادة للاستفادة المتبادلة من العلوم الأخرى على المستوى المفاهيمي والمنهجي
- التطور النظري، ذلك الذي استند على الأسس الرياضية، وتوظيف التكنولوجيا في مجال البحث العلمي، وانعكاس كل ذلك على مسائل وقضايا علم الاجتماع الحضري
- بروز الاهتمام بالجانب السلوكي، الذي ركز على دراسات الوحدات الصغيرة، والتكس المكاني وغير ذلك
- ازدياد الاهتمام البراغماتي او النفعي بالتطبيقات السياسية للبحث الحضري

وكانت المدينة، الى جانب الظواهر الحضرية المترافقة معها، تشكل بؤرة الاهتمام منذ ما يقرب من قرن من الزمان في البحث الاجتماعي، وهو مؤشر على أهمية هذا الميدان، فكانت الاهتمام بالمدينة منذ عام 1890، مع تونيز، سيميل، فيير، دوركايم، ولكن لم يتولد في هذه اللحظة المعرفية الباكرة اهتماما مستقلا بالمسائل الحضرية، واهتماما كهذا، أنما تبرزه لنا أعمال مدرسة شيكاغو فيما مضى من الزمن (1920-1930)

ثم حصلت نهضة معرفية ومنهجية، في خمسينيات القرن العشرين، اذ شهدت تلك الفترة بزوغا واضحا في تناول ظواهر المجتمع المحلي، واقتصاديات المواقع، والاهتمام الجغرافي بأنساق المدن، ومع بداية عقد الستينات انقسمت الدراسات الحضرية، إلى عدد من المجالات المتخصصة، فمثلت الايكولوجيا مجالا للبحث الحضري.

وبناء على هذا، سرعان ما تغير المجال التخصصي، لتظهر توجهات على الطريقة الفيبرية في بريطانيا، مقدمة لنا اهتمامات حول سوق الإسكان، باعتباره احد المؤشرات الحضرية على فرص الحياة، اما في فرنسا فظهرت توجهات راديكالية ماركسية نقدية، محولة الاهتمام الى العمليات المعول عليها في بناء إنتاج المدن، ورغم هذه الآراء المتخالفة ظاهريا، إلا ان هنالك تعاون معرفي بين جميع هذه المنظورات (عبدالعاطي، 1988، صفحة 179)، ويبقى سؤال البحث الحضري قائما، حول أي النشاطات والاهتمامات التي أسلفنا الحديث عنها، تشكل محور اهتمامه.

فقد اهتمت مدرسة شيكاغو بالعمليات الاجتماعية، التي تتلازم مع الحياة الحضرية في المدينة، وظل هذا المدخل مسيطرًا على البحث الحضري، مع بعض التطور الذي أضافه لويس ويرث، الذي حدد طريقة للحياة الحضرية، اذ ترتبط تلك الطريقة بالخصائص المميزة للمدن.

أ. مفاهيم علم الاجتماع الحضري

هناك العديد من المفاهيم التي تستخدم في مجال الدراسات الحضرية، ولعل أهمها التحضر والحضرية، هذين المصطلحين اللذان يمثلان معملا دلاليا واسعا، اذ ترتبط بهما العديد من المصطلحات الفرعية الأخرى، وفي الوقت نفسه فانهما يمثلان اشتقاقات لغوية من اللفظة حضري:

Urbanism مفهوم الحضرية

فيشير مصطلح الحضرية إلى حالة أو كيفية، أو طريقة الحياة، كما اشار لويس ويرث الى ذلك، وهي بهذا المعنى تنحصر في مجتمع المدينة، وفي استعراضنا السابق للتراث النظري الكلاسيكي، اتضح ان جملة الخصائص التي اشروها تمثل في جانب كبير منها مفهوم الحضرية، ولتأكيد إخطار المعنى السابق نأتي على ذكر هذه الخصائص: (عبدالعاطي، 1988)

- ظهور تقسيم العمل كضرورة ملحة لظروف المكان، وهذا التقسيم للعمل يعتمد على بناء مهني، يتسم بالتباين وهذا بدوره يؤشر البنية الطبقية الاجتماعية في المدينة
- ظهور مساحة واسعة للتحرك الأفقي والراسي، او الحراك الاجتماعي، فضلا عن الحراك الفيزيقي (المكاني)
- في مجتمع المدينة، هناك توازن بمعنى ان هناك اعتماد وظيفي وتساند متبادل بين الافراد
- بناءا على تأشيرات رواد علم الاجتماع، فان نسق العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي، الى جانب ظهور التعدد والانقسام في الأدوار
- في مجتمع المدينة، تظهر وسائل للضبط الاجتماعي بصورة رسمية متمثلة بالقانون والسلطة التنفيذية.

لكن هذا المعنى لا يقتصر في حقيقة الامر على مجتمع المدينة، لان تقدم العقل البشري واختراعه لوسائل تقصر المسافات وتطرق الأسماع وتنبه الأنظار، جعلت جميعها عملية انتقال الحضرية الى مناطق خارج المدينة امر ممكن، بل أحيانا على أشده، فمثلا طرح نلز أندرسون بعد ان رفض فكرة ان تقوم عملية الحضرية على انتقال الناس من الأرياف الى المدن ؛ ذلك ان الحضرية قد تطل أناسا لم يغادروا قراهم الأصلية ومزارعهم ، لذلك هو يرى ان الحضرية تعني حدوث تغيرات في القيم التي يؤمن بها المنتقلون من القرى الى المدن (عزام واخرون، 2010، صفحة 237)

وفي نفس السياق، يرى جانكس وهو أحد منظري ما بعد الحداثة، ان ثمة تحولين أسهما في نقل الحضرية خارج الإطار المكاني المحدد: (هارفي، 2017، صفحة 103)

- الأول هو المواصلات المعاصرة التي قوّضت حدود الزمان والمكان الاعتياديين، وانتجت داخل المدن والمجتمعات، عولمة جديدة وخصوصيات داخلية في الان معا، استنادا على قاعدة الموقع والوظيفة والمصلحة الاجتماعية، فتلك الحالة الجديدة عملت على تأمين الاتصال الاجتماعي وتقريب المسافات.
- اما التحول الثاني، فهو التنوع الذي شهدته الحياة المدنية، استجابة لرغبات متنوعة .

مفهوم التحضر Urbanization

فقد اشير اليه هو بعدة معاني، وهذا ما نلاحظه في تحديد جيرالد بريز في ان التحضر عملية تغير كمي وكيفي معا، تؤدي إلى تحولات كبيرة في خصائص المجتمعات المحلية وسماتها ووظائفها.

وطرح كلايد ميتشل تعريفاً للتحضر ركز فيه على فكرة الانتقال إلى المدينة والإقامة فيها كشرط للتحضر، فالتحضر من وجهة نظره هو تلك العملية التي يصبح الناس بموجبها حضريين، وذلك بالانتقال من القرى نحو المدن، والتحول من الزراعة كمهنة رئيسية إلى مهن أخرى أكثر ملائمة لحياة المدن، ويصاحب ذلك تغيرات موازية في أنماط السلوك، ومن خلال تلك التعريفات يمكن أن نستنتج بعدد رئيسيين دارت حولهما التعريفات وهما التغير باتجاه الحضرية ضمن إطار المدينة، أو التغير بالاتجاه نفسه ولو كان ذلك خارج إطار المدينة (عزام وآخرون، 2010، صفحة 274)

بناءً على ما سبق فإن للحضرية والتحضر مظهرين رئيسيين:
(عزام وآخرون، 2010، صفحة 275)

- المظهر الأول: ويتمثل بالانتقال من حياة الريف إلى حياة المدينة، بوساطة الحركة عبر المكان، أو الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وما يصاحب ذلك من تغيرات في نوع المهن والابتعاد عن الزراعة والاقبال على أعمال أخرى متنوعة ومختصة داخل البيئة الحضرية الجديدة.
- المظهر الثاني: إذ يتمثل بالتغير في أسلوب الحياة من نمط معين (النمط الريفي والأنماط التقليدية الأخرى) إلى نمط آخر مغاير وهو النمط الحضري، دون تحرك أو هجرة لسكان هذه المناطق الريفية إلى المدن.

وهكذا نجد أن الحضرية والتحضر عملية تتميز بالخصائص الآتية (هارفي، 2017، صفحة 55):

- تحرك الناس من البيئة الريفية الزراعية إلى المدينة
- تغير المهنة من العمل بالزراعة إلى العمل بمهن أخرى غير زراعية، حرفية، تجارية، أو صناعية.

- تغير في مستوى المعيشة
- انتقال الافراد من بيئة يكثر فيها التأثير بقوى الطبيعة الى بيئة أخرى
- لا تمنح هذه القوى الأهمية نفسها، فيقل تأثيرها في نشاط الافراد، ويصبح الإنسان هو الذي يشكل الحياة المحيطة به وفقا لحاجاته ومتطلباته وإرادته.
- التغير في القيم والسلوكيات

ب. نظريات ورواد علم اجتماع الحضري:

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قدم فوستيل دي كولانج، وصفا وتحليلا للعلاقة بين المؤسسات المدنية والدينية في اليونان والرومان، وفي نهايات القرن ذاته، قدم لنا تشارلز بوث، بحثا بسبعة مجلدات، تناول فيه حياة وعمل الناس في لندن، ليكون مسحا اجتماعيا للفقر قَلَّ مثيله، ثم يأتي فيبر ويشرح الدور الهام للمدن في مجال التطور الاجتماعي، متصورا لنا نمودجا مثاليا يعد من خلاله المدينة مجتمعا كاملا، بفضل وظائفها المتعددة، والتي تغطي عليها الحسبة العقلانية، وللإحاطة أكثر فإنه سيتم استعراض المعالجات التي استتبطنها علم الاجتماع، والتي من خلالها ينظر الى الظواهر الحضرية.

فرديناند تونيز (1855 - 1936)

عرف تونيز من خلال كتابه المجتمع المحلي والرابطة، الذي نشر 1887، وقد قدم في هذا الكتاب وصفا نمودجيا لنوعين من الروابط الاجتماعية ، يمثلان وجهي الحياة الاجتماعية، أطلق على النمودج الأول المجتمع المحلي، ويتضمن هذا المعنى، جميع العلاقات التي تتمخض عن العادات والمعتقدات، وبمعنى اعم الحس المشترك، الذي يتميز هو الآخر بالألفة والعاطفة والثبات والتحديد الواضح للأدوار، وغياب للصراع، الى جانب بروز الوعي الجمعي او (النحن)، ومن أمثلة هذا النوع التنظيمات القرابية، مناطق الجوار، القرى، والتنظيمات الدينية (Timasheff, 1955, p. 122).

أما النموذج الثاني فقد أطلق عليه اسم الرابطة أو المجتمع، وهذا نمط يختلف تماما عن المجتمع المحلي، اذ يتضمن أشكالاً متنوعة من العلاقات الاجتماعية، التي تتميز بالصفة التعاقدية، والروابط اللا شخصية، ووجود العقلانية، وظهور الفردية، وهي خصائص أوضحها دوركايم وفيير كما سنرى لاحقاً، ويجمل تونيز الفروق الأساسية بين النمطين المذكورين من خلال الأمور الآتية: (الخشاب، 1983، صفحة 69)

- المجتمع المحلي وحدة محدودة النطاق، اما المجتمع فحقيقة عامة.
- يخضع المجتمع المحلي لسلطة الدين والعادات والتقاليد، بينما يخضع المجتمع العام لقوة القانون وقيام الروابط التعاقدية والطبقية.
- يسود المجتمع المحلي جملة من العواطف والمشاركات الجمعية، في حين ان المجتمع العام يسيطر عليه التفكير التقديرى القائم على المصلحة الخاصة...
- ان وحدة المجتمع المحلي هي الأسرة، في حين ان المجتمع العام تسود فيه وحدة الجماعة...
- تكون الملكية في المجتمع المحلي جمعية، بينما هي فردية في المجتمع ...

وهنا يتضح لنا أن " الرابطة " وهي النمط الآخر من ثنائياته الشهيرة، يتجسد في مجتمع عرف التحضر بمعناه العددي والمكاني والقيمي، وهو أمر لا يتوافر الا في بنية مكانية اسمها " المدينة"

ماكس فيبر (1864 – 1920)

يعد فيبر، احد أعمق رجال المعرفة تحليلاً وتفسيراً وتأويلاً للظواهر الاجتماعية، فهو مبتكر النماذج التحليلية الواسعة، التي تغطي أوسع المجالات المعرفية، ولعل موضوعاً مثل المدينة، لم يفلت من هذا الوصف، ففيبر ينظر بعمقه التحليلي الى المدينة في ضوء نموذجه المثالي، الذي قدمه، مبتدئاً اولاً، بالنظر إلى

المدينة في ضوء العناصر التي يراها ملائمة للوصول الى التطور الكامل للمجتمع الحضري، كالقدرات الفردية، والتحديث الاجتماعي.

وما يميز هذا النموذج، انه تخطى الحدود المعتادة، حول حصر الاهتمامات بالمدينة، في اطار مكاني محدد، كالمدينة الأوربية (مثلا)، وإنما عمد فيبر الى توسيع خياراته المعرفية والنموذجية من مدن تاريخية، وضمن اطر مكانية متعددة، كالهند والصين، فضلا عن أوربا والشرق الأوسط، وبناء على هذه الاختيارات، أطلق فيبر مصطلحه " المجتمع الحضري الكامل "، ولقد تضمن هذا المصطلح او التعريف للمدينة عناصر عدة نذكر منها: (عبدالعاطي، 1988، صفحة 187).

- لابد، ان يقوم المجتمع الحضري الكامل على علاقات تجارية، فالمدينة رغم انها بيئة فيزيقية، الا انها مكانا للتبادل الاقتصادي (وهو امر سنكتشف لاحقا انه من خصائص نشأة المدينة في حضارة وادي الرافدين)، فلا يمكن ان يكتفي سكان المدينة اقتصاديا وذاتيا، وإنما لابد من اعتماد متبادل بين الافراد، وهذا التبادل لابد ايضا ان يكون في مجال تتم فيه عمليات التبادل، وهذا المجال هو "السوق"
- لابد، ان تكون في المدينة ملامح واضحة للاستقلال الذاتي، تلك الملامح أشار اليها فيبر في اشكال حديثة، كالمحكمة، والقانون التعاقدى، وهو أمر أشار اليه دوركايم في المجتمع العضوي، فضلا عن وجود التنظيمات العسكرية والسياسية، ومن ثم، أن صفة الاستقلال التي نادى بها فيبر هي المعلم الأساسي للمكان الحضري، والذي على الافراد ان يدركونه جيد.
- لابد، ان تكون هناك روابط اجتماعية بين سكان المجتمع الحضري، وهو شرط من شروط وجوده، اما امر تعليل وجود هذه الروابط، فهو يرجع الى ظروف المعيشة المعقدة، التي تتطلب تطوير علاقات وتنظيمات اجتماعية، تزيد من قيم ومشاعر المشاركة الهادفة

وهذه العناصر، جعلت فيير يحصر نموذجه المثالي في مدن العصور الوسطى، وهذه حالة قد لا يتفق عليها الكثيرون، رغم ان ما في الرأي من صواب كبير، وصوابه متجسد في المدن القديمة، التي كانت محصنة بالأسوار ومستقلة بموقعها عن الامكنة الاخرى، لا سيما الريفية او الزراعية.

اما مكنم الخلل النظري، يكمن في قطع سلسلة تواصل الزمن والنقدم التاريخي، بالنسبة لتطور المدن ووصولها الى حالها الان، وكما يبدو، فهو امر يختلف عما اشار اليه تونيز، والذي سنجدّه ايضا عند زيمل

اميل دوركايم (1858 – 1917)

قدم دوركايم، نموذجا ثنائيا، لفهم الحياة الاجتماعية، وهو امر متشابه مع تونيز، الذي اضاف مصطلحي المجتمع المحلي والرابطة، فتصورات دوركايم، تختزل في مصطلحين شهيرين هما:

التضامن الآلي، الذي يقوم على التشابه والمماثلة في المعتقدات والعادات والطقوس، او بمعنى اعم " التمثلّات الجمعية "، وسمي هذا النوع بالآلي، لأن المشاركين فيه يتطابقون في امور كثيرة، بطريقة آلية دون إعمال للفكر او العقل (غيدنز، 2009، صفحة 137).

في حين تضمن النموذج الثاني التضامن العضوي، بناء اجتماعيا يقوم على الاختلافات الفردية، التي نتجت عن تقسيم العمل بينهم، ووصف هذا التضامن بالعضوي، لان المشاركين فيه يتخصصون وظيفيا بطريقة عمل اعضاء الكائن الحي، واعتمادهم على بعضهم البعض لمواجهة احتياجاتهم (غيدنز، ص139).

وأعظم اسهامات دوركايم، هو ذلك الذي تضمن تفريقه العلمي والمنهجي للظاهرة الاجتماعية، اذ اعتبر ان الاخيرة نتيجة مصاحبة لتقسيم العمل في المجتمع، وعند ملاحظته لخصائص المجتمعين (البداي والحضري)، استطاع ان يقدم لنا نموذجين من الروابط او التنظيمات الاجتماعية، التضامن الآلي والذي يتضمن وصفا

دقيقا لطبيعة الحياة التي يسودها التشابه في التفكير والعمل او الممارسة، وهي تقوم على مبدأ (التمثالت الجمعية)، وللاصطلاح هنا معانٍ كثيرة، اهمها تلك الحالة العفوية والتلقائية والحماسية التي تسود مجمل افراد الجماعة، وهنا لا يستطيع الفرد ادراك فرديته والشعور بها خارج نطاق الجماعة، وانما يكتسبها ويتأكد شعوره بها كلما تمسك بجماعته،

والتضامن العضوي، فكلما أصبحت المنظومة الثقافية عازلة ومنحصرة في الوقت نفسه، فهي تعزل الفرد عن الجماعات الاخرى، وتجعله لا يخرج عن نطاقها المحدود في رؤية الآخرين او استيعابهم، ومن ثم، يكون استدماج ثقافات الجماعات الاخرى، أمر غير وارد، وتصبح مسألة (تقبل) هذه الجماعات لبعضها البعض حالة مخاض عسير، ولكن مسألة اعادة برمجة هذه الاخلاقيات الجمعية لتكون بديلا موفقا نحو وضع قيم جديدة هو احد الهواجس، التي دفعت بدوركايم ليجد لها قاعدة وامكانية نحو الارتقاء من حالة اجتماعية الى اخرى ذات خصائص متميزة وظيفيا، وهذه القاعدة تمثلت في التضامن العضوي

ومن بين منجزات التطور الاجتماعي، او مبدأ تقسيم العمل، هو ظهور تنظيم سياسي، الى جانب التنظيمات الاخرى لإدارة الجماعات بطريقة اخلاقية، وهنا تصبح الدولة في المجتمعات الحديثة والحضرية، هي المسؤولة بالمقام الاول عن توفير وحماية جملة الحقوق الفردية، ومن هذه النقطة تحديدا، يبحث دوركايم في امكانية ان تكون الدولة متناقضة لمبادئ الاجتماع البشري الجديد، لاسيما حقوق الفرد، فمن شأن الدولة هنا، ان تصبح جهازا قمعيا معزولا عن مصالح جماهير المجتمع المدني.

ويمكن لهذا ان يحدث إذا لم يتم تطوير الجماعات الثانوية (منظمات مدنية) تتوسط بين الفرد والدولة، وتكون راعية لمبادئ التعاقد ودرء أي تناقضات صراعية بين الجماعات، ولعل الماثلة على ذلك كثيرة، لاسيما في بعض البلدان العربية، اذ

كانت حكوماتها تستنزف فاعلية التنوعات الثقافية للجماعات في الالتحام الثقافي العام، وجعلها عامل تجزئة وانقسام، وتوليد لقيم الاغتراب والكرهية.

وفي الأخير وجد دوركايم، في تقسيم العمل امكانية توفير مساحة واسعة للحرية الفردية، وتحديد الاختيارات المناسبة، نتيجة وجود بدائل كثيرة، وهو امر لايتوافر في بنية اخرى، خلا المدينة، لذلك يؤكد دوركايم دور المدينة في بناء الانسان، وهو بهذا المعنى يختلف عن الذين وصفوا الحياة الحضرية وصفا سلبيا، واحالوا لها كل مساوئ البشر

ما تقوم به الحياة من تأثير دفع بالمهتمين بالشأن المعرفي والعلمي، من طرح تساؤلات، في شكل نقد ودافعا في الوقت نفسه، فهي تنقد النظريات السابقة، كونها ذات طابع تفسيري وفلسفي، اكثر منه ملاحظات دقيقة ومباشرة للمدينة في حين شكلت دوافع اساسية لاعادة النظر من جديد في بيئة المدينة، فكان ثمة دافعين اساسيين هما: (عبدالعاطي، 1988، صفحة 197)

- الدافع الأول ان المدينة او الحضرية تنتج باستمرار، طرقا جديدة للحياة ونماذج جديدة من الأنماط السلوكية، وبالتالي، فان على علماء الاجتماع ان يكتشفوا تلك الطرق والأنماط، ولكن بطريقة جديدة، تلك التي اعتمدها علماء الانثروبولوجيا حول القبائل البدوية.
- الدافع الثاني ان الظروف الجديدة المتمثلة بالاضطرابات الاجتماعية، التي صاحبت الطفرات السريعة للتصنيع، كانت قد اخرجت لنا حزمة من المشكلات الحضرية، التي استوجبت معها وقفات بتشخيصات من لدن عقول متخصصة في هذا الشأن

جاءت الدراسات المهمة بالمجتمع الحضري، لا سيما الملاحظات، التي تركزت حول الجماعات الفرعية في المدينة، مثل: جماعات الهوبو، وعصابات الاحداث، واحياء اليهود واتضح من جملة هذه الدراسات، ان تلك الجماعات، تشكل

عوالم اجتماعية متخصصة، كل لها تقاليدها وطرق حياتها، مما دفع ببارك لوصف المدينة بأنها وحدة فسيقائية من وحدات اجتماعية متلاحمة ولكن متغللة

روبرت بارك (1864 – 1944)

عندما تتحدث عن مدرسة شيكاغو، لابد لك ان تقف وقفة تأمل، عند ابرز ممثليها وهو بارك صاحب الآراء الجديدة، التي تمحورت في اقحامه للايكولوجيا البشرية، وبداية فان افكاره جاءت منشورة في مقالته الشهيرة " المدينة " سنة 1916، فوضع في هذا المقال أسسا منهجية ونظرية للاجتماع الحضري، وقد نادى بضرورة ان يقوم البحث الحضري على اساس الملاحظة المنظمة للظواهر الحضرية، كعادة المتخصصين في الانثروبولوجيا، الى جانب تأكيده على القوى التي تتحكم في توزيع الافراد والمؤسسات في البيئة الحضرية، تلك القوى هي عبارة عن عوامل تمارس تأثيرها على الانسان بشكل مختلف عما يجري من تأثير الطبيعة على النبات (Burgess, 1921, p. 2)

وبناء على ذلك، تبلورت لدى بارك، فكرتين أساسيتين تتضمن:

(Burgess, 1921)

- التأثير الذي تمارسه ظروف العيش في المدن على سلوك الافراد
- الوسائل التي من خلالها يؤدي التكيف البشري للبيئة الطبيعية الى انقسام في بناء المدينة وتمايزها في مناطق طبيعية تتلاءم مع الانماط البشرية.

حاول بارك فهم المدينة بوصفها مكانا، اضافة الى اعتبارها نظاما أخلاقيا، فالمدينة بوصفها نظاما هندسيا ومكانا تظهر فيه التقسيمات الاجتماعية، بناء على طبيعة المكان ذاته ومدى ملائحته للأفراد، ليس كذلك فقط، وانما هنالك فضلا عن هذا النظام الطبيعي او المكاني، يبرز دور للتنظيم الاخلاقي، الذي بلا شك يسير جنبا الى جنب مع التنظيم الأول، فاذا كان شخص ما انبهر بضخامة المدينة وتركيبها

المعقد ، فأن هذه الخصائص ذاتها لها جذور واساس في الطبيعة البشرية ، التي قد نفهمها ونستنتجها من طبيعة المدينة التركيبي (غيث، 1990، صفحة 38).

ومع هذا التداخل بين عنصري المدخل الايكولوجي، وهما الطبيعة او المكان والنظام الاخلاقي، فعلى الرغم من اختلافهما فانهما يشكلان حسب تصور بارك، مركبا ثقافيا واحدا، نستفيد منه بالمحصلة في فهم المدينة وتمييزها عن القرية او الريف، وبالتالي فان ما قصده بارك بايكولوجية المدينة، لم يكن ليقصر فقط على تتبع التقسيم الداخلي للمدينة، او اكتشاف طرق لمعرفة الاشياء والظواهر الموجودة في المدينة فحسب، وانما اكتشاف اهمية وتأثير هذه الظواهر في بناء الشخصية الحضرية.

ففهم العلاقة بين عنصري الايكولوجيا (بناء + تقليد) يعطينا تصورا آخر في مدى تأثير الظروف النفسية والاخلاقية للأفراد في استغلال مساحات الارض، والتحرك والانتقال، او ما يسمى بلغة بارك العمليات الايكولوجية من تحرك وتعاقب وغزو (حنفي، 1997، صفحة 172)، ويرى بارك، ان المدن حال قيامها، تكون بمنزلة الالية التي تنتقي من مجموع السكان الافراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة.

كما هناك عمليات ايكولوجية تعمل على اتساع المدن وتناميها تتعلق بالمنافسة، والغزو، والتتابع، ويتم ذلك وفق قوانين هي أشبه ما تكون بالقوانين البيولوجية ، وعلى نحو ما تقوم به الاسماك والحشرات وتسلك الجماعات البشرية سلوكا مماثلا ، حيث تنشأ الاحياء السكنية ويبدأ سكانها بالتكيف بعضهم مع بعض لتدبير المعيشية ، ومن ثم تصبح المراكز البشرية نقطة استقطاب وتجمع للمصالح الاقتصادية المعيشية والترفيهية، التي تمتلكها وتستخدمها الشرائح المرفهة، ومع اتساع احجام المراكز يبدأ القاطنون الاوائل بالتحرك خارج المركز والانتشار في الضواحي مستخدمين طرق المواصلات لتسيير تنقلهم (غيدندر، 2009، صفحة 599)

لعل العنصر الثاني وهو الثقافة لم يكن بمستوى تحليلي كبير كشأن الجانب الإيكولوجي المكاني في نظرية بارك، إلا أنه سيحظى بتحليل أوسع عندما نقف أمام مقاربات لاحقة في هذا الإطار، ويتوصل بارك إلى جملة خصائص للمدينة بوصفها بنية مكانية وثقافية:

- المدينة بناء تجاريا، يرجع فيه الفضل إلى السوق، كموقع نشأت فيه التجارة، وهو بهذا المعنى يقترب كثيرا من تصور علماء الاجتماع الواصل
- المدينة بناء رسميا، تتجلى فيه البيروقراطيات المعقدة بشكل واضح، فضلا عن وجود المؤسسات القضائية والتنفيذية.
- للمدينة تأثيرا نفسيا، تمارسه على الأفراد، وهو البعد الذي أشار جورج زيمل

حدد بارك تصنيفا نظريا يساعدنا على فهم المجتمعات المحلية الحضرية، مقدما مظهرين أساسيين يُعتمدان لتحليل الجماعات الحضرية، المظهر الثقافي، والمظهر الحيوي، الذي قصد به العمليات الطبيعية، أو شبه الطبيعية للتنافس بين الجماعات المختلفة في المجتمع الحضري، وكان هذا المعنى بؤرة اهتمام بارك، والذي يجب حسب تأكيده أن يكون بؤرة اهتمام الدراسات الحضرية

ارنست بيرجس (1886 – 1966)

يتفق بيرجس مع بارك فيما قدمه من تصورات ومفاهيم إيكولوجية، حيث وجد المدخل الإيكولوجي طريقه في التطبيق، فاستطاع أن يقدم تمييزا تضمن مصطلحا المجتمع المحلي والمجتمع، ولأن المجتمع المحلي بوصفه المظهر المكاني للجماعات الإنسانية، فهو يمثل بؤرة الاهتمام الرئيسية في كل دراسة إيكولوجية.

لم يكن بيرجس ينظر إلى البناء الإيكولوجي للمدينة بوصفه جانبا استاتيكيًا، وإنما اعتبره عملية ديناميكية، تتجسد بشكل واضح في النمو الفيزيقي للمدينة،

ويتمثل هذا النمو بالتوسع المكاني داخل المدينة، وهذا هو المحور الرئيسي في اهتمام بيرجس، إذ أنه يبحث هذا الجانب بمزيد من الإحاطة، وهذا ما نجده عند تعميم اهتمامه من التوسع المكاني إلى بحث أثر هذا التوسع على التنظيم الاجتماعي والشخصية.

لكن يبقى السؤال هنا، كيف نعمل على قياس هذا النمو السريع للتوسع المكاني في المدينة؟ وللإجابة على ذلك حدد بيرجس مؤشرا لفهم هذه العملية الايكولوجية، وهو مؤشر الحراك أو التنقل، في حين يتخذ من قيمة الأرض مؤشرا ومقياسا لهذا الحراك، فكلما كانت عملية التنقل سهلة، كانت بالمقابل عملية التوسع المكاني متوازنة، دون أحداث تفكك تسفر عنه ظواهر حضرية منحرفة (Burgess, 1921, pp. 48-49)

14. علم اجتماع الثقافي

تفرعت علوم الاجتماع وتداخلت مع مختلف العلوم والتخصصات الأخرى من سياسة واقتصاد وجريمة إلى غير ذلك، فأصبحت علوما قائمة بذاتها وانزوت بنظريات وعناصر وخصائص، وفي آن آخر درست مختلف المؤسسات والظواهر الفاعلة في المجتمعات منها الثقافة، فظهرت علوم تجمع بين علم الاجتماع وظاهرة الثقافة كعلم اجتماع الثقافة وعلم الاجتماع الثقافي وعليه وجب فهم ماهية علم الاجتماع الثقافي، موضوعه ومجالات الدراسة فيه وعلاقة الثقافة بالمجتمع، وعلاقته بعوامل التغير الاجتماعي المؤثرة في ثقافة المجتمعات البشرية.

أ. تعريف علم الاجتماع الثقافي.

أحد ميادين علم اجتماع يدرس الثقافة، والثقافة مصطلح متشعب فكل علم واختصاص يعرفه بما يلاءم حاجته إليها، فإدوارد تايلور عرفه في كتابه الثقافة البدائية والتي ربطها بالحضارة، بقوله الثقافة أو الحضارة بالمعنى الإثنوغرافي الواسع هي كل مركب يشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القابليات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع معين".

ثم قدم غي روشيه تعريفا أكثر شمولاً لها في كتابه مقدمة علم الاجتماع العام فقال: "الثقافة هي مجموعة من العناصر لها علاقة بطرق التفكير والشعور والفعل، وهي طرقٌ صيغت تقريباً في قواعد واضحة، والتي اكتسبها وتعلمها وشارك فيها جمع الأشخاص بصورة موضوعية ورمزية في آنٍ معاً، من أجل تكوين هؤلاء الأشخاص في جماعة خاصة ومميزة".

ومنه علم الاجتماع الثقافي هو أحد أهم فروع علم الاجتماع، والذي يُعنى بدراسة الثقافة كخاصية إنسانية خالصة، بكل ما تحمله من سمات وخصائص ومكونات وبكل ما يرتبط بها من مفاهيم كالحضارة وموارث المجتمعات والمفاهيم

الثقافية المختلفة كالتغير والتطور والغزو الثقافي والصراع ويدرس المتغيرات الثقافية في المجتمعات ومؤشراتها.

أما جورج سبيلمان فيعرفه على أنه "علم يدرس كيف تحدث عملية إنشاء المعنى، ولماذا تختلف المعاني وكيف تؤثر المعاني على السلوك البشري الفردي والجماعي وكيف أن طرق إنشاء المعاني أمر مهم بالنسبة للتلاحم الاجتماعي وللهيمنة والمقاومة في المجتمعات".

ب. نشأة علم الاجتماع الثقافي.

اتفق كثير من علماء الاجتماع على أن دراسة الثقافة من منظور علم الاجتماع وخلق علم اجتماع ثقافي قد جاء متأخرا عن نشأة ومسار علم الاجتماع وميادينه الأخرى، فقد اقترن ظهوره بتسعينات القرن التاسع عشر بعد موجة التحولات الثقافية ومظاهر التغير الثقافي التي غزت العالم، غير أن البحث في البوادر الأولى لهذا العلم قادت العالم دون مارتينال للقول بأن أهم سمة من سمات التفكير السوسيولوجي في القرن التاسع عشر في الاتجاه الوضعي في دراسة الظاهرة الاجتماعية هي " معالجة التجمع الانساني على أنه السبب الأساسي لتفسير كل ما يحدث داخله، ولهذا ليس هناك فضل واضح بين الثقافة والمجتمع أو بين الصفة الشخصية والأشكال الاجتماعية المطلوبة أو بين الأدوات والأفكار".

غير أن فضل إنشاء علم الاجتماع الثقافي ينسب إلى ألفريد فيبر والذي سعيا منه في ضبط هذا المصطلح حاول التمييز بين الثقافة والحضارة كون أن المصطلحين مترادفين لدى كثير من العلماء و المنظرين، ففصل بينهما قائلا بأن "الحضارة تشتمل على المعرفة الوضعية والعلم والتكنولوجيا، والتي تتكون من معلومات يمكن تمريرها من جيل إلى آخر، وتتمتع بدرجة عالية من الدقة والضبط، أما الثقافة فتتعلق بدراسة الأشكال الروحية للإنسان وما تتضمنه من قيم ومقاييس وعادات وأفكار وانطباعات، لا يمكن القول أنها صحيحة أو غير صحيحة، وذلك

لمرونتها ونسبيتها واختلافها من مجتمع إلى آخر ومن فرد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى".

فهو أحد فروع علم الاجتماع العام، يدرس الممارسات الثقافية، أي العلاقة بين البنى المعرفية أو الفكرية أو الثقافية أو الدينية في علاقتها بالأطر الاجتماعية، أي أن هناك علاقة جدلية بين الثقافة والأيديولوجيا. - البناء الفوقي وبين الواقع المادي الاجتماعي والبناء التحتي .

وهناك من يرى أنه يجب تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري ومعطيات البنية الاجتماعية، ومن رواد هذا الفرع الفريد فيبر الذي يرجع إليه الفضل في إنشاء فرع جديد من فروع علم الاجتماع يدرس الثقافة، أطلق عليه علم الاجتماع الثقافي

ونظرا للأهمية التي احتلتها نظرية الفريد فيبر في ميدان تطوير علم الاجتماع الثقافي فقد حللها عدد من علماء الاجتماع وعلقوا عليها، وفي مقدمتهم بوتومور الذي ناقش موضوع التفرقة بين الحضارة والثقافة مركزا في ذلك على أعمال فيبر، على أساس أنه يعتبر من أبرز الذين قدموا تفرقة واضحة في هذا المجال ، فلقد ميز بين ثلاث عمليات في التاريخ الانساني هي : العملية الاجتماعية ، الحضارة والثقافة ، ويقول بوتومور بأن فيبر قد استخدم مصطلح الحضارة للإشارة إلى المعرفة العلمية والفنية ومدى سيطرتها على الموارد الطبيعية ، بينما استخدم مصطلح الثقافة للإشارة إلى النتاج الفني والديني والفلسفي للمجتمع، ثم حاول بوتومور أن يقدم لنا تعريفين متسقين لمصطلحي الثقافة والحضارة مع ما يتسمان به من عمومية على حد تعبيره ، فالثقافة هي "المظاهر الفكرية للحياة الاجتماعية" وهي بذلك تتميز عن العلاقات الواقعية وأشكال العلاقات المختلفة التي تنشأ بين الأفراد، فالثقافة إذن هي المظاهر الفكرية لمجتمع معين، ويمكننا أن نقر بالتفرقة التي حددها فيبر للتمييز بين الثقافة والحضارة وذلك كأساس للتمييز بين الجوانب المادية وغير المادية.

وظهور علم الاجتماع الثقافي جاء نتيجة لحاجة ملحة لدراسة علاقة البناء الاجتماعي بالثقافة، خاصة بعد ظهور الدراسات الأنثربولوجية المعنية بالثقافة في ذاتها، وبعد انتشار دراسات الأنثربولوجية الاجتماعية

ج. موضوع علم الاجتماع الثقافي:

يدخل موضوع علم الاجتماع الثقافي ضمن دراسة حقل السلوك الإنساني الملاحظ، وما ينتجه هذا السلوك من فكر وصناعة ووسائل استثمار الطاقة وتطوير الطبيعة، والتي تميز في مجموعها كل مجتمع إنساني عن آخر، كما يهتم في مجال دراسته بالدراسة العلمية لعناصر الثقافة في صبغتها الحسية من لغة بصفتها وعاء ثقافة الأمم، وقيم ومعايير وأخلاق ومعتقدات وتقاليد وقوانين وعناصر الثقافة في صبغتها المادية كالصناعة والآلات والأدوات والعمران أي كل ما يؤثر في السلوك الإنساني والعلاقات الإنسانية التي تكون النظم الاجتماعية، ومجاله بصفة عامة هو دراسة الإنسان من حيث كونه فردا فاعلا ومتفاعلا وسلوكاته وتعاملاته ومعايشته للآخر ودراسة ثقافات المجتمعات.

يهتم علم الاجتماع الثقافي بدراسة العمليات " السوسيو- ثقافية " كالتنافس والصراع والتفاعل الاجتماعي، وعلاقتها بالبناء الثقافي ودورها في إحداث تكامل ثقافي أو تمايز ثقافي في المجتمع، كما يهتم بدراسة دور الشخصية الفردية والاجتماعية في البناء الثقافي وتأثيرها أو تأثرها بالبناء الاجتماعي والثقافي السائدين في المجتمع. وآليات التبادل والتعاون والتطابق والالزام والصراع هي عمليات تجري في الحقل الثقافي فعلا، لكنها لا تحصر على الاطلاق خارج منظومة معرفية نضفي عليها المعنى والجدوى وبالتالي تختلف الاستجابات حولها بين منظومة وأخرى.

حيث أن داخل كل منظومة شبكة مرجعية تلعب فيها القيم والمعتقدات الدينية، بالإضافة إلى العادات والأعراف والتقاليد فضلا عن التراث الشعبي، دورا وظيفيا وبنوييا في تفعيل عملية التفاعل الثقافي وجعله أكثر دينامية، وبخاصة مع تنامي

البُعد الرمزية للثقافة ووظائفها الظاهرة والمضمرة وتنوعها، بل تسرب هذه الأبعاد إلى مناح عديدة من علاقات المعاشية التي يمارسها الفاعل الاجتماعي دون إدراك أو وعي في كثير من الأحيان. ولذلك فإننا نرى أنه من الأنسب التعامل مع الثقافة كمنظومة وعلى فهمها وممارستها منظوماً، ونعتقد أن المجتمع تسوده أربعة منظومات رئيسية تتمثل فيما يلي:

منظومة الأفكار والقيم والمعتقدات

وهي التي تنتج بقية المنظومات، ولا يقتصر مفهوم الأفكار على الجانب المعنوي منها، فالأفكار هي أولاً وقبل كل شيء الطبيعة أو البيئة التي نعيش فيها، فلا يمكن إعطاء اسم للون غير موجود، فوجود اللون هو ما يوجد اسمه، وهذا يعني أن الفرد لا يخلق هذه الأفكار، وإنما يعيد ترتيبها وتسميتها بعد أن يكتشف أهميتها والأسرار المودعة فيها، ومن هنا فإن المقصود بالأفكار، ناتج تفاعل العقل مع محيطه.

أما القيم كما يراها علماء الاجتماع، فهي مقياس أو معيار، للانتقاء بين بدائل وممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص في الموقف الاجتماعي، ويعني المعيار وجود مقياس يضاهي به الأفراد فعالية الأشياء ودورها في تحقيق مصالحهم، أما الانتقاء فيكون عملية معرفية عقلية يقوم بها الشخص ليوافق بين الأشياء ومدى نفعها لشخصه، إلا أن عملية الانتقاء أيضاً محكومة بشروط وظروف اجتماعية، ويكون مفهوم البدائل هو مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو حاجاتهم المتعددة والمتنوعة.

وحسب فرويد "الأفكار أوهام تخدعنا بها الرغبة الإنسانية لتصل إلى هدفها، وتعزية الأوهام من صبغة الحق التي يلصقها بها العقل المخدوع هي واجب العلم، كما أن نتائج العقل عنده هي تبريرات خلقها الإنسان المتمدن لمعارضة دفع الرغبة الجارف وذلك استناداً إلى طبيعة الإنسان الحيوانية." (العروي، 2012،

صفحة 42)، وحتى يتأتى للمجتمع تأدية وظيفته بشكل سليم يعمل أفرادُه على التوافق على قيم معينة وترتيبها، وهذا ما يشكل هوية الجماعة ووحدتها.

وتلعب المعتقدات الدور الأساسي في هذه المنظومة، ذلك لأنها العنصر المتميز بالثبات والتأثير الدائم على الاتجاهات والميول، وهي عادات العقل الفكرية، التي تدل على الصواب والخطأ، وهي حاکمة على القيم المؤدّة لسلوك الإنسان، وبالتالي فإن المعتقدات يمكنها التسلط ليس فقط على فكر الإنسان، وإنما على مشاعره وسلوكه أيضاً، فقد تتغير الأفكار والقيم كونها عمليات مرتبطة بحالة الإنسان الظرفية، لكن المعتقدات نادراً ما يمسه التغيير كونها عناصر مفروضة على الإنسان من محيطه عكس العناصر الثقافية الأخرى التي يكتسبها إرادياً، وبعبارة أدق يمكن القول أن المعتقدات تسيطر على الفرد بينما يسيطر هو على العناصر الأخرى لهويته وثقافته، فبحسب المعتقد يضع الناس نظرتهم للحياة ويبنون منهج أفكارهم وتصوراتهم وتفسيراتهم، فالدين هو أهم عنصر يشكل المقومات الأساسية للمجتمع، وهو الذي يولد النظم الثقافية السائدة في المجتمع إذ لا يوجد شيء ألصق بالثقافة من الدين (بن-نعمان، 1997، صفحة 127)

كما أن التراث الشعبي يلتصق بحياة الأفراد وسلوكياتهم في المحيط الاجتماعي ضمن البيئة الواحدة، كما يلتصق بحياة الإنسانية في شكلها العام عبر الزمان والمكان، ويكشف نفسية الناس من خلال العلاقات الاجتماعية وتناقضاتها المرتبطة بمصالح الأفراد (بن-نعمان، 1997، صفحة 95)، على أن هذا التراث هو عرضة للتغير والزوال مع مرور الزمن، عكس المعتقدات.

المنظومة التربوية والتعليمية

وهي التي تقوم بتربية وإنتاج العناصر غير المادية للثقافة من أعراف وعادات وتقاليده وقيم وأخلاق، وهي العناصر السلوكية التي يمارسها الفرد خلال حياته اليومية، وندين لمدرسة الثقافة والشخصية لتوضيحها أهمية التربية في عملية التميز الثقافي. "فالتربية ضرورية للإنسان وحاسمة بالنسبة له لأن الكائن البشري لا

يملك عمليا أي برنامج وراثي يوجه سلوكه، والبيولوجيون أنفسهم يقولون إن البرنامج "الوراثي" الوحيد للإنسان هو برنامج التقليد والتعلم، وبالتالي فإن الفروق الثقافية بين الجماعات البشرية تفسر في جزء كبير منها بالمنظومات المختلفة للتربية" (غامري، 1989، صفحة 49)

ويرى بعض العلماء أنه "لا يمكن تفسير الشخصية الفردية بخواصها البيولوجية (كالجنس على سبيل المثال) بل بالنموذج" الثقافي الخاص بمجتمع معين يحدد تربية الطفل بدءا من اللحظات الأولى يتشبع الفرد بهذا النموذج عن طريق منظومة من المحرضات والممنوعات المصاغة بشكل صريح أو غير صريح، تقوده بعد أن يصبح راشدا، للتقيد بشكل لا واع بالمبادئ الأساسية للثقافة، هذه العملية هي التي سماها الأنثروبولوجيون بالتنقيف الداخلي أو الثقاف

وبما أن بنية الشخصية الراشدة تنتج عن نقل الثقافة عبر التربية فستكيف من حيث المبدأ مع نموذج هذه الشخصية، والشذوذ النفسي الموجود والظاهر المعالم في أي مجتمع لا يمكن تفسيره بالطريقة نفسها وليس بشكل مطلق (شامل) إنما بشكل نسبي باعتباره نتيجة لعدم تكيف الفرد المسمى بالشاذ مع التوجه الجوهري لثقافته، وبالتالي هناك علاقة بين النموذج الثقافي ومنهج التربية ونمط الشخصية المهيمن (غامري، 1989، صفحة 44).

فالتعليم المؤسسي ذو أهمية بالغة في بلورة ثقافة المجتمع، فهو الذي يعطيها صبغتها ومميزاتها عن الثقافات الأخرى، من حيث أنه يزود أفراد المجتمع بطرق التفكير والتعامل مع مشكلاتهم التي يوجهونها في حياتهم اليومية أو في مستقبلهم، فتصير هذه الطرق مثل البرنامج الذي يسطر به الأفراد أهدافهم وتوجهاتهم، والسبل الكفيلة لتحقيقها، وأحسن دليل على ذلك، هو التخصصات الجامعية التي تخلق في طلابها، نمطا محددًا من التفكير والتوجهات، التي سيصطبغون بها في حياتهم بعد التخرج.

المنظومة الاقتصادية

تهدف إلى تجسيد الأهداف، وتحقيق العناصر المادية للثقافة، فمن جهة يعمل الاقتصاد على تحسين الثقافة الاجتماعية للشعوب وتطوير دورها الإنساني خصوصا عندما تكون معتمدة على أسس سليمة ومستقلة، ومن جهة ثانية بإمكان الثقافة أن تشكل رافعة قوية للاندماج الاجتماعي للأفراد أو المجتمعات.

من هنا كان العمل الثقافي من أهم الأعمال في المجتمع، فهو يمثل الأساس الذي ترتكز عليه بقية الأعمال، ويوعز التخلف الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى نمط الثقافة التي تسود المجتمع من حيث أنها المنبع الذي ينمي الاقتصاد، والعولمة الاقتصادية التي تمثل الثقافة الغربية الليبرالية وتتخذ من الاقتصاد وسيلة لتحقيق أهدافها وغرس قيمها مثال واضح على مدى أهمية المنظومة الاقتصادية وتأثيرها في بقية المنظومات، وعلى الرغم من أن دور الثقافة في التقدم الاقتصادي ليس موضع شكوك، إلا أن فهم وتفسير هذا الدور في إطار يشمل عوامل ومؤثرات أخرى وعزل تأثير دور الثقافة هو أمر يمثل تحديا، فالثقافة لا تتحرك بمعزل عن عوامل أخرى، فهي حين تؤثر على سلوك الناس، هي دائما جزء من مزيج أوسع، هذا المزيج يضم السياسات الحكومية، والقيادات الشخصية، والتغيير التقني أو الاقتصادي

فليس من السهل تحديد ما إذا كانت الثقافة، أو عامل آخر ضمن هذا المزيج، هو السبب وراء نتيجة معينة، من المؤكد أن الثقافة تحرك الاقتصاد أو تجعله جامدا وتوجهه أينما شئت. ففكرتنا عن العالم ومعتقداتنا وتوجهاتنا، تحدد لنا العمل المباح والعمل المحرم، فعدم دوران عجلة الانتاج وعدم رواج المنتجات الوطنية وعدم نهوض الاقتصاد الوطني بشكل عام يعود الى أن الثقافة الوطنية ترفض ذلك، ولا تثق ولا تقبل الانخراط في المشاريع الاقتصادية الوطنية التي لا تستند الى خلفية ومرجعية ثقافية وطنية، وهذا ما تشير إليه دراسات في الثقافات الفرعية المتعلقة بالاقتصاد، كثقافة المستهلك، والثقافة المهنية وغيرها.

بالمقابل نجد تأثير مضاد للنمط الاقتصادي على ثقافة المجتمع، حيث يولد التعامل مع معطيات اقتصادية جديدة أنماطا ثقافية وثقافات فرعية لم تكن موجودة، لكن يجب أن نسطر بأن هذا التأثير له وقع مختلف من ثقافة لأخرى، ذلك أن الثقافة تستقبل هذه الأنماط الاقتصادية، وتفسرها وتتعامل معها وفق معطياتها الخاصة، مهما كانت محاولتنا للتحكم في هذه العمليات.

المنظومة السياسية

وهي التي تهدف إلى تسطير أهداف وتوجهات بقية المنظومات وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات يحدد السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين، ونظرا لأن الأمم المعاصرة تشهد تعددية في نماذج القيم التي توجه المواقف والسلوكيات السياسية، فقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بمختلف الثقافات الثانوية السياسية الموجودة في كنف المجتمع، هذه التعددية التي تولد الخلافات والصراعات داخل المجتمع الواحد إن لم تخضع للثقافة الأم إن صح التعبير.

أما منهج الدراسة فهو كغيره يعتمد على منهج البحث العلمي في علم الاجتماع، التاريخي الذي يدرس من خلاله أهم محطات سيروية المجتمعات وتغيراتها السلوكية والرمزية، والمنهج المقارن الذي استخدمه كثيرا ألفريد فيبر في خلق مقارنة بين حال المجتمع الحالي والسابق وبين المجتمعات التي نشأت بالتوازي ونهجها في دفع عجلة التطور والسيروية.

د. علاقة علم الاجتماع الثقافي بالعلوم الأخرى:

أما عن علاقة علم الاجتماع الثقافي بالعلوم الأخرى، فقد ارتبط علم الاجتماع الثقافي ارتباطا وثيقا ببعض العلوم وعلى رأسها الأنثروبولوجيا الثقافية بما أن كلاهما

تدرس ان ثقافات الشعوب وصور الثقافة سواء لدى الشعوب الحية أو تلك المنقرضة، وأشكال الحياة الاجتماعية الثقافية فيها، كما يرتبط بعلم النفس الثقافي وهو العلم الذي يختص بدراسة الظاهرة السلوكية للأفراد باعتماد أن السلوك خاصية متفردة بين كل فرد وآخر وفعل لا يمكن توقع ردود أفعاله والسمات الثقافية المؤثرة في السلوك المتفرد والمتأثرة به

ويرتبط أيضا بالتاريخ بصفته حاملا ناقلا لذاكرة الشعوب فهو يهتم بتدوين تاريخ الشعوب ومحطاتها وتفاصيل الحياة الاجتماعية والثقافية ومجموع الإنجازات، كما يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بميادين علم الاجتماع الأخرى كعلم اجتماع المسرح كون المسرح روح الشعوب والحضارات والمسرح سمة ثقافية تدخل في عنصر الموروث الفكري والإبداعي الفني، وعلم اجتماع الفن الذي ينزوي في عنصر الفنون، علم الاجتماع الحضري وعلاقة الحضارات بالإنتاج الثقافي النهضوي

فالمجتمعات التي عرفت نهضة فكرية دائما استطاعت تحقيق نهضة علمية حضارية لاحقة، والعكس أيضا فالمجتمعات التي حققت نهضة علمية صناعية شهدت حالا من الاستقرار أسست لظهور نهضات فكرية فنية ثقافية.

فعلم الاجتماع الثقافي هو حقل خصب لدراسة الثقافة البشرية كفرع من فروع علم الاجتماع كغيره من العلوم التي اتصلت بعلم الاجتماع واتخذت منه علما قائما لذاته، الثقافة حقل دراسة واسع باتساع جغرافيات وحضارات الشعوب وتعدد موروثاتها الثقافية، فالثقافات في العالم لا حصر لها

لا شك أن المجتمع هو نتاج ثقافته السائدة وقد ورثها عن الأجيال السابقة ولا يمكنه التنصل منها وسيظل محكوما بهذا العقل الثقافي الذي لم يكن له دور في تكوينه ، ما لم تحصل ثورة فكرية تنقل الثقافة من الجمود إلى الحركة ومن الدوران الأفقي إلى الصعود الدائم ولا يمكن أن تتحقق نهضة الفكر إلا بالحراك الثقافي القائم على تكافؤ فرص التعبير لكل الاتجاهات والتفاعل بين الرؤى، وتعبئة الأفراد والمجتمع بالأفكار والاهتمامات البانية وبالمعارف والمهارات الطارئة ، ومن

المفكرين من يرى أن كل فرد وكل جيل يجد نفسه في بيئة ثقافية ليست من اختياره وإنما هو يتقوّل بها كنتاج حتمي لا سبيل إلى تجاوزه فيمتص تلقائياً لغة قومه ويتشبع بكل ما تحمله اللغة من تصورات رديئة أو جيدة، صحيحة أو خرافية ومع ذلك يرى فيها ذاته فيستमित في تأكيد هذه القوالب وفي الدفاع عنها، وبهذه الرؤية تصبح الأمم محكومة بقوالبها الثقافية

ومن هنا كان من الأهمية بما كان إخضاع علم الاجتماع الثقافي للمناقشة والتحليل في الوقت الراهن، خاصة في اهتمامه الأول والأساسي بدراسة الثقافة، إضافة إلى دراسة المعرفة والفن والدين والأدب والأخلاق والقيم، وحديثاً أصبح يعني بعلاقة الثقافة بالسينما والدراما، وعلاقة الثقافة بوسائل الاتصال ومدى ارتباط ذلك بالبناء الاجتماعي، ومن ثم ظهرت فروع عديدة من علم الاجتماع الثقافي، كعلم اجتماع الثقافة والشخصية، وعلم اجتماع القيم ، وعلم اجتماع الدين، وعلم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع الفن، وعلم اجتماع الأدب، وعلم اجتماع السينما، وعلم اجتماع الدراما، وعلم اجتماع الاتصال، وكل من تلك الفروع يرتبط بالفرع الرئيسي من العلم وهو علم الاجتماع الثقافي في بعض المحاور الأساسية ، ويختلف عنه في استغراقه في تحليل محور دراسته الفرعية

15. علم الاجتماع العائلي:

أ. ماهية علم اجتماع العائلي:

علم اجتماع العائلة هو علم يدرس مراحل تطور ونمو الأسرة ابتداءً من الأسرة النواة والتي يتم تكوينها من الزوجين والأبناء حتي وصولها إلى الأسرة الممتدة، التي تتكون من الأبناء وأبناء الأبناء، ويقوم علم اجتماع العائلة بدراسة الظواهر التي تحدث داخل محيط الأسرة، وشكل النسيج الاجتماعي داخل الأسرة، وأيضا يقوم بدراسة العادات والتقاليد المتبعة في مراسم الزواج والطلاق فكل مجتمع طقوس وعادات وتقاليد تخصه في مختلف الظواهر الاجتماعية، ونسبة للكم الهائل من المجتمعات في مختلف بقاع العالم، ولبعد المناطق الجغرافية، واختلاف البيئات فهذا يجعل هذه المجتمعات مختلفة في عاداتها وتقاليدها وتركيباتها الاجتماعية، ونجد أن كل مجتمع يتكون من جماعات صغيرة والجماعات الصغيرة، أتت نتاجاً للأسرة، فكان لابد من إيجاد علم يقوم بدراسة محيط الأسرة فنتج عن ذلك علم الاجتماع العائلي (Greenstone, 2012, p. 25)

"هو العلم الذي يدرس الجذور الاجتماعية للعائلة، وأثرها في المجتمع والبناء الاجتماعي" (أبوطه، 2014، صفحة 6)، "العلم الذي يدرس العلاقة المتفاعلة بين العائلة والمجتمع" (أبوطه، 2014، صفحة 6)، أما تالكوت بارسونز فيرى أنه "العلم الذي يدرس العائلة دراسة اجتماعية، ودراسة أنساقها العمودية والأفقية، ونظم الاتصال الموجودة فيها مع نظامي السلطة والمنزلة" (أبوطه، 2014، صفحة 7)

إذا علم اجتماع العائلي هو "أحد فروع علم الاجتماع العام، يهتم بدراسة الأسرة وما يتعلق بها من ظواهر، بهدف تفسيرها وتحليلها، ودراسة مشكلات الأسرة بهدف حلها أو الحد منها".

ب. أهداف علم الاجتماع العائلي:

يهدف علم اجتماع العائلي يهدف علم اجتماع الثقافي إلى دراسة مجموعة من الظاهر التي تعمل على: " (أبوطه، 2014، صفحة 10)

- تقوية علاقة الفرد بالأسرة من جهة، والمجتمع المحلي من جهة أخرى.
- دراسة المشكلات الأسرية؛ بهدف حلها أو الحد منها بطرق علمية واقعية.
- جعل الأسرة متكيفة مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع.
- تعميق وعي الأسرة بأدوارها الأساسية والثانوية.
- دعم مركز المرأة الاجتماعي.

ومن العوامل التي ساهمت في استقلالية علم الاجتماع العائلي: (أبوطه، 2014، الصفحات 13-14)

- تعاضد أهمية الأسرة في المجتمعات الحديثة.
- تشابك العلاقة بين الأسرة وبقية النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع.
- تفاقم مشكلات الأسرة الناجمة عن عمليات التطور، والتحديث، والتصنيع، والتحضّر.
- زيادة الأبحاث والدراسات التي اهتمت بشؤون ومشكلات الأسرة.

ج. تاريخ الدراسات الأسرية:

مرت الدراسات الأسرية في أربع مراحل رئيسية، هي: (تركية، 2004، الصفحات 30-32)

المرحلة الأولى: استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر، تميزت بسيادة الفكر الخرافي والتأملي، تمثلت في كتابات الأدباء، والشعراء، والفلاسفة الذين يعبرون عن وجهة نظرهم الخاصة فيما يتعلق بقضايا الأسرة، دون الاستناد على أدلة علمية.

المرحلة الثانية: امتدت من منتصف القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين، تميزت بإسقاط أفكار داروين التطورية عن الكائنات الحية على الأسرة، باعتبار أن الأسرة تمر في نفس مراحل التطور التي تمر بها الكائنات الحية.

المرحلة الثالثة: امتدت من مطلع القرن العشرين حتى منتصفه، شكلت هذه المرحلة نقلة نوعية في دراسات الأسرة، حيث أصبح التركيز على استخدام المناهج العلمية في دراسة الأسرة، والتركيز على دراسة العلاقات الأسرية الداخلية.

المرحلة الرابعة: امتدت من منتصف القرن العشرين حتى الآن، تميزت بعمق الدراسات العلمية بطرق أكثر منهجية، وحاولت وضع أسس نظرية تسهم في فهم قضايا ومشكلات الأسرة

د. الأسرة في الفكر الاجتماعي المعاصر:

هربرت سبنسر: ويمكن تلخيص أفكاره عن الأسرة في النقاط التالية:
(أبوطه، 2014، الصفحات 41-43)"

- الأسرة وحدة بيولوجية تسيطر عليها الغريزة الواعية.
- لكل عضو في الأسرة مركز ووظيفة اجتماعية.
- المرأة تقوم بوظيفة التربية البدنية، والأخلاقية، والدينية، والتعليمية.
- يختلف شكل الأسرة حسب النمط الاجتماعي السائد في المجتمع.
- سيادة الأسرة يجب أن تكون بيد الرجل، وعارض نزول المرأة للعمل في الميادين العامة، ويكفيها خدمة زوجها وأولادها.
- مرت الأسرة بمراحل هي: المشاعية الجنسية، ثم تعدد الأزواج وتعدد الزوجات، ثم الزواج الأحادي.

أوجست كونت: رغم أنه لم يتعمق في البحث عن أصل نشأة الأسرة، ومراحل تطورها، إلا أنه يمكن تلخيص أفكاره عن الأسرة في النقاط التالية: (أبوطه، 2014، الصفحات 45-48)

- الزواج نتيجة طبيعية لغريزة ميل الجنسين لبعضهما.
- الزواج يقوم على الوحدةانية، أي زوج واحد لامرأة واحدة.
- لم يؤيد الطلاق، لأنه يقوض الاستقرار الأسري.
- ضرورة موائمة الزواج للتغيرات الاجتماعية، ويكون ذلك على أسس بحثية وعلمية.
- المرأة أرقى من الرجل عاطفياً، لكن الرجل أكثر ذكاءً وقدرة من المرأة، وذلك لاعتبارات بيولوجية وليست اجتماعية.

هـ. الاتجاهات النظرية لدراسة الأسرة:

الاتجاه المؤسسي:

يعد الاتجاه المؤسسي أول الاتجاهات ظهوراً، فقد اعتمد على الأسلوب التاريخي والمقارن في دراساته، نظر إلى الأسرة مؤسسة تقوم بوظائف اجتماعية متكافلة مع مؤسسات المجتمع، واستخدم الأسلوب الوصفي؛ بهدف وصف أصل العائلة ومراحل تطورها، من أبرز مفكري هذا الاتجاه: (كارل زيرومان)، الذي صنف الأسرة لثلاثة أصناف هي: الأسرة الوكيلية، الأسرة البيتية، الأسرة النواة (تركية، 2004، صفحة 49)

الاتجاه الوظيفي:

ينظر الاتجاه الوظيفي للأسرة أنها جزء من المجتمع، وتشكل نسقاً فرعياً في البناء الاجتماعي العام، بدورها تتكون الأسرة من أنساق فرعية، تهتم بالعلاقات داخل الأسرة كالنسق الزوجي والوالدي. يهتم الاتجاه الوظيفي بعلاقة النسق الأسري مع الأنساق الاجتماعية الأخرى، ومن رواد هذا الاتجاه: تالكوت بارسونز (تركية، 2004، صفحة 49)

اتجاه التفاعلية الرمزية:

ساهم علم النفس الاجتماعي في بلورة التفاعلية الرمزية، من أبرز روادها: جورج زيميل، وكولي ميد. ركزت التفاعلية الرمزية على دراسة وفهم سلوك الإنسان في إطار بيئته الاجتماعية. تنظر التفاعلية الرمزية للأسرة أنها وحدة من شخصيات متفاعلة (تركية، 2004، صفحة 50)

الاتجاه التطوري:

ينظر الاتجاه التطوري للأسرة أنها وحدة من شخصيات متفاعلة، لكنه لا ينطلق من التفاعل في حد ذاته، ولا السلوك المتأثر بالموقف الاجتماعي، إنما اهتم بدراسة دورة الحياة الأسرية التي تبدأ بالخطبة وتنتهي بالوفاة، ووصف كل مرحلة، والشروط التي يجب أن تلتزم بها الأسرة في كل مرحلة؛ لتقوم بوظائفها ومهامها، وقد وضع ايفلين ودوفال ثمان مراحل لدورة الحياة الأسرية، هي: (حمد_ وآخرون، 1997، صفحة 73)

- زوجان: تتكون من الزوج والزوجة.
- إنجاب الأطفال: تتكون من (زوجة| أم)، و(زوج| أب)، وطفل ذكر أو أنثى أو كلاهما.
- سن ما قبل المدرسة: تتكون من (زوجة| أم)، و(زوج| أب)، و(ابنة| أخت)، و(ابن| أخ).
- سن المدرسة: تتكون من (زوجة| أم)، و(زوج| أب)، و(ابنة| أخت)، و(ابن| أخ).
- سن المراهقة: تتكون من (زوجة| أم)، و(زوج| أب)، و(ابنة| أخت)، و(ابن| أخ).
- النشاط الحر: تتكون من (زوجة| أم| جدة)، و(زوج| أب| جد)، و(ابنة| أخت| عمة)، و(ابن| أخ| خال).
- زوجان منتصف العمر: تتكون من (زوجة| أم| جدة)، و(زوج| أب| جد).

- زوجان متقدمان في العمر: تتكون من أرمل أو أرملة، و(زوجة| أم| جدة)، أو (زوج| أب| جد)

ما يؤخذ على هذا التقسيم: أنه لا يصدق على كل الأسر، فليس بالضرورة أن تمر الأسرة بتلك المراحل الثمانية بنفس الترتيب، والمقدمة، والنهاية، وقد حدد سوروكين أربع مراحل لتطور الأسرة، هي (حمد_ وآخرون، 1997، صفحة 74):

- زوجان يقيمان وجوداً اقتصادياً مستقلاً.
- زوجان مع طفل أو أكثر.
- زوجان مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.
- زوجان متقدمان في العمر.

كريك باتريك حدد تقسيم آخر لدورة الحياة الأسرية، على النحو الآتي: (حمد_ وآخرون، 1997، صفحة 75):

- أسرة ما قبل المدرسة.
- أسرة المدرسة الابتدائية.
- أسرة المدرسة الثانوية.
- أسرة البالغين.

النتائج الصراعي:

لم ينظر الماركسيون للأسرة على أنها واحدة من السمات العامة للمجتمع، بل نظروا إليها في سياق تحليلهم للنظام الرأسمالي، وما يتميز به من تقسيم طبقي، وتعتبر الماركسية الأسرة هي استجابة لاعتبارات رأسمالية بحتة، تهدف للحفاظ على استمرار الملكية وسيطرة الأفراد عليها، لذلك اعتبر ماركس الزواج أحد أشكال الملكية الخاصة، واعتبر الخلافات الأسرية مسألة طبيعية ناجمة عن عدم المساواة في الحقوق والواجبات، كما اعتبر الخلافات صفة إيجابية وليست سلبية، ونظر

للانسجام الأسري أنه وسيلة للتحكم في عملية الصراع داخل الأسرة.
(حمد_وآخرون، 1997، صفحة 76)

خاتمة:

ختاماً يمكن القول أنه لابد من رسم سياسة اجتماعية لمحاولة التوفيق بين التقدم الاجتماعي من جهة و التقدم الحاصل في المسار الاقتصادي والصناعي وال تعليمي والمعرفي والسياسي، ذلك أن التقدم الحاصل في كافة جوانب الحياة كما هو معلوم، يسير عادة بخطوات سريعة على خلاف التغير في العلاقات الاجتماعية الذي يحتاج إلى وقت، فقد يكون من السهل إنشاء مصنع في أقل من عام، غير أن بناء قيم التصنيع، وما تحتاج إليه وما تقتضيه من سلوك اجتماعي لا يتوافر بمثل تلك السهولة وفي ذلك الزمن المحدود، والمثال على هذه الظاهرة إيجاد مصنع حديث في بيئة اجتماعية تقليدية. فالتخلف الاجتماعي في هذه البيئة ينعكس على النشاط الإنتاجي داخل المصنع ويستلزم الأمر عندئذ التصدي لمعالجة التناقضات التي تنشأ عن ذلك.

Burgess, R. P. (1921). *Introduction to the Science of Sociology*. Chicago: University of Chicago Press.

Form, W. (2022, 8 23). *social change*. Récupéré sur britannica: <https://www.britannica.com/topic/social-change#ref222902>

Greenstone, M. a. (2012). Paying Too Much for Energy? The True Costs of Our Energy Choices. *Journal of the American Academy of Arts & Sciences*(141), pp. 10-30.

Lazar, J. (1992). *La Science de la communication*. Paris: P.U.F.

Timasheff, N. (1955). *Sociological Theory: its Nature and Growth*. N.Y: Random House.

Weber, M. (1995). *Economie et société*. Poquet.

إبراهيم أبراش. (1998). *علم اجتماع السياسي*. عمان الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

إبراهيم حمد_ وآخرون. (1997). *علم الاجتماع العائلي*. غزة: مكتبة دار المنارة.

إحسان محمد الحسن. (2005). *النظريات الاجتماعية المتقدمة*. عمان: دار وائل للنشر.

إحسان محمد الحسن. (2008). *علم اجتماع العنف والإرهاب : دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي*. عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

أحمد بن_نعمان. (1997). *نفسية الشعب الجزائري*. الجزائر: دار الأمة.

أحمد زايد. (2005). *مقدمة في علم اجتماع السياسي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

أحمد سايمان أبوزيد. (2000). *علم الاجتماع السياسي*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

ادريس عزام_ وآخرون. (2010). *المجتمع الريفي والحضري والبدوي*. القاهرة: دار العرب للنشر والتوزيع.

السيد علي شتا. (2003). *علم الاجتماع التربوي*. مصر: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للاتصال. (8، 5، 2014). تاريخ الاسترداد 8 12،

2022، من: ABU TAYH:

https://abutayh.blogspot.com/2014/05/8_8.html

انتوني غيدنر. (2009). علم الاجتماع (الإصدار 4). (فايز الصياح، المترجمون) بيروت: مؤسسة الترجمان مركز دراسات الوحدة العربية.

أيان كريب. (1999). النظريات الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. (محمد حسين غلوم، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.

بهاء الدين خليل تركية. (2004). علم الاجتماع العائلي. سوريا: دار الأهالي.

جميل الحمداوي. (2015). جهود ماكس فيبر في مجال علم الاجتماع.

جميل الحمداوي. (2016). ميادين علم الاجتماع. تطوان المغرب: مطبعة الخليج العربي.

جميلة جاد الله، محمد رسلان الجيوشي. (2000). الإدارة : علم وتطبيق. عمان الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

جورج ريستزر. (1993). رواد علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جورج غورفيتش. (1981). الأطر الاجتماعية للمعرفة. (خليل أحمد خليل، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

حسن الساعاتي. (1، 7، 1986). أصول التنظير الخلدوني من القرآن والحديث. الثقافة (94)، الصفحات 45-59.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2011). السكان والمجتمع: دراسة في علم اجتماع السكاني. الاسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.

حسين عبد الحميد رشوان. (2014). الخوف والحرية: دراسة في علم الاجتماع السياسي. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

خالد حامد. (2015). مدخل إلى علم الاجتماع. الجزائر: جسر للنشر والتوزيع.

ديفيد هارفي. (2017). مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر. (لبنى صبري، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

رابع كعباش. (2006). علم اجتماع التنظيم. الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال.

سعدى أبوطه. (2014). علم الاجتماع العائلي. خانيونس: مكتبة الطالب الجامعي.

شبل ، حسن البيلالوى وبدران. (1997). علم اجتماع التربية المعاصر. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

صلاح الدين شروخ. (2004). علم الاجتماع التربوي. عنابة: دار العلوم للنشر.

طلعت إبراهيم لطفى. (2009). دراسات في علم اجتماع الجنائي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

طلعت إبراهيم لطفى. (2007). علم اجتماع التنظيم. القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع.

عايد الوريكات. (2011). علم اجتماع الطبي. عمان الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

عايد عواد الوريكات. (2008). نظريات علم الجريمة. مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عبد الباسط عبدالمعطي. (1981). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع (المجلد 44). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عبد الرحمن بن محمد ابن_خلدون. (2017). مقدمة ابن خلدون. بيروت: شركة دار مكتبة المعارف- ناشرون.

عبد الرزاق الجبلي. (1984). قضايا علم الاجتماع المعاصر. بيروت: دار النهضة العربية.

عبد السلام بشير الدويبي. (2005). علم الاجتماع الطبي. مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عبد السميع سيدأحمد. (1993). دراسات في علم الاجتماع التربوي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- عبد الله الرشدان. (2008). *علم اجتماع التربية*. عمان الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عبد الله العروي. (2012). *مفهوم اللبديولوجيا*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عبد الله شلبي. (2008). *علم الاجتماع، الاتجاهات النظرية وأساليب البحث*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الله عبد الرحمان،. (1999). *علم اجتماع الصناعي - النشأة والتطورات الحديثة*. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الله محمد عبدالرحمن. (2005). *النظرية في علم الاجتماع : النظرية السوسيولوجية المعاصرة*. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- عبد المجيد الشاعر وآخرون. (2000). *علم الاجتماع الطبي*. عمان: دار اليازوري العلمية.
- عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن. (2007). *ديناميات الانحراف و الجريمة : (التفسيرات-القضايا- الممارسة العامة)*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الهادي الجوهري. (1998). *علم الاجتماع والادارة مفاهيم وقضايا*. القاهرة: دار المعارف.
- عبد العالي دبله. (2004). *الدولة الجزائرية الحديثة : الاقتصاد والمجتمع والسياسة*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عدلي محمود السمري. (2011). *علم اجتماع الجنائي*. عمان الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- علي السيد الشخبي. (2002). *علم اجتماع التربية المعاصر*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- علي عبد الرازق الجبلي وآخرون. (1983). *تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- علي عبدالرازق جلي. (2015). *علم اجتماع السكان (الإصدار 5)*. عمان الأردن: دار المسيرة.

عمر ايبيورك. (28 8, 2017). ميادين علم الاجتماع. تاريخ الاسترداد 10 3, 2022، من

عرب سوسيو: https://arabsocio.blogspot.com/2017/08/blog-post_68.html

عوض السيد حنفي. (1997). في علم الاجتماع الحضري: سكان المدينة بين الزمان والمكان. مصر: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.

غريب سيد أحمد، السيد عبدالعاطي. (1988). علم اجتماع الريفي الحضري. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

فادية عمر الجولاني. (1997). علم الاجتماع التربوي. الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب.

لخضر زرارة. (2014). الجريمة والمجتمع : دراسة مقارنة. عمان الاردن: دار وائل. محمد اسماعيل قباري. (1998). المدخل الي علم الاجتماع المعاصر ومشكلات التنظيم والادارة والعلوم السلوكية. الاسكندرية: منشأة المعارف.

محمد الجوهري وآخرون. (1992). علم الاجتماع و دراسة الاعلام و الاتصال. مصر: دار المعرفة الجامعية.

محمد الجوهري وعبد الله محد الخريجي. (1989). علم السكان. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد حسن غامري. (1989). المدخل الثقافي في دراسة الشخصية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد عاطف غيث. (1990). علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد عبد الحميد. (1997). دراسة الجمهور في بحوث الاعلام. القاهرة: عالم الكتب.

محمد علي محمد. (1978). الاسس الاجتماعية للتنظيم والادارة. مصر: دار الجامعات المصرية.

محمد علي محمد. (1979). مجتمع المصنع. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

- محمد علي محمد. (1986). *علم اجتماع التنظيم: مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد علي محمد وآخرون. (2011). *دراسات في علم الاجتماع الطبي*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمد فايز عبد أسعد. (1983). *الأسس النظرية لعلم اجتماع السياسي*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- محمد محمود الجوهري وآخرون. (2009). *علم الاجتماع الطبي*. عمان: دار المسيرة.
- مراد بن سعيد وصالح زيان. (2010). *الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكالات*. باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع.
- مصطفى الخشاب. (1983). *علم الاجتماع و مدارسه . تاريخ التفكير الاجتماعي و تطوره*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- مصطفى خلف عبد الجواد. (2009). *علم اجتماع السكان*. عمان الأردن: دار الميسرة.
- موريس دوفرجيه. (1985). *علم اجتماع السياسة*. (سليم حداد، المترجمون) بيروت: لمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- مولود زايد الطيب. (2007). *علم اجتماع السياسي*. بنغازي ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- نداء صادق الشريفي. (2007). *أصول علم اجتماع السياسي*. عمان الأردن: دار جهينة للنشر والتوزيع.
- نيكولا ميكيا فيلي. (2013). *الأمير*. (كمال فؤاد، المترجمون) القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع.
- ياس خضير البياتي. (2002). *النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها*. طرابلس: دار الكتب الوطنية.

